الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري ـ قسنطينة 1

كلية الحقوق

المجلس العلمي

المرجع :مد/ م ع / 2021

قسنطينة في : .....29 جانفي 2021

## مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي

## بتاريخ 13 جانفي 2021

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق بجامعة الإخوة منتوري بأن المجلس العلمي في اجتماعه بتاريخ 13 جانفي 2021 قد وافق على المصادقة على المطبوعة البيداغوجية تحت عنوان مطبوعة في مقياس الاقتصاد السياسي للدكتور **بوطبالة معمر**

سلم هذا المستخرج لاستخدامه فيما يسمح به القانون .

**رئيس المجلس العلمي**

أ.د فوزي عمارة
رئيس المجلس العلمي
- كلية الحقوق -

أ.د عمارة فوزي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01

أ.د فوزي عمارة
رئيس المجلس العلمي
- كلية الحقوق -

كلية الحقوق
قسم القانون

# مطبوعة في مقياس الإقتصاد السياسي

## مقدمة لطلبة السنة الأولى حقوق

إعداد الدكتور:
بوطبالة معمر

الموسم الجامعي: 2019-2020

أ.د فوزي عمارة
رئيس المجلس العلمي
- كلية الحقوق -

**مقدمة:**

مما لا شك فيه، أن أحد أهم أوجه الحياة الإجتماعية للإنسان، هو الوجه أو الجانب المادي المتمثل في إنتاج السلع و الخدمات، من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الغير محدودة، كالأكل و الشرب، و الصحة و التعلم،...

و من أجل الحصول على المنتجات اللازمة لإشباع الحاجات، يقوم الإنسان بعملية الإنتاج بإستخدام الموارد (الأموال) عن طريق تحويلها بواسطة جهده الواعي (العمل)، لجعل تلك الموارد صالحة أو قابلة لتحقيق أقصى إشباع ممكن، غير أن هذه الموارد المستخدمة، و التي تكون تحت التصرف هي بطبيعتها نادرة، أي توجد بكميات لا تكفي لإشباع حاجات المجتمع، وهذه الأخيرة هي بطبيعتها غير محدودة (متعددة و متنوعة و متزايدة)، و من هنا تثار مشكلة الكيفية أو الطريقة التي تستخدم بها هذه الموارد لتحقيق أفضل إشباع ممكن.

و على ذلك، فقد إنصرف الفكر الإنساني منذ القديم إلى محاولة البحث في الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج و الإستهلاك، و التوزيع للوصول إلى حل المشكلات التي تواجه الإنسان في أمور حياته الاقتصادية عن طريق إكتشاف العوامل التي تتحكم في تلك الظواهر، و في الغالب الأعم كانت الأفكار المقدمة تستند إلى قوى تتجاوز حدود الطبيعة نفسها، مع وجود بعض المحاولات الفكرية التي أسست تحليلها على قواعد المنطق و العقل.

غير أنه مع التطور الحاصل في حقول المعرفة المختلفة و طرائق (مناهج) البحث فيها:

في العلوم التجريبية و الاجتماعية، بدأت تبرز في مجال البحث الاقتصادي أفكار جديدة، تقوم على إعمال العقل و ملاحظة الواقع فاسحة المجال لتبلور علم جديد هو الاقتصاد السياسي ، و في تطور لاحق (علم الإقتصاد)، فمصطلح الاقتصاد السياسي، إستخدمه العديد من الإقتصاديين في فرنسا و إنجلترا في كتاباتهم للدلالة على الطريقة أو الكيفية التي تدير بها الدولة الأموال العامة، كما كان يدل هذا المصطلح عند البعض على الوسائل التي تمكن الدولة من زيادة ثروتها.

غير أنه و مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم لم يعد مصطلح أو تعبير الاقتصاد السياسي شائع الإستخدام، و إستخدام بدلا عنه تعبير علم الاقتصاد، و كان ألفريد مارشال هو أول من أصدر كتاب بعنوان مبادئ علم الاقتصاد سنة 1890، و لكن إستخدام مصطلح الاقتصاد السياسي إستمر إلى يومنا هذا، بل إزداد قوة مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1].

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1003، ص 33.

إن دراسة الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد، و الإلمام بأوليات المبادئ الحاكمة له، تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للإنسان العادي لفهم و إدراك ما يدور من حوله من أحداث، لأن الظواهر الاقتصادية هي الأساس الحيوي الذي يقوم عليه كافة الظواهر الأخرى، من إجتماعية و سياسية و قانونية.

و تزداد أهمية الإلمام بأوليات المبادئ الحاكمة للإقتصاد السياسي بالنسبة للحقوقي Juriste، بحكم أن القانون هو الأداة التنظيمية التي ترسم التوجه الاقتصادي للدولة بمختلف أشكاله و مسمياته، و من تم فقد برز كم هائل من القواعد الاقتصادية على مستوى فروع القانون الخاص و فروع القانون العام.

و على ذلك و من أجل الإحاطة بمختلف موضوعات الاقتصاد السياسي بالنسبة لطلبة السنة الأولى حقوق، و تسهيل الدراسة، فقد تم تقسيم هذه المطبوعة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: ماهية الإقتصاد السياسي.

الفصل الثاني: مفاهيم إقتصادية أساسية:

الفصل الثالث: تطور الفكر الاقتصادي.

الفصل الرابع: الأنظمة الاقتصادية و طرق الإنتاج فيها.

## الفصل الأول:

# ماهية الإقتصاد السياسي

## الفصل الأول: ماهية الاقتصاد السياسي:

الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، يبحث ويحاول اكتشاف القوانين التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية، للتحكم فيها والتنبؤ بمستقبلها.

وعليه، ومن أجل معرفة مختلف الموضوعات التي يتناولها الاقتصاد السياسي، سيتم بحث المشكلة الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة توجد في أي مجتمع مهما كانت درجة تطوره، أو نوع أو طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيه، ثم الوقوف على التعريفات التي حاولت حصر الموضوعات التي يتناولها البحث الاقتصادي، فضلا عن تحديد علاقة الاقتصاد السياسي بباقي العلوم الاجتماعية الأخرى، على اعتبار أن الاقتصاد السياسي هو جزء من كل أعم وأشمل، هو العلوم الاجتماعية.

### المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية:

تبرز المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع، بفعل ما هو حاصل في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في المواد الموجودة في الطبيعة، القابلة لإشباع الحاجات الإنسانية غير المحدودة والمتعددة، والمتنوعة، والمتزايدة، الأمر الذي يحتم على الإنسان انتهاج السلوك معين، من أجل استخدام الموارد المحدودة بأفضل طريقة، ليتمكن من الوصول إلى أقصى إشباع ممكن لحاجاته.

ويؤدي هذا الوضع بالضرورة إلى تبلور علاقات اجتماعية جديدة داخل المجتمع الإنساني، تتعلق أساسا بملكية وسائل الانتاج من جهة، وبتوزيع الانتاج على العناصر التي شاركت في عملية الانتاج من جهة أخرى.

ويرتب هذا الوضع بالضرورة أيضا مشكلتان اقتصاديتان مرتبطتان، ويبلغ ارتباطهما درجة، يجعل منهما وجهان لمشكلة واحدة. [1]

### المطلب الأول: وجها المشكلة الاقتصادية:

يواجه الإنسان عند استخدام الموارد الموجودة في الطبيعة لإشباع حاجاته مشكلتان أساسيتان:[2]

#### الفرع الأول: عدم صلاحية الموارد في شكلها الأولي:

إن الجزء الأكبر من الموارد الموجودة في الطبيعة غالبا ما لا يصلح في شكله الأولي، لإشباع الحاجات الإنسانية، وهذا يحتم تدخل الانسان بواسطة جهده الواعي (العمل)، ليحور من تلك المواد ويجعلها صالحة أو قابلة لإشباع الحاجات الإنسانية أي خلق منفعة في شكل خدمة أو سلعة، ويقتضي ذلك دخول الإنسان في علاقات مع غيره، مما يضفي على عملية الانتاج الصبغة الاجتماعية.

---

[1] أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 4.

[2] عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 9.

**الفرع الثاني: الاختيار:**

إن الحاجات الإنسانية غير محدودة، أي متعددة ومتنوعة، ومتزايدة باستمرار، حيث أن الموارد التي تتيحها الطبيعة نادرة ندرة نسبية بطبيعتها، أي أنها محدودة، وهذا الوضع يقتضي بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد، تحديد أو اختيار الحاجات التي تشبع، وقدر وكمية الإشباع، والحاجات التي تترك دون إشباع، وبمعنى أدق، أن التقابل بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة والموارد المحدودة يؤدي إلى تدخل الإنسان من اختياري أولوياته في الاشباع.

**الفرع الثالث: القرارات التي تتخذ من المجتمع لمواجهة المشكلة الاقتصادية:**

إن مواجهة المشكلة الاقتصادية، وبصرف النظر عن طبيعة أو نوع النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، اتخاذ القرارات التالية، وفي وقت واحد: [1]

**أولا:** على المجتمع أن يقرر بطريقة أو بأخرى، كمية الانتاج ونوعيته من السلع، والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية، ويتطلب ذلك توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلفة، وبالتالي تحديد حجم كل فرع من فروع الإنتاج.

**ثانيا:** على المجتمع يقرر كيفية التي تتم بواسطتها عملية الإنتاج، ويندرج هذا ضمن الدراسات المتعلقة بنظريه الإنتاج.

**ثالثا:** على المجتمع أن يعمل على زيادة مقدرته على الانتاج في المستقبل، ويقتضي ذلك أن يقرر (المجتمع) إلى أي حد يمكن الحد من استهلاك الحاضر، وتوفير قدر من الانتاج لإقامة مشروعات جديدة.

**رابعا:** على المجتمع أن يحدد الوسيلة الأنجح التي تمكنه من الاستغلال الأمثل لإمكانياته الإنتاجية ويندرج هذا في نطاق الدراسات المتعلقة بنظرية التوظيف.

**خامسا:** على المجتمع يقرر كيفية توزيع الانتاج على العناصر التي شاركت في عمليه الانتاج (بنوك، أرباب عمل، عمال، ...)، ويندرج هذا ضمن نظرية التوزيع، التي تبحث في العوامل التي تتحكم في توزيع الإنتاج، على العناصر الاقتصادية المتباينة.

**المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية:**

يبدو واضحا من خلال بيان مدلول المشكلة الاقتصادية، أن هذه الأخيرة تبرز عندما تكون هناك حاجات إنسانية غير محدودة، في مقابل الموارد أو الأموال التي تتيحها الطبيعة تكون نادرة ندرة نسبية أي أنها محدودة بنسبة الحاجات التي تصلح لإشباعها.

---

[1] عادل أحمد حشيش: مرجع سابق، ص 17.

**الفرع الأول: الحاجات:**

ينصرف مدلول الحاجة الانسانية في عمومها إلى شعور الإنسان بالألم (كألم الجوع)، ومعرفة الوسيلة التي تزيل هذا الألم، مع وجود الرغبة استخدام هذه الوسيلة لإطفاء هذا الألم.

إن الاقتصاد السياسي، لا يهتم بجميع الحاجات الإنسانية ما دامت لم تتخطى مرحلة الحقيقة النفسية، وحتى يعتد بها في مجال الدراسات الاقتصادية، لابد أن تقترن بعنصر موضوعي يحوّلها إلى طلب، فتصبح حاجة اقتصادية، والذي يفرق الحاجة الاقتصادية عن الحاجة غير الاقتصادية ليس عناصر الحاجة، إذ أنها واحدة في النوعين على حد سواء، بل في طبيعة وسيلة الاشباع، فإذا كان موضوع الحاجة مالا اقتصاديا نادرا بالنسبة للحاجة التي يشبعها، اعتبرت الحاجة الاقتصادية، وعليه سيتم اتطرق لأنواع الحاجات الاقتصادية ثم خصائصها وذلك على النحو التالي:

**أولا: أنواع الحاجات الاقتصادية:**

الحاجات الاقتصادية ليست على درجة واحدة من حيث ضرورة إشباعها، فهي تتفاوت من حيث أهميتها من شخص إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، ومن ثمة يمكن تقسيم الحاجات الاقتصادية وفق معيارين أساسيين: [1]

**1- من حيث ضرورة الإشباع:**

تقسم الحاجات الاقتصادية من حيث ضرورة الإشباع، إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية، مثل (الأكل، السكن، العلاج، التعليم، فهي حاجات ضرورية، والنزهة، الذهاب إلى السينما،..، فهي حاجات كمالية)، غير أن مثل هذا التقسيم نسبي، فهناك حاجات تعد بالنسبة لبعض الأشخاص ضرورية، وبالنسبة للبعض الآخر كمالية مثل التدفئة في الأماكن الحارة هي حاجة كمالية، وهي ضرورة في الأماكن الباردة، وعلى الرغم من أن التقسيم نسبي، إلا أن له أهمية على صعيد صياغة العديد من القواعد والقوانين الاقتصادية، فالدولة تتدخل لإشباع الحاجات الضرورية، وتترك إشباع الحاجات الكمالية للأفراد، كذلك فرض الضرائب على الحاجات الكمالية، وإعفاء الحاجات الضرورية منها، فضلا عن تسقيف الأسعار بالنسبة للحاجات الضرورية، وترك من الحاجات الكمالية لقانون السوق.

**2- من حيث شكل الإشباع:**

هناك من الحاجات ما يشبع بشكل جماعي (التعليم، الصحة،..)، وحاجات تشبع بشكل فردي (الأكل، النزهة،..) وهذا التقسيم على نسبية له أهمية في تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تمارس من طرف الدولة (النشاط العام أو القطاع الاقتصادي العام)، الأنشطة التي يقوم بها الأفراد (النشاط الخاص أو القطاع الخاص).

---

[1] عادل أحمد حشيش: المرجع نفسه، ص 20.

**ثانيا: خصائص الحاجة الاقتصادية:**

تتميز الحاجة الاقتصادية بعدة خصائص أهمها، أنها غير محدودة، وأنها غير قابلة للإحلال بعضها محل البعض الآخر، كما أنها يكمل بعضها البعض الآخر، كما أنها قابلة للقياس. [1]

**1- الحاجيات غير محدودة:**

وهي أهم خاصية من خصائص الحاجات، ويعني ذلك أنها متعددة ومتنوعة ومتزايدة، فحاجة الإنسان إلى سلعة أو خدمة معينة، تتجه نحو الإشباع مع زيادة الاستهلاك، غير أن حاجته في عمومها تزايد باستمرار، ويرجع سبب هذا التزايد الى عده أسباب، أهمها: [2]

- الانفجار السكاني الهائل الذي يعرفه العالم.
- التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي تعرفه البشرية.
- قابلية الحاجات الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن.
- الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الحديثة في خلق حاجات جديدة، تغيير هيكل الحاجات القديمة.
- أثر الدعاية والإعلام، في قيام الأفراد بتقليل أنماط الاستهلاك لدى المجتمعات الأخرى.
- نسبية الحاجات، فحاجيات الإنسان المعاصر، ليست انعكاسا لضرورات بيولوجية أو حيوية، تقريبا هي تعبر الأوضاع الاجتماعية وثقافية، يحكمها ظرفي الزمان والمكان.

**2- قابلية الحاجات للإحلال بعضها محل بعض:**

الحاجات الاقتصادية يحل بعضها محل البعض الآخر، الحاجة إلى الذهاب إلى السينما تحل محلها الذهاب إلى النزهة، وقابلية الحاجات الإحلال بعضها محل بعض الآخر، لها أهمية في نظرية الثمن، إذ أنها تحد من قدرة المنتج على زيادة الثمن.

**3- قابلية الحاجات للتكامل:**

الحاجات الاقتصادية يُكمّل بعضها البعض الآخر، فالحاجة إلى الغذاء تكمل الحاجات إلى اللباس والحاجات إلى السيارة تكمل الحاجة إلى البنزين.

**4- قابلية الحاجات للقياس:**

الحاجات الاقتصادية تقاس قياسا شخصيا، إذ تُمكّن الأفراد من ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة، فقد تُقاس الحاجات بنسبيتها إلى الحاجة نفسها في زمن آخر، وقد تُقاس الحاجة بنسبيتها إلى حاجات أخرى. على العموم فإن الحاجات الإنسانية هي المحرك الرئيسي لكل نشاط اقتصادي، فالغاية النهائية لهذا النشاط هو إشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة.

---

[1] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 22.

[2] عادل أحمد حشيش: المرجع نفسه، ص 22-23.

**الفرع الثاني: الأموال (الموارد):**

المال بالمعنى العام يعني الشيء النافع، لأن قبل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على إشباع حاجة إنسانية، ويشترط أن يكون هذا المال تحت التصرف ليُستخدم في تحقيق هذا الإشباع.

على العموم فإن الأموال تنقسم إلى أموال حرة، وهي التي توجد بكمية كبيرة في الطبيعة، تكفي لإشباع حاجه كل الأفراد، ولا يتحدد لها ثمن في السوق (كأشعة الشمس، والهواء، ومياه الأمطار،..)، وأموال اقتصادية وهي التي تعني الاقتصاد السياسي، وهي الأموال التي توجد بكمية قليلة في الطبيعة (نادرة ندرة نسبية)، لا تكفي لجميع حاجات كافة الأفراد ويتحدث لها ثمن في السوق (كالبترول، الغاز، المعادن،..)، وهي تمثل مشكلة الاقتصادية بالنسبة للإنسان، ومعظم الأموال الموجودة في الطبيعة هي أموال اقتصادية.

وعليه سيتم تطرق لتقسيمات الأموال الاقتصادية، ثم خصائصها، ذلك عن النحو التالي:

**أولا: أنواع الأموال الاقتصادية:**

توجد عدة تقسيمات للأموال الاقتصادية، وكل تقسيم يعتمد على معيار معين، واعتماد معيار محدد مرهون بالهدف المتوخى من هذا التقسيم، أو ذاك بالنظر لأهميته والفائدة المرجوة منه.

وتقسّم الأموال الاقتصادية عادة إلى أموال الانتاج وأموال الاستهلاك. [1]

**1- أموال الإنتاج:**

هي الأموال التي لا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة، بل تدخل في إنتاج أموال أخرى، وهي أموال غير مباشرة، أو أموال الدرجة التالية للأولى، وتسمى كذلك بأموال الاستثمار بالسلع الوسيطية، كالآلات، المواد الخام،.. .

**2- أموال الاستهلاك:**

وهي طائفة الأموال، تصلح مباشرة لإشباع الحاجات الإنسانية بخلاف أموال الإنتاج، أي أنها تعطي منفعة مباشرة كاللباس، الطعام، البنزين،.. .

وفي نطاق أموال الاستهلاك، يمكن التمييز بين عدة أنواع من الأموال، فهناك أموال الاستهلاك غير المعمرة (كالطعام)، وأموال الاستهلاك المعمرة (كالآلات الكهرومنزلية)، وهناك أموال الاستهلاك الفردي وأموال الاستهلاك الجماعي، وأموال الاستهلاك الضروري (كالتعليم، الطعام، السكن،..)، وأموال الاستهلاك غير الضروري الكمالي (كالتبغ، النزهة،..).

**ثانيا: خصائص الأموال الاقتصادية:**

تتميز الأموال الاقتصادية بعدة خصائص، لعل أهمها:

---

[1] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 26-27.

**1- الندرة النسبية:**

أي أنها موجودة، لكنها بكميات محدودة لا تكفي لإشباع جميع الحاجيات، وهذه الخاصية هي التي تميز الأموال الاقتصادية عن الأموال الحرة.

**2- إنها نافعة:**

وتعني قدرة المال على إشباع الحاجة، ويقصد ذلك أن يكون المال مرغوب فيه، بغض النظر عن كون المال متفق أو غير متفق مع الأخلاق، أو الصحة أو القانون.

**3- لها استخدامات متعددة:**

الغالبية العظمى من الأموال الاقتصادية، تستخدم استخدامات متعددة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المال في ذاته، وإلى المستوى الفني والتكنولوجي السائد، ويؤدي تعدد استخدام المال إلى قيام مشكلة الاختيار.

**4- إنها يكمل بعضها البعض الآخر:**

إذ لا يوجد مال يحقق منفعة مستقلة عن الأموال الأخرى، وقد يكون ذلك أفقيا كالكهرباء بالنسبة للثلاجة، أو عموديا (رأسيا)، كالقطن في الغزل، والغزل في المنسوجات.

**5- الإحلال:**

الأموال الاقتصادية هي قابلة وفي حدود معينة، للإحلال بعضها محل البعض الآخر، أي ينافس بعضها البعض الآخر، سواء بالنسبة لطلب المستهلكين، أو طلب المنتجين.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى الأموال المتاحة وأنواعها ليست كمية معطاة، ولكنها تتوقف على المعرفة الفنية السائدة (التكنولوجيا)، فبقدر ما تزداد المعرفة الفنية بقدر ما تعرف خصائص الأشياء، مما يتيح إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات الإنسانية، وأن تقدم المعرفة لا يؤدي فقط إلى ظهور أموال جديدة لم تكن معروفة من قبل، بل قد يؤدي إلى ظهور الحاجة، ووسيلة إشباعها في نفس الوقت. [1]

**المبحث الثاني: تعريف الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى:**

يتناول الاقتصاد السياسي بالدراسة والتحليل، الظواهر الاقتصادية أي النشاط المادي للإنسان المتمثل في الانتاج والتوزيع، وعلى ذلك فقد تعددت موضوعات الاقتصاد السياسي، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعريفات التي حاولت حصر موضوعاته، وبما أن الاقتصاد السياسي يتناول أحد أوجه النشاط الاجتماعي (إنتاج السلع والخدمات)، فهو جزء من كل أعم وأشمل هو العلوم الاجتماعية، ومن تمة فلا يمكن فصله أو عزله عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث تقوم بينها وبينه الصلات وتمتد العلاقات، وعليه سيتم بحث تعريف الاقتصاد السياسي، ثم علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى وذلك عن النحو التالي:

---

[1] حازم الببلاوي: أموال الاقتصاد السياسي، منشأه المعارف، الإسكندرية، 1984، ص 21.

**المطلب الأول: تعريف الاقتصاد السياسي:**

إن الأصل اللغوية لكلمة الاقتصاد Economie Politique، يوجد في الكلمات اليونانية التالية Oikos، وتعني منزل Nomos وتعني قانون، Politikos وتعني سياسي، وكان أول من استخدم هذا اللفظ المركب Oikomonos أرسطو طاليس، يعني به علم مبادئ تدابير أو إدارة المنزل. [1]

واستخدم تعبير الاقتصاد السياسي في فرنسا، من طرف الكاتب الفرنسي أنطوان دومنكر يتيان، حيث ألّف كتابا يحمل هذا التعبير عنوانا له، بهدف إسداء وتوجيه للأمير في إدارة الأموال العامة، ثم انتقل هذا التعبير إلى إنجلترا، حيث استخدمه وليم بيتي في كتاباته، وكان جيمس ستيوارث ميل أول كاتب انجليزي يستخدم تعبير الاقتصاد السياسي كعنوان لأحد كتبه، غير أنه ومع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يعد تعبير الاقتصاد السياسي شائع الاستخدام، وحل مكانه تعبير علم الاقتصاد، أو الاقتصاد، وكان أول من ألفريد مارشال أول من ألّف كتابا بعنوان مبادئ علم الاقتصاد سنة 1890. [2]

غير أن استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي (تعبير)، استمر إلى وقتنا الحاضر، بل شاع استخدامه أكثر بعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

إن الاقتصاد السياسي، أو علم الاقتصاد وبالنظر إلى تعدد موضوعاته وتشبعها، والذي انعكس على نطاقة من حيث التوسيع أو التضييق، فقد تعددت التعريفات التي حاولت حصر موضوعاته، للوصول إلى تعريف جامع لما يدخل مجال دراسته.

إن أهم التعريفات التي تناولت الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد هي:

**الفرع الأول: الاقتصاد السياسي هو علم الثروة:**

يرى آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في أسباب الثروة عند الأمم، من ثم يكون موضوع الاقتصاد السياسي طبقا لهذا التاريخ هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة.

غير أن أصحاب هذا التعريف اختلفوا حول مدلول الثروة، فذهب اتجاه إلى اعتبار الخدمات الشخصية هي من قبيل الثروة، واعترفوا بوجود الثروة غير المادية، في حين ذهب اتجاه آخر إلى أن الثروة ينصرف مدلولها إلى الرفاهية المادية، فالاقتصاد السياسي حسب هذا الاتجاه هو علم الرفاهية المادية، ولقد لقي هذا التعريف ورواجا كبيرا في الدوري الانجلوسكسونية. [3]

**الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي هو علم المبادلة:**

يرى الاقتصادي الفرنسي جيتون بيرو، أن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، ومن ثم يعرف الاقتصاد بأنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما بحوزته ليحمل بالمقابل،

---

[1] علي أحمد صالح: المدخل للعلوم الاقتصادية، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2016، ص 7.

[2] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 33.

[3] عادل أحمد حشيش: المرجع نفسه، ص 34.

ومن فرد آخر ما يحتاجه، وأن عملية التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع، وإشباع الحاجات. [1]

على الرغم من عملية التبادل التي تقوم عليها الظاهرة الاقتصادية، تعطي للنشاط الاقتصادي بُعدا اجتماعيا، إلا أن هناك ظواهر اقتصادية لا تقوم على المبادلة، كما أن هذا التعريف لا يعطي تفسير لظاهرة القيمة.

**الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي هو علم الندرة والاختيار:**

من أبرز الاقتصاديين الذين تناولوا تعريف الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الأهداف أو الغايات والوسائل معا (كاسل وروبنز)، حيث يرى هذا الأخير أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان، فيما يتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة، فالندرة النسبية حسب هذا التعريف هي أساس الظاهرة الاقتصادية. [2]

بالرغم من أن هذا التعريف اعتمد في حصره لموضوعات الاقتصاد السياسي على سمة الندرة النسبية، التي تؤدي إلى قيام عنصر اختيار الغايات (الحاجات التي تشبع والحاجات التي تترك دون إشباع)، وهو جوهر وأساس أي نشاط اقتصادي إنساني، إلا أن هذا التعريف جعل الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي، علما منطقيا محايدا، لا صلة له بالاعتبارات الاجتماعية، فضلا عن ذلك فإن اعتبار الندرة هي الخاصية الاساسية التي تحكم الظاهرة الاقتصادية، يؤدي بالضرورة إلى إخراج العديد من الظواهر الاقتصادية التي لا تعرف المبادلة في مجال دراسة الاقتصاد السياسي (كظاهرة البطالة، هي ظاهرة اقتصادية تعبر عن وفرة في اليد العاملة، وليس ندرتها، وهي من موضوعات الاقتصاد السياسي).

**الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي هو علم الموارد النادرة:**

من أبرز الاقتصاديين الذين عرّفوا الاقتصاد السياسي، على أساس الموارد النادرة في المجتمع، الاقتصادي الفرنسي والمعاصر ريمون بار Rimon Barre، حيث يعرفه بأنه (علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة)، بمعنى أدق، العلم الذي يهتم بإدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ويدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية، وأنواع السلوك الاجتماعي لتهيئة الوسط الخارجي عن طريق الانفاق، ودراسة الكيفية التي يجب على البشر اتباعها كي يعادلوا بين حاجتهم غير المحدودة، وبين وسائل تحققها الموارد المحدودة أو النادرة.

كما يدرس الأفعال التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات غير محدودة، والوسائل الاقتصادية المحدودة. [3]

---

[1] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 35.

[2] عادل أحمد حشيش: المرجع نفسه، ص 35.

[3] علي أحمد صالح: المرجع السابق، ص 12.

غير أن هذا التعريف ينتقد أنه يحصر موضوعات الاقتصاد السياسي في الظواهر الاقتصادية التي تتسم بندرة المحدودة المقابل الحاجات غير المحدودة وهذا يؤدي بالضرورة إلى تضييق الاقتصاد السياسي.

**الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي هو علم طرق الإنتاج:**

يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لهذا التعريف بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج (انتاج السلع والخدمات، لتحقيق منفعة اجتماعية)، والتوزيع (توزيع الانتاج على العناصر التي شاركت في العملية الإنتاجية)، حيث عرفه الاقتصادي السوفياتي نيكيتين Nikitine أنه (المتطور العلاقات الاجتماعية بالإنتاج)، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر، اكتشاف القوانين التي تخضع لها عمليه الانتاج والتوزيع (انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري) [1]

يبدو واضحا من خلال التعريفات السابقة، أن موضوع الاقتصاد السياسي يشمل كافة مظاهر السلوك الانساني في جانبه المادي، من خلال عملية الانتاج والتوزيع وإعادة الإنتاج، والتنظيمات والتفاعلات بين مختلف العناصر المشاركة في هذه النشاط المادي.

**المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى:**

يتناول الاقتصاد السياسي النشاط المادي في المجتمع (إنتاج السلع والخدمات وعملية التوزيع) وهو أي النشاط المادي، أحد أوجه الحياه الاجتماعية، ومن ثم لا مناص للاقتصاد السياسي من إقامة علاقات وصلات بينه وبين بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم القانون وعلم الاجتماع، وعلم التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا،.. .

وعليه سيتم التطرق لعلاقة الاقتصاد السياسي بهذه العلوم، معرفة تأثر وتأثير الاقتصاد السياسي بها، وذلك على النحو التالي:

**الفرع الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون:**

أما لا شك في أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الاقتصاد السياسي وعلم القانون، ويظهر ذلك بشكل واضح على المستوى التشريعي، فعندما يضع المشرع قاعدة قانونية ما، لابد أن يراعي الواقع الاقتصادي، وإذا جاءت تلك القاعدة فارغة من محتواها، بسبب تفسيرها وفهمها، وتطبيقها من قبل القاضي، كما أن المشرع يستطيع بما يملك من سلطة الجبر والإكراه، تغيير الواقع الاقتصادي، ففرض ضريبة على سلعه معينة، يؤدي إلى ارتفاع ثمنها، وفرض حماية جمركية على بضاعات محلية يؤدي إلى تطورها وازدهارها.

---

[1] علي أحمد صالح: المرجع السابق، ص 11.

**الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:**

إن النشاط المادي للإنسان، المتعلق بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، هو أحد أوجه أو مظاهر الحياة الاجتماعية ويشكل الأساس الاقتصادي للمجتمع.

وتظهر العلاقة بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع بصورة أوضح، فيما يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique وهو أحد الفروع علم الاجتماع، يدرس خاصية الكيفية التي دفعت الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة، إلى اتباع سلوكات معينة في كل لحظة والآثار التي تترتب على هذا السلوك وعلى هذا النحو فإن علم الاجتماع الاقتصادي يزودنا بالمعرفة الضرورية، الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، فهو يحدد بدقة الشروط التاريخية والهيكلية، التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية. [1]

**الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد السياسي بالتاريخ:**

إن فهم الواقع الاقتصادي الذي يعيشه الانسان اليوم، يقصد الدراسة التاريخ هذا النوع من علاقات انتاج ومواد متاحة، ودرجة معينة من المعرفة الفنية، وما يرتبط بهما من نظم ومؤسسات وعلاقات قانونية، وما يسمى بالتاريخ الاقتصادي.

وإلى جانب التاريخ الاقتصادي، تشمل الدراسة التاريخية للاقتصاد، دراسة تاريخ علم الاقتصاد من جانب مختلف النظريات الاقتصادية التي صيغت، ومناهج الدراسة التي اعتمدت لاستخلاص هذه النظريات.

كما تشمل الدراسة التاريخية للاقتصاد السياسي، مختلف الافكار الفلسفية والدينية، والسياسية، التي حاولت تفسير أمور حياة الإنسان الاقتصادية، وتاريخ الفيزياء الاقتصادي الذي يتضمن أفكار تقديرية، إلى جانب النظريات التقريرية.

**الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد السياسي بالجغرافيا:**

إن مدلول كلمة جغرافيا، ينصرف اصطلاحا إلى دراسة العالم كوسيط للجنس البشري، ومن ثم تعد الجغرافيا الوسط الطبيعي لتوظيف الانشطة الاقتصادية، ومن ملائمة الموقع الجغرافي، وكذلك المصادر المواد الأولية، والتجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة كميا ونوعيا، وهذا ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، التي تهتم بأشكال انتاج الاقتصادية وتوظيفه في المكان). [2]

**الفرع الخامس: علاقة الاقتصاد السياسي بالديموغرافيا:**

ينصرف مدلول الديموغرافيا، إلى ذلك العلم الذي يهتم بقضايا السكان، من جانب مستويات الخصوبة، حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، كما يتناول مواقف السكان من الإنجاب، فيض

---

[1] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 46.

[2] علي أحمد صالح: المرجع السابق، ص 26.

السكان، التخطيط العائلي، تحديد النسل، تسجيل نمو المواليد والوفيات، ومتوسط الأعمار، فضلا عن حالات السكان وبناهم الفكرية، وطبائعهم، وبيولوجيتهم، وأخلاقهم، .. .

إلى جانب تركيزه على الانتاج الغذائي، ودور السكان في الحفاظ على البيئة، تستخدم الديموغرافيا كمنهاج في البحث الديموغرافي، كل المناهج العلمية المعتمد عليها وعقليا، لاستخلاص المعرفة العلمية، خاصة منها منهج الإحصاء. [1]

من الواقع الاقتصادي يؤثر تأثيرا كبيرا على توزيع السكان، توزيعا جغرافيا، وعلى الكثافة السكانية وأشكال التجمع بالإضافة إلى أن الظروف الاقتصادية لكل بلد يؤثر على المواليد والوفيات، ومتوسط العمر، .. . [2]

**المبحث الثاني: منهج البحث في الاقتصاد السياسي:**

إذا كان من الملائم التحقق من فروض النظرية ونتائجها في مجال العلوم التجريبية، بواسطة إخضاعها للتجربة فإنه قد يتعذر على الباحث الاقتصادي في مجال الظواهر الاقتصادية، والتي هي في جوهرها ظواهر اجتماعية ذات بعد إنساني، إخضاعها والتحقق من فروضها بواسطة التجربة، لأن الظاهرة الاقتصادية والظواهر الاجتماعية في عمومها، لا يمكن التحكم في جميع عناصرها.

وعلى ذلك، فقد حاول علماء الاقتصاد، صياغة وتطوير، عديد أطر وأدوات البحث والدراسة والتحليل في المجال الاقتصادي، واكتشاف القوانين التي تخضع لها الظاهرة الاقتصادية، ومن ثم التحكم فيها والتنبؤ بمستقبلها.

إن أهم المناهج المستخدمة في مجال البحث الاقتصادي، هي المنهج والتجريدي أو الفعلي، والمنهج الواقعي والاستقرائي، ومنهج الإحصاء.

**المطلب الأول: المنهج التجريدي (العقلي):**

أخذت بهذا المنهج لمدرسة التقليدية في محاولتها اكتشاف القوانين التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية حيث أقامت علم الاقتصاد على مجموعة من الفروض خلصت إليها بالتحليل المنطقي (معتمدة على التجريد والاستنباط دون النظر إلى الواقع)، مما جعل من علم الاقتصاد التقليدي علما افتراضيا، مما عرض على هذا المنهج إلى انتقادات كثيرة، منها: عدد إمكانية استحالة استخلاص قواعد عامة للسلوك الاجتماعي اعتمادا على التجريد والاستنباط غير أنهم مع ظهور مدرسة الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، أعاد للتحليل لمجرد القوة التي فقدها، إذ اعتمدت هذه النظرية على التحليل الرياضي للبحث عن قواعد عامة للسلوك، وبناء النظريات الاقتصادية على بعض المقدمات، والفروض حول سلوك الإنسان ودوافعه، ثم أدى إلى ظهور مذهب المنفعة، وظهور ما يعرف بالإنسان الاقتصادي الرشيد. [3]

---

[1] فريدة بلفراق: الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2016، ص 12.

[2] علي أحمد صالح: المرجع السابق، ص 27.

[3] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 50-51.

**المطلب الثاني: المنهج الواقعي (الاستقرائي):**

يقوم المنهج الواقعي أو الاستقرائي، على الملاحظة الخارجية والاستقراء، وقد مر هذا المنهج في تطوره بعده مراحل[1]، وتتعلق المرحلة الاولى بدراسة التاريخ مع المدرسة التاريخية من أجل تفسير الواقع أو الحاضر، واستخلاص القوانين التي تتحكم في تطور الشعوب، كما رفضت هذه المدرسة التحليل المجرد والقوانين العامة للسلوك، وأحلت محله النسبية، غير أن هذه المدرسة لم تنجح في إقامة علم الاقتصاد على أسس تاريخية، لأنها انحصرت أساسا في دراسة الوقائع الفردية، بدلا من دراسة الوقائع في عمومها، أما المرحلة الثانية فتتعلق بالمدرسة الماركسية التي اهتمت بدراسة مراحل التاريخ المختلفة، والظواهر الاجتماعية الكلية، وبدراسة الطبقات الاجتماعية باعتبار أن الصراع الطبقي (الطبقة المالكة لوسائل الانتاجية والطبقات التي لا تملك وسائل الانتاج) هو القانون الذي يحكم التطور، أو ما يسمى بقانون صراع الأضداد.

غير أن المدرسة الماركسية رغم محاولتها تفسير ورسم مجرى التطور الاجتماعي، لأنها ركزت في تحليلها للسلوك الإنساني، فقط على الجوانب المادية والاقتصادية المحضة، متجاهلة الجوانب الذاتية النفسية والدينية والوطنية، .. .

**المطلب الثالث: منهج الإحصاء:**

إن استخدام المنهج الإحصاء في مجال التحليل الاقتصادي، ومرحلة متطورة من مراحل المنهج الواقعي، إذ يقوم الإحصاء على تقديم البيانات والمعلومات اللازمة، مما أسهم في تقدم النظرية الاقتصادية وإقامتها على السببية، مما جعل علم الاقتصاد علما تجريبيا، يقوم على الملاحظة الخارجية، كما ساعد الإحصاء على الاهتمام بدراسة الكميات الاقتصادية الكلية، بعد ما كان البحث يقتصر على دراسة، وتحليل الكميات الجزئية، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الثروة الوطنية والدخل الوطني، والاستثمار الوطني، الاستهلاك الوطني، والادخار الوطني. [2]

غير أنه بالرغم من التقدم الهائل الذي حققه علم الإحصاء في المنتصف الأول من القرن العشرين من خلال دقة وسلامة البيانات والمعلومات المقدمة، مما يسمح برسم السياسات الاقتصادية ونجاحها إلا أن تجربة الواقعية أثبت أحيانا عدم وجود تطابق بين المعطيات الإحصائية والوقائع محل الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في الإحصاءات الرسمية عن الواقع الحقيقي.

---

[1] حازم الببلاوي: المرجع السابق، ص 62-66.

[2] عادل أحمد حشيش: المرجع السابق، ص 55.

## الفصل الثانـي:

# مفاهيم إقتصادية أساسية

**الفصل الثاني: مفاهيم إقتصادية أساسية:**

حتى يتمكن الحقوقي من الإلمام بأولويات المبادئ التي تحكم الاقتصاد السياسي، لابد عليه من إدراك مدلول بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية، و التي تشكل مرتكز أساسي في تكوينه، كمفهوم الإنتاج، و عناصر مفهوم الناتج الوطني، و الدخل الوطني، و الإستهلاك، و الإدخار، و الإستثمار، و الإكتناز، و ذلك على النحو التالي.

**المبحث الأول: مفهوم الإنتاج و عناصره:**

الإنتاج هو ذلك الجهد الذي يبدله الإنسان، من أجل تحويل عناصر الإنتاج و خلق منفعة، في شكل خدمة أو سلعة.

كما يعرفه البعض على أساس هو التنسيق بين جميع عناصر الإنتاج، بهدف الحصول على مواد (سلع)، أو خدمات صالحة لإشباع حاجة إنسانية معينة[1].

تاريخيا، فإن الإنسان كان في البداية يقوم بعملية الإنتاج من اجل إشباع حاجته المباشرة أو عائلته، أو وسطه الاجتماعي المحدود، أي في نطاق الوحدة الإنتاجية الواحدة، سواء كانت الأسرة أو القبيلة أو حتى مجتمعه الأكبر[2].

غير أنه مع تطور أدوات الإنتاج، أصبح المنتجون قادرون على إنتاج ما يزيد عن ما هو لازم لإشباع حاجاتهم، أي تحقيق فائض إقتصادي، و من تم ظهر إنتاج المبادلة، أي أن السلع أصبحت تنتج و توجه إلى المبادلة، التي كانت تتم في البداية عن طريق المقايضة، و في تطور لاحق بإستخدام النقود.

إن إنتاج المبادلة يفترض[3]:

-التقسيم الاجتماعي للعمل.

-أن إنتاج السلع يقوم به الأفراد على وجه الإستقلال.

-أن الناتج يجب أن يكون مقبولا إجتماعيا، أي يحقق منفعة للآخرين، و يمثل قيمة إستعمال إجتماعية.

إن إنتاج المبادلة، تطور بدوره من أنتاج مبادلة بسيط يقوم على معادلة سلع- نقود-سلع، و هذه الصورة تتعلق بالوحدات الإنتاجية الصغيرة، إلى إنتاج مبادلة رأسمالي قائم على معادلة نقود-سلع-نقود، حيث يبدأ المنظم الرأسمالي دورته الإنتاجية بإستخدام النقود لشراء وسائل الإنتاج المختلفة (آلات، مواد أولية، وسائل نقل،..)، ثم يقوم في مرحلة ثانية بعملية إنتاج السلع، و في مرحلة ثالثة يقوم ببيع السلع التي أنتجها للحصول

---

(1) على أحمد صالح، المدخل للعلوم الإقتصادية، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2016، ص 18.
(2) محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1982، ص 15-19.
(3) محمد حامد دويدار، المرجع نفسه، ص 31-32.

على عائد نقدي أعلى، مما بدأ به دورته الإنتاجية، و إنتاج المبادلة الرأسمالي هو السائد في الإقتصاديات الحديثة[1].

إن عملية الإنتاج في وقتنا الحاضر، هي عملية معقدة أو بالغة التعقيد، إذ أن إنتاج سيارة يشارك فيها عدد كبير من العمال من أجل إستخراج المواد الأولية من حديد و بلاستيك، و قصدير و مواد أخرى، و تحويلها إلى قطع غيار، يختص كل مصنع بإنتاج قطعة أو عدة قطع في عدد من البلدان، ثم يتم تجميع و تركيب هذه القطع في دولة معينة، حتى تصل السيارة بشكلها النهائي إلى المستهلك.

إن إتمام العملية الإنتاجية، لا يتم إلا إن ساهمت وتظافرت عدة مداخلات أو موارد، تسمى بعوامل أو عناصر الإنتاج، قد تكون بشرية أو مادية.

**المطلب الأول: العناصر البشرية:**

المقصود بالعوامل البشرية أساسا العمل، أي ذلك المجهود المبذول من قبل الإنسان لتحويل الموارد و خلق منفعة، غير أنه مع تطور قوى الإنتاج، و خلال مرحلة الثورة الصناعية، أضاف ألفريد مارشال عنصر آخر، و هو التنظيم الذي أصبح له دورا كبيرا في عملية الإنتاج، و قد كان للتقدم العلمي أو الثورة العلمية، تأثيرا كبيرا على العمل نفسه، بإعتباره العنصر الأساس في عملية الإنتاج، و التي تشهد تغييرات عميقة و شاملة.

و على ذلك، سيتم التطرق إلى هذه العناصر الثلاثة (العناصر البشرية)، و هي العمل و التنظيم، و الثورة العلمية و التكنولوجية، و ذلك على النحو التالي:

**الفرع الأول: العمل:**

العمل، هو ذلك المجهود الإنساني الإختياري و الواعي، الذي يبدله الإنسان من أجل تحقيق منافع.

إن العمل الإنساني كعنصر من عناصر الإنتاج، و الذي يعتد به من الناحية الاقتصادية، هو كل نشاط يبدله الإنسان عن وعي و يحس بالألم، حيث يبدله و هدفه خلق الأموال، أي الأشياء التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، أو بطرق غير مباشرة[2].

و عليه سيتم التطرق لأنواع العمل، ثم تقسيم العمل و التخصص فيه، و أخيرا إلى مفهوم أو المقصود بالقوة العاملة، و ذلك على النحو التالي:

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 68.
[2] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 15.

**أولا: أنواع العمل:**

هناك عدة أنواع للعمل، و ذلك تبعا لإختلاق إمكانيات كل إنسان، و المحيط الذي يمارس فيه الإنسان عمله، فهناك عمل يتطلب جهدا بدنيا أكبر من الجهد الذهني، و نوع آخر من العمل يتطلب جهدا ذهنيا أكبر من الجهد العضلي، و عمل يتطلب القدرة على الإبداع و التخيل و الإبتكار، و عمل يتطلب توفر القدرة على قيادة الآخرين و التنسيق فيما بينهم.

غير أن التميز بين أنواع العمل، لا يعني الفصل بين أنواع العمل، لأنه لا يوجد نوع من العمل يعتمد على الجهد العضلي دون إستخدام القدرات العقلية، و بالمقابل لا يوجد عمل ذهني لا يتطلب جهد عضلي[1].

**ثانيا: تقسيم العمل:**

إن التطور الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا، رتب ضرورة تقسيم العمل و التخصص فيه على صعيد الأفراد، و الجماعات، و الإقاليم، و حتى الدول.

و عليه يمكن التمييز بين عدة مظاهر لتقسيم العمل[2]:

-تقسيم العمل بين الرجل و المرأة، و هي الصورة الأولى لتقسيم العمل.

-تقسيم العمل داخل العائلة (الجد، الأب، الأم، الأولاد،..).

-تقسيم العمل المهني (مزارع، عامل صناعي، محامي، مهندس،..).

-تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية الواحدة تبعا لمستوياتها المختلفة، فتوجد الإدارة العليا التي تهتم بوضع السياسات، و رسم الأهداف، و مستوى الإدارة الوسطى التي تقوم بوضع التنظيمات الضرورية، لوضع السياسات و الأهداف، موضع التنفيذ الفعلي، ثم الإدارة الدنيا التي تتولى مهمة القيام بالأعمال اليومية تبعا لتوجيهات الإدارة العليا، و تحت الإشراف المباشر للإدارة الوسطى.

-تقسيم العمل في نطاق الاقتصاد الوطني (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي،..)، و داخل كل قطاع يوجد تقسيم للعمل وفقا لتنظيم و تركيبة كل قطاع.

-تقسيم العمل بين الدول (هناك دول زراعية، و دول صناعية، و دول تمتلك صناعات تعتمد على تكنولوجيا متطورة جدا، مثل الصين و كوريا،..).

---

[1] حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 139.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 71-72.

إن تقسيم العمل و التخصص فيه، له أهمية كبيرة من ناحية التحكم في العمل و إتقانه، مما يؤدي إلى تنمية القدرات في مجال التطور و الإبداع و الإبتكار، و ربح الوقت و المال، و الجهد.

**ثالثا: القوة العاملة:**

تتشكل القوة العاملة من مجموع القادرين على العمل، سواء كانوا يعملون بالفعل او لا يعملون، و لكنهم يبحثون على عمل، و نسبة حجم المجموعة العاملة الى الحجم الإجمالي للقوة العاملة يعطينا معدل التوظيف، أما نسبة حجم غير العاملين إلى الحجم الإجمالي للقوة العاملة، فيمثل معدل البطالة.

و تعد البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها معظم الإقتصاديات في العالم، حيث ترتفع في فترات الركود الاقتصادي و الأزمات، كالأزمة الصحية التي يمر بها العالم حاليا، أو ما يسمى بأزمة وباء كورونا Covid-19، حيث بلغت معدلات قياسية خاصة في الدول المتطورة إقتصاديا، كالولايات المتحدة، دول أوروبا الغربية، مما دفع هذه الدول إلى التدخل من أجل تصحيح الوضع و تفادي آثار هذه الأزمة الاقتصادية المدمرة، و التي لم يشهد لها التاريخ مثيل بعد، منذ أزمة الركود الاقتصادي الكبير سنة 1929 (الكساد العظيم).

يمكن التمييز بين عدة أنواع أو صور للبطالة، و هي [1]:

**1.البطالة الإختيارية (الإرادية):**

تكون البطالة إرادية، حينما يكون الشخص مستعد للعمل، ولكنه يرفض ما هو معروض من فرص العمل، لأسباب قد تتعلق بإنخفاض الأجر، حيث يرفض الشخص العمل بسبب الأجر المتدني المعروض عليه.

**2.البطالة الإحتكاكية:**

ينشأ هذا النوع من البطالة، بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين المناطق والوظائف المختلفة، من أجل الحصول على فرص عمل تتماشى مع رغباتهم و طموحاتهم.

**3. البطالة الإجبارية:**

تظهر هذه الصورة، عندما لا توجد وظائف أو فرص عمل للقوة العاملة، على الرغم من قبولها العمل في ظل الظروف المتاحة، و بالأجر السائد.

و يمكن التمييز في نطاق البطالة الإختيارية أو الإرادية، بين عدة أنواع، بحسب إختلاف أسباب كل نوع:

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 76-77-78.

**أ/البطالة الدورية:**

يظهر هذا النوع، عندما ينخفض الطلب الكلي على اليد العاملة على مستوى الاقتصاد في مجموعه، و يرجع ذلك إلى سببين[1]، من جانب أول، عدم كفاية الطلب الكلي الفعال بسبب ضعف القدرة الشرائية لعموم المستهلكين، و من جانب آخر، إلى نقص الطلب على السلع الإستهلاكية، مما يرتب إنخفاض معدل الربح، أو ما يسميه كينز، بالكفاية الحدية لرأس المال.

**ب/البطالة الهيكلية:**

يحدث هذا النوع من البطالة، في حالة وجود خلل هيكلي على مستوى القطاعات الإنتاجية، أو المناطق، أو أنواع العمل نفسها، مما يؤدي إلى وقوع إختلال في عرض العمل و الطلب عليه، فقد يرتفع الطلب في قطاع من قطاعات الإنتاج، و ينخفض في قطاع آخر، كما حصل في اقتصاديات الدول الرأسمالية، حيث زاد الطلب على اليد العاملة المؤهلة علميا، في مجال الصناعات عالية التكنولوجيا، و في المقابل إنخفض الطلب على اليد العاملة في بعض القطاعات الإنتاجية، كقطاع صناعة الحديد و الصلب، و قطاع النسيج،.. .

**ج/البطالة الموسمية:**

يظهر هذا النوع من البطالة، في الحالات التي تعرف بعض النشاطات الاقتصادية، أو المناطق تذبذبا، فقد يزيد الطلب على العمالة في فترة، و ينخفض في فترات معينة، و مثال ذلك، النشاطات الزراعية و النشاطات السياحية.

**د/ البطالة التكنولوجية (الفنية):**

ظهر هذا النوع من البطالة بسبب التطور التكنولوجي و التقني الحاصل في مختلف الأنشطة الإقتصاية، حيث تحل الآلة محل الفنون الإنتاجية القديمة التي تعتمد على العنصر البشري.

و تجدر الإشارة إلى أنه في حالات معينة لا تظهر البطالة بشكل سافر، بل توجد بشكل مقنع، و ذلك عند زيادة حجم العاملين بالفعل عن الحاجة الإنتاج إلى الحد الذي تصبح فيه إنتاجية العمالة مساوية للصفر، و قد تؤدي العمالة الزائدة إلى التأثير سلبا على عملية الإنتاج، و الى عدم التشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع[2].

---

[1] محمد حامد دويدار، مرجع سابق، ص 479.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 78-79.

**الفرع الثاني: التنظيم:**

يعد التنظيم صورة من أرقى صور العمل الإنساني، بالنظر إلى الدور الكبير الذي يلعبه في عملية الإنتاج، و مساهمته في ظهور و تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية.

و على ذلك، سيتم التطرق لتعريف التنظيم، ثم مهام و مواصفات المنظم الرأسمالي، و ذلك على النحو التالي:

**أولا: تعريف التنظيم:**

ينصرف مدلول التنظيم إلى تجميع عناصر الإنتاج و خلق مشروعات جديدة، و القيام بالإنتاج بالفعل، و ربما بإستخدام تكنولوجيا جديدة، و الخروج بمنتجات قد تكون هي الأخرى جديدة، بهدف تحقيق الربح، و ما يصاحب ذلك من مخاطر في الجهد و المال.

إن التنظيم، طبقا لهذا التعريف، يعني الفعل، أو الدور الذي يقوم به المنظم في عملية الإنتاج، و يقتضي قيامه بعدة مهام من إنجاز المشروع، و إستمراره، و تطويره إذ لزم الأمر ذلك.

**ثانيا: مهام المنظم الرأسمالي:**

إن مهام المنظم الرأسمالي تختلف من مشروع إلى آخر، و من مكان إلى آخر، و من زمان إلى آخر، فمهام المنظم الرأسمالي في المشروعات الكبيرة، تختلف عن مهام المنظم في المشروعات المحدودة، أو الصغيرة.

غير أن مهام المنظم الرأسمالي، في جوهرها تتمثل فيما يلي[1]:

-الكشف عن وجود حاجة أو عدة حاجات، دون إشباع و تقدير حجم الطلب عليها، و إمكانية تسويقه و بيعه وفقا لمستويات الأسعار السائدة، و القدرة الشرائية الموجودة.

-البحث عن عناصر الإنتاج اللازمة، و تقدير و تقرير مدي صلاحيتها، و كفاءتها، لإنتاج الحاجة التي تتطلب الإشباع، و تقدير تكلفتها.

-تحديد الكميات المراد و الممكن إنتاجها تبعا لفنون الإنتاجية الممكن إستخدامها، مع تحديد عائد الإنتاج، و التكلفة في كل حالة.

-إتخاذ قرار الإنتاج كميا و نوعيا، و شراء و تجميع كميات عناصر الإنتاج، و القيام بالإنتاج فورا.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 80-81.

-تسويق و تصريف المنتجات، و إجراء دراسة للنتائج المحققة، و التي على ضوءها، يتخذ المنظم الرأسمالي قراره بالتوقف عن الإنتاج، أو الإستمرار فيه، أو زيادة الكمية، أو إنقاصها.

إن التنظيم بإعتباره من عناصر الإنتاج، إرتبط ظهوره و تطوره بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أي بطريقة الإنتاج الرأسمالية، و قد يكون المنظم الرأسمالي فردا أو هيئة، يتميز بقدر من الموهبة و الإبداع، و الإبتكار، و القدرة على تحمل المخاطر (أي قد يحقق المشروع ربحا، كما قد يتعرض للخسارة)، فضلا عن توفر القدرة على إتخاذ القرارات الحاسمة، بشأن إنشاء المشروع، و إستمراريته، و نهايته.

**الفرع الثالث: الثورة العلمية (إقتصاد المعرفة):**

إن المنحنى العام في عالمنا المعاصر، يتجه نحو الإعتماد في معركة الإنتاج، و في إطار العولمة بشكل رئيسي، على المعرفة و المعلومات، بدلا من الموارد الطبيعية، و المواد الخام، فالمعلومة أصبحت سلعة تباع و تشترى، و هي الشكل الرئيسي لرأس المال، و هي مورد متجدد، يتزايد و يتضاعف كل يوم، فإعتماد مجتمع معين، على تكنولوجيا المعلومات و المعرفة، يؤدي إلى معرفة موارد جديدة، و يتخلى عن الموارد السابقة، في العديد من الإستخدامات، و مثال ذلك، إتجاه العالم نحو إستخدام الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية في إنتاج الطاقة، بدلا من إستخدام البترول و الغاز و غيرها من الموارد التقليدية.

إن إستخدام المعرفة، أحدث إنقلابا جذريا في الاقتصاد العالمي، و في جميع فروع الإنتاج في الزراعة و الصناعة، و الخدمات التي توسعت على نطاق عالمي، عن طريق شركات دولية النشاط، التي تتحكم في قرارات التبادل الدولي، و هو تبادل دهني مقابل التبادل السلعي[1].

**المطلب الثاني: عناصر الإنتاج المالية:**

إن عناصر الإنتاج المادية هي الموارد، ورأس المال.

**الفرع الأول: الموارد:**

ينصرف مدلولها، إلى كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من نباتية و حيوانية، و الموجودة في باطن الأرض من ثروات مائية و معدنية، فضلا عن الثروات التي توفرها البحار، و المحيطات، و البحيرات و الأنهار، و الشلالات،... .

و الموارد التي تنتجها الطبيعة، هي إحدى عناصر أو مدخلات عملية الإنتاج، حيث يتم تحويلها، و خلق منفعة في شكل سلعة تشبع الحاجات الإنسانية، و الموارد الطبيعية يوجد من بينها من هو قابل للتجديد،

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 97.

كالأنهار و النباتات و الغابات، و موارد لا يمكن تجديدها، أو يحتاج تجديدها إلى مئات، أو آلاف السنين، كالمواد الأولية و المعادن.

إن الزيادة السكانية، و زيادة الإنتاج و الإستهلاك و تعظيم الربح، عوامل أثرت بشكل ملحوظ على الإحتياطات العالمية من الموارد، و أدى في كثير من الأحيان إلى إستنزافها، كما صاحب التطور الصناعي تراكما هائلا للمخلفات الصناعية، التي أثرت سلبا على الإنسان، و البيئة على حد سواء.

غير أن الثورة العلمية و التكنولوجية التي يشهدها العالم، و التي ما زالت في بدايتها، أثرت بشكل كبير على إستخدام الموارد الطبيعية، من حيث إكتشاف موارد جديدة لم تكن معروفة من قبل، أو من حيث إعادة إستخدام الفوارغ و المخلفات، و ساهم في ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية بشكل كبير.

و تتجه دول العالم في وقتنا الحاضر، إلى بدل المزيد من الجهود و المساعي، من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية، عن طريق الحد من التلوث الصناعي، عن طريق إستخدام الطاقات البديلة و النظيفة.

**الفرع الثاني: رأس المال:**

رأس المال هو مجموعة متجانسة من الأموال، التي سبق إنتاجها، تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل إنتاج السلع و الخدمات، و لا تستخدم في الإستهلاك النهائي مباشرة، بل تدخل في عملية أو عمليات إنتاجية جديدة كأحد عناصرها.

و يشمل رأس المال بحسب هذا المفهوم، الآلات و المعدات و التسهيلات الإئتمانية المتعلقة بالإنتاج، و المدخرات النقدية المخصصة للإستثمار.

و يمكن التمييز فيما يتعلق برأس المال، بالمعنى العام، بين نوعين أساسيين[1]:

**أولا: الرأس مال المحاسبي:**

المقصود برأس المال المحاسبي القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، و التي تحتفظ بثبات قيمتها، عن طريق إستخدام طريقة خصم الإستهلاك (الإستهلاك المادي)، و يقصد بطريقة خصم الإستهلاك، قيام أصحاب المشروعات بخصم من ناتج الإستغلال السنوي، المبالغ اللازمة، للحفاظ على قيمة رأس المال ثابتة، و هذه المبالغ تسمى بأقساط الإستهلاك، لمواجهة الهبوط المادي، لأموال المشروعات.

فلو كانت هناك آلة في مصنع عمرها الإفتراضي 10 سنوات، و قيمتها 10 مليون سنتيم، يقوم صاحب المصنع بخصم 1 مليون سنتيم كل سنة، فبإنتهاء عمر الآلة الإفتراضي 10 سنوات، يكون صاحب المصنع قد إسترد قيمة الآلة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 104.

و إلى جانب الإستهلاك المادي، يوجد الإستهلاك الاقتصادي لأموال الإنتاج، نتيجة التطور التكنولوجي السريع، الذي يجعل من إستخدام الآلات القديمة غير إقتصادي، رغم أن عمرها الإفتراضي لم ينته بعد.

و يمكن التمييز، في نطاق رأس المال المحاسبي كذلك، بين رأس المال الثابت، و رأس المال المتداول.

**1. رأس المال الثابت:**

رأس المال الثابت، هو الذي يستخدم في عملية إنتاجه، دون أن يفقد خصائصه الفنية و منفعته الاقتصادية، مثل الآلات، المباني، و وسائل النقل،...، و شبكات الري، و الطرق، و الجسور، و الطائرات، و السفن،... .

**2. رأس المال المتداول:**

رأس المال المتداول، هو الذي يستوفي الغرض منه و تنتهي منفعته الاقتصادية، بمجرد إستخدامه في عملية إنتاجية واحدة، أو عمليات قليلة، و يكون بعدها أحد مكونات السلع، أو الخدمات المنتجة.

**ثانيا: رأس المال القانوني:**

يتضمن رأس المال بالمفهوم القانوني، كافة الحقوق أو الأصول المالية، التي تدر على صاحبها دخلا، فرأس المال هنا يشمل الديون و الحقوق المالية، مثل الأسهم و السندات، و كذلك الأرض التي تعد رأس مال بالمفهوم القانوني، رغم أنها تعد من الموارد بالمفهوم الفني الاقتصادي[1].

**المبحث الثاني: الناتج الوطني و الدخل الوطني:**

يقوم الإنسان بعملية الإنتاج بإستخدام أدوات، أو وسائل الإنتاج، للخروج بمنتجات أو مخرجات، عملية الإنتاج، و هي السلع و الخدمات.

فالإنتاج السلعي، ينطوي على تحويل عناصر الإنتاج إلى سلع مادية إنتاجية، كالآلات و أدوات الإنتاج المختلفة، أو سلع مادية إستهلاكية (كالمواد الغذائية، و الألبسة، و الآلات الكهرومنزلية، و الأثاث المنزلي،...).

أما الإنتاج الخدمي غير المادي، فيتم عن طريق إستخدام عناصر الإنتاج لإنتاج خدمة معينة، تحقق منفعة معينة، تشبع حاجة إنسانية ما، مثل الخدمات التي تقدمها البنوك، و شركات التأمين، و خدمات الإيواء، التي تقدمها الفنادق، و خدمة التعليم، و الصحة، و النقل، و السياحة،... .

و يتحدد النمو الاقتصادي الوطني، بزيادة الناتج الوطني، أي مجموع ما تم إنتاجه من سلع و خدمات، من خلال مشاركة عناصر الإنتاج المختلفة، التي تشكل مجموع دخولها، الدخل الوطني.

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 207-209.

**المطلب الأول: الناتج الوطني:**

تحديد قيمة الناتج على المستوى الوطني، يكون عبر الإعتماد على عدة مقاييس[1]:

**الفرع الأول: الناتج الوطني الإجمالي:**

و يشمل مجموع ما أنتجه الاقتصاد الوطني من سلع مادية، و خدمات، خلال الفترة الإنتاجية المختارة، و التي تحدد عادة بسنة.

**الفرع الثاني: الناتج الوطني الصافي:**

و يمثل الناتج الوطني الإجمالي، مطروحا منه جميع الإستهلاكات التي تمت في سبيل الحصول على الناتج الإجمالي (من وسائل ثابتة كالمباني، و الآلات و وسائل النقل، و مواد أولية، و مواد طاقوية،..)، و هو يمثل القيمة المضافة الجديدة التي حققها الإنتاج خلال الفترة الإنتاجية المختارة.

**الفرع الثالث: كيفية حساب الناتج الإجمالي والصافي:**

إن حساب قيمة الناتج الإجمالي أو الصافي، يتم إعتمادا على الأسعار الجارية، أو الأسعار الثابتة[2]:

**1. الحساب على أساس الأسعار الجارية:**

عند حساب الناتج على أساس الأسعار الجارية، يأخذ بعين الإعتبار الأسعار الجارية في أسواق المنتجات، في الفترة الإنتاجية المختارة، و هي أسعار تعطي صورة لظروف المجتمع، من عرض و طلب، و معدلات التضخم،... .

غير أن هذه الطريقة في حساب الناتج، تنطوي على بعض العيوب، منها، أنها قد تكون الزيادة في قيمة الناتج الوطني، ترجع إلى زيادة الأسعار السائدة، في حين أن حجم الناتج الحقيقي لم يعرف أية زيادة.

**2. الحساب على أساس الأسعار الثابتة:**

لتلافي عيوب طريقة حساب الناتج على أساس الأسعار الجارية، يتم حساب الناتج الوطني (الإجمالي و الصافي)، على أساس الأسعار الثابتة التي تسمح بتتبع التغير في الناتج الوطني، خلال سنوات متعاقبة، يتم حساب قيمته وفقا للأسعار الجارية السائدة في كل سنة على حدة، بل وفقا لأسعار سنة معينة، تعد هي سنة الأساس في حساب قيمة الناتج في السنوات الأخرى، و تؤدي هذه الطريقة إلى عزل ارتفاع الأسعار و التغير في قيمة النقد، و من ثم الوقوف على التغير الحقيقي في حجم الناتج.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 111-112.

[2] عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص 111-112.

و تجدر الإشارة أخيرا، إلى أن هناك فرق، أو فروق، بين الناتج الوطني و الناتج المحلي[1].

فالناتج الوطني، نتيجة النشاط الإنتاجي لعوامل الإنتاج الوطنية، بغض النظر عن مكان تواجدها، سواء داخل الحدود أو خارجها.

أما الناتج المحلي، فهو نتيجة النشاط الإنتاجي لعوامل الإنتاج الموظفة في الوحدات الإنتاجية، المحلية أو الإقليمية، سواء كان أصحابها من المواطنين، أو من الأجانب، مقيمين أو غير مقيمين.

**المطلب الثاني: الدخل الوطني:**

إن إنتاج الناتج الصافي (القيمة المضافة)، يمر حتما عبر توظيف و إستخدام، و مشاركة مجموعة من العناصر (عناصر الإنتاج)، و كل عنصر من هذه العناصر، يحصل على مقابل، أو نظير مشاركته في عملية الإنتاج في صورة نقدية تمثل داخله، و مجموعة دخول كل العناصر التي شاركت في عملية الإنتاج، يمثل الدخل الوطني، ويشمل (أجور العمال، الربح المنظم الرأسمالي (رب العمل)، الفائدة التي يجنيها مقرض المال (البنوك) مثلا)، الريع بالنسبة لمؤجر الأرض.

قيمة الناتج الوطني الإجمالي=مجموع الإستهلاكات (بالنسبة للأصول الثابتة) + الأجور و الفائدة و الريع(الدخل الوطني).

الناتج الوطني الصافي= الناتج الإجمالي - مجموع الإستهلاكات .

الناتج الوطني الصافي= الدخل الوطني[2].

**المبحث الثالث: الإستهلاك و الإدخار و الإستثمار:**

تنطوي عملية الإنتاج، على تحويل عناصر الإنتاج، و خلق منفعة في شكل سلعة أو خدمة، أي خلق قيمة مضافة في فترة زمنية معينة، من أجل إشباع الحاجات الإنسانية، و يتم ذلك عن طريق إستخدام الناتج بطريقة مباشرة، في إشباع الحاجات (الإستهلاك)، أو بطريقة غير مباشرة، عن طريق إدخار جزء منه، و إستخدام هذا الجزء المدخر في عملية إعادة الإنتاج (الإستثمار).

و على ذلك سيتم التطرق لهذه العمليات الثلاثة، و هي الإستهلاك، الإدخار، و الإستثمار، و ذلك على النحو التالي.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 114.
[2] عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص 113.

**المطلب الأول: الإستهلاك:**

هو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي يستخدم، و يفنى في إشباع الحاجات الإنسانية، سواء كانت مادية أو معنوية.

و يلعب الإستهلاك دورا كبيرا في عملية الإنتاج، أي أنه لو لا إستهلاك المنتجات، لما إستمرت عملية الإنتاج، كما ان للإستهلاك تأثير كبير على القوة العاملة، حيث يؤدي إلى إعدادها، و تهيئتها لخوض معركة الإنتاج مرة أخرى.

و يمكن التمييز فيما يتعلق بالإستهلاك الكلي في المجتمع، بين الإستهلاك الخاص، و الإستهلاك العام[1].

**الفرع الأول: الإستهلاك الخاص:**

هذا النوع من الإستهلاك، يقوم به الأفراد و العائلات، و الهيئات الخاصة، التي لا تهدف إلى تحقيق الربح (مثل الجمعيات الخيرية،...)، حيث يتم إستهلاك المنتجات من السلع (كالمواد الغذائية، و الملابس، و الآلات الكهرومنزلية،...)، و الخدمات (من نقل و تعليم و صحة، و ترفيه،...).

**الفرع الثاني: الإستهلاك العام (الحكومي):**

و هذا النوع من الإستهلاك، تقوم به الهيئات العامة في الدولة، من سلطات مركزية، و محلية، و مرافق عامة تابعة للدولة، و ينصب على المنتجات من سلع و خدمات التي تحتاجها هذه السلطات، لضمان سيرها و أداء مهامها (كالمنتجات و التجهيزات المكتبية، و مواد طاقوية، و مواد غذائية،...).

**المطلب الثاني: الإدخار:**

هو ذلك الجزء من الناتج الوطني الصافي، الذي لم ينفق في الإستهلاك الحاضر، أي التضحية بجزء من الناتج، و الإمتناع عن إستهلاكه، و حجم الإدخار يرتبط بزيادة الدخل، فكلما زاد الدخل الوطني، زاد الإدخار، كما يتأثر بمعدلات التضخم، و مدى تأثير القدرة الشرائية في المجتمع، و العادات و التقاليد السائدة، فهي تأثر في السلوك الإستهلاكي، و الإدخاري للمجتمع.

و عليه، سيتم التطرق لأنواع الإدخار، ثم صور إستخدام الإدخار، و ذلك على النحو التالي[2]:

**الفرع الأول: أنواع الإدخار:**

إن الإمتناع عن الإستهلاك الحاضر، قد يكون إختياريا، و قد يكون إجباريا.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 117-118.
[2] عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص 119.

**أولا: الإدخار الإختياري:**

و يتم عن طريق قيام الأفراد و المشروعات بحجب جزء من الدخل عن الإستهلاك الحاضر بإرادتهم الحرة، و إستخدامه في الأغراض التي يريدونها، غير أن هذا لا يمنع من تدخل الدولة، عن طريق وضع تحفيزات، لتوجيه المدخرات نحو النشاطات الإنتاجية (وضع تشريعات مشجعة على الإدخار، سعر الفائدة، و الإعفاءات الضريبية،...).

**ثانيا: الإدخار الإجباري:**

وفقا لهذا النوع من الإدخار، يتم إحتجاز جزء من الدخل عن الإنفاق، و يجبر الأفراد و المشروعات على ذلك، بموجب قوانين أو لوائح، و مثال ذلك، قيام السلطة العامة بفرض ضريبة من أجل الحد من الإستهلاك الخاص لإستخدام المدخرات الإجبارية (التحصيل الضريبي في تمويل الإنفاق العام للدولة، من أجل الإستهلاك أو الإستثمار).

**الفرع الثاني: صور الإدخار:**

إن المدخرات الناتجة عن الإمتناع عن الإستهلاك الحاضر، إما أن تكتنز، أو توظف، أو تستثمر[1].

**أولا: الإكتناز:**

و ينصرف مدلوله إلى حبس و تركيم جزء من الدخل الذي لم ينفق على الإستهلاك، و حجبه عن الإنخراط في الدورة الاقتصادية، و النقدية للمجتمع، فهو سلوك سلبي و إدخار غير منتج، من وجهة النظر الاقتصادية، فقد يشمل الإكتناز النقود، و الأحجار الكريمة و الحلي، و التحف النادرة، و الذهب، الذي يشكل الحجم الأكبر من الإكتناز العالمي.

و يتحكم في حجم الإكتناز عدة عوامل منها المضاربة، و مستوى النشاط الاقتصادي (زيادة الإكتناز في فترات الأزمات الاقتصادية و السياسية، و الحروب و النزاعات،...)، فضلا عن العادات و التقاليد السائدة في كل مجتمع، ففي المجتمعات المتخلفة التي يضعف فيها النشاط الاقتصادي، يزيد الإكتناز مقارنة بالمجتمعات المتقدمة إقتصاديا.

**ثانيا: التوظيف:**

و يعني تخصيص جزء من الدخل، الذي لم ينفق في الإستهلاك، في نشاطات تعود على الأفراد و المؤسسات بعائد، و هذه النشاطات تكون بعيدة عن تخصصهم (الأفراد و المؤسسات)، فالإكتناز هو سلوك إيجابي من وجهة نظر النشاط الإقتصادي، بحيث يؤدي إلى إنخراط جزء من المدخرات في الدورة النقدية، و

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 123-124

الاقتصادية للمجتمع (مثال ذلك، شراء الأسهم المتداولة في البورصات، أو وضع الأموال في البنوك، للحصول على الفائدة، لأن سعر الفائدة محفز أو مناسب).

**المطلب الثالث: الإستثمار:**

ينصرف مدلول الإستثمار إلى خلق و تكوين رأس المال، أي أن الجزء المدخر من الدخل الوطني لا يكتنز أو يوظف، بل يوظف توظيفا منتجا، من خلال زيادة أو تحسين، أو حماية الطاقة الإنتاجية للمشروعات، و خلق مشروعات جديدة، من أجل زيادة الناتج الوطني في المستقبل.

من الناحية الفنية، يمكن تقسيم الإستثمار إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1]:

**الفرع الأول: الإستثمار بالإحلال أو الإستبدال:**

و يرمي هذا النوع من الإستثمار إلى تعويض الإستهلاكات، التي في الأصول و التجهيزات الرأسمالية، من النواحي الفنية و المادية (الآلات، المصانع، وسائل النقل، مباني،...)، و هذا النوع من الإستثمار يؤدي إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية، على الحالة التي عليها، و منع تدهورها، و يتم ذلك بطريقة حساب أقسام الإستهلاك التي سبق بيانها.

**الفرع الثاني: الإستثمار الصافي:**

بخلاف الإستثمار بواسطة الإحلال أو الإستبدال، فإن الإستثمار الصافي يهدف إلى إضافة أصول إنتاجية جديدة (آلات، تجهيزات، مباني، وسائل نقل،...)، و ذلك عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو زيادة و التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشروعات القديمة.

فيكون الإستثمار إيجابيا، عندما يتجاوز الإستثمار الصافي حجم الإستثمار بغرض الإحلال، و هو شرط ضروري لتحقيق زيادة في معدلات النمو.

و يظهر ذلك بشكل جلي و واضح، في إقتصاديات الدول المتقدمة، بينما في الدول المتخلفة إقتصاديا، فإن الإستثمار الصافي يعجز عن تغطية، أو يكاد يغطي الإستثمار بالإحلال، و بالتحديد يؤدي ذلك إلى إنخفاض معدلات النمو.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 125-126.

**الفرع الثالث: صافي المخزون في نهاية العام:**

و ينصرف مدلوله، إلى التغيير في قيمة المخزون الصناعي و التجاري، سواء تعلق الأمر بمواد أولية، أو مواد نصف مصنعة، أو مواد كاملة الصنع، خلال الفترة الإنتاجية (سنة)، فإن كانت قيمة المخزون في نهاية السنة، أكبر من بداية السنة، كان الإستثمار إيجابيا.

## الفصل الثالث:

# تطور الفكر الإقتصادي

**الفصل الثالث: تطور الفكر الاقتصادي:**

يتعلق الفكر الاقتصادي بمجموعة الأفكار و الخواطر التي عرضت على الإنسان في شؤون حياته الاقتصادية، أي الجانب المادي للحياة الاجتماعية، و المتمثل في شؤون حياته الاقتصادية (الجانب المادي للحياة الإجتماعية) أي إشباع الحاجات الإنسانية، و هذه الأفكار و الخواطر الاقتصادية لا تتسم في الغالب الأعم بالسمعة العلمية، إذ أنها نتاج معتقدات و مذاهب فلسفية أو دينية، لتفسير الوجود بعيدا عن الضوابط العلمية المألوفة من جانب البحث المنظم، وفقا لطرائق و أدوات منهجية معلومة.

تاريخيا، فإن الفكر الإنساني في عمومه، حاول التفاعل مع مختلف الظواهر و الأوضاع الاقتصادية التي تحدث في المجتمعات، من خلال صياغة الكثير من الأفكار الاقتصادية، لتفسير الواقع الاقتصادي من خلال بيان بعض النظم الاجتماعية، كنظام الملكية و طبقات المجتمع و الميراث و الربا،.. ، و برز ذلك بشكل كبير و واضح بداية في الحضارات القديمة و العصور الوسطى، لا سيما بعد إنتشار المسيحية في أوروبا، بعد زوال الإمبراطورية الرومانية الشرقية و ظهور الإسلام بعد ذلك.

إن الفائدة المرجوة من التطرق لتطور الفكر الاقتصادي هو إدراك الواقع الاقتصادي الذي نعيشه في الوقت الحاضر، و التطلع إلى المستقبل لأن الواقع الاقتصادي و الحاضر هو نتاج الماضي أو تاريخ هذا الواقع، و صناعة المستقبل الاقتصادي يتطلب فهم و إدراك تاريخ هذا الواقع أيضا.

و على ذلك و من أجل الإلمام بتطور الفكر الاقتصادي الإنساني، سيتم التطرق للفكر الاقتصادي و تطوره في العصور القديمة و الوسطى، ثم مختلف المدارس الاقتصادية التي نشأت بعد ذلك، و أدت إلى بروز و تبلور علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي.

**المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة:**

لقد كان لليونان ميولا فلسفيا كبيرا، نتج عنه ثارات فكريا هائلا مازالت أصداؤه إلى الآن، تناول أساسا الجوانب السياسية و الأخلاقية و بعض الأفكار الإقتصادية المحدودة، أما الرومان فلم يخلقوا ثرات فكريا و فلسفيا كما هو الحال بالنسبة لليونان، بل أن آراءهم الاقتصادية كانت إلى حد كبير مجرد صدى للفلسفة اليونانية.

**المطلب الأول: الفكر الاقتصادي عند اليونان:**

حاول الفلاسفة اليونان بحث المشكلات الاقتصادية التي ميزت الحياة الاقتصادية للمجتمع اليوناني، غير أن الأفكار الاقتصادية التي عالجت هذه المشكلات كانت محدودة و قليلة و لم تصل إلى وضع أسس للدراسات الاقتصادية، و مرد ذلك إلى عاملين أساسيين[1].

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 33.

و يتعلق العامل الأول بأن السياسة كانت هي الإهتمام الأكبر عند اليونان و مفكريهم، بحكم أن الأوضاع الاقتصادية لم تبلغ بعد الأهمية التي تجعلها ذات تأثير في الحياة الإجتماعية و نظام الحكم في الدولة، و من تم فقد ركز الفلاسفة اليونان في بحوثهم على الموضوعات السياسية و الأخلاقية و الدينية، بإعتبارهم مصلحين إجتماعيين.

أما العامل الثاني، فيتعلق بأن الحضارة اليونانية كغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى، كانت تعتمد أساسا على العبيد للقيام بعملية الإنتاج، و على ذلك فقد ترسخ لدى اليونان إرتباط العمل و الإنتاج بالعبودية و الرق، الأمر الذي رتب لدى اليونان إحتقارا و دونية النشاط الاقتصادي، فإنصرفوا (الأشراف منهم) إلى الإشتغال بالفلسفة و الشؤون السياسية و لذلك تميزت البحوث في المجال الاقتصادي بالمحدودية و القلة.

و مع ذلك ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية في كتابات كلا من أفلاطون و أرسطو.

**الفرع الأول: الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:**

تناول أفلاطون في كتابه الجمهورية موضوع (الدولة أو المدينة المثالية) بعض المشكلات الاقتصادية، من خلال بيانه لمفهومي الحق و العدل بالنسبة للفرد و الدولة و المدينة.

فأفلاطون يرجع أصل الدولة إلى عامل إقتصادي، فيذهب في هذا الصدد إلى أن الدولة تنشأ لأن الفرد لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته المتعددة بنفسه، و من أجل إشباعها يجب أن ينضم كل فرد إلى عدد كاف من الأفراد الآخرين فيعيشون كشركاء أو كمعاونين لبعضهم البعض، و تتكون من هذه المجموعة من الأفراد، ما يسمى بالدولة و المدينة المثالية.

و حتى تتجسد فكرة المدينة المثالية عند أفلاطون، فلابد من تنظيمها عن طريق إيجاد نوع من تقسيم العمل، فكل شخص في هذه المدينة يجب أن يتخصص في مهنة واحدة، ذلك أن تقسيم العمل بين الأفراد في المدينة المثالية يكون أفضل من أن يشتغل كل شخص بكافة المهن و الأعمال، و يستند أفلاطون في تبريره لهذه الفكرة على أساسين[1].

و يتمثل الأساس الأول في أن لكل شخص مواهبه و كفاءاته الخاصة، و أن الإختلاف بين الأفراد من هذه الناحية، يجعل كلا منهم مهيأ بطبيعته لعمل معين أو مهمة محددة.

أما الأساس الثاني فيتمثل في أن تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهيأ لها بطبيعته، يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما و نوعا.

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 35.

و إعتمادا أيضا على الموهبة و القدرات الذاتية للأفراد يعرض أفلاطون نموذجه النظري لتنظيم الدولة، و الذي يقوم على تقسيم المجتمع إلى طبقات ثلاثة[1].

- **الطبقة الأولى:**

هي طبقة المنتجين، و التي تتكون من الأفراد الذين يعملون في النشاط الاقتصادي من عمال و صناع، الذين تناط بهم مهمة إشباع الحاجات المادية لسكان المدينة.

- **الطبقة الثانية:**

هي طبقة الجنود و المحاربين من النبلاء و رجال الجيش، و مهمة هؤلاء الدفاع عن الدولة ضد أي إعتداء خارجي عليها.

- **الطبقة الثالثة:**

هي طبقة الحكام الذين يتولون مهمة إدارة دفة الحكم في الدولة، بواسطة سن القوانين اللازمة لتنظيم حياة الأفراد و كفالة تنفيذها تحقيقا للعدالة.

و يشدد أفلاطون هنا، على أن الحكام في المدينة المثالية يجب أن يحيون حياة زهد و نكران للذات، و يحرم عليهم تملك ما يتجاوز الضروريات المجردة، و ينقص دخلهم بشدة بحيث لا يتجاوز الحاجة، فإن سمح لهم في أي وقت بإمتلاك بيوت أو أراضي، أو بأن تكون لديهم نقود خاصة بهم، فإنهم يصبحون مديري بيوت أو مزارعين بدلا من أن يكونوا حرسا، أعداء و طغاة بدلا من أن يكونوا حلفاء للمواطنين الآخرين[2].

أما على صعيد حق الملكية بالنسبة لغير طبقة الحكام، فيرى أفلاطون أن حرية الملكية ليست مطلقة بلا حدود، فمن واجب الدولة أن تتدخل لمنع الفقر المدقع و الثراء الفاحش على حد سواء، بأن كلا منهما يرتب آثارا سيئة على نوع الإنتاج و على المنتج نفسه، فإذا أثري المنتج فإنه يصبح كسولا غير مكثرت، و إن كان فقيرا فقرا مدقعا فإن ذلك سيحول دون تمكنه من الحصول على معدات الإنتاج اللازمة[3].

أما على صعيد عمليات التبادل (البيع و الشراء)، و التي تترتب حسب أفلاطون عن تقسيم العمل داخل المجتمع، فتتم عن طريق أو بواسطة النقود، و هنا يذهب أفلاطون إلى أن قبول النقود في المعاملات، لا يرجع إلى قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها، و لكن إلى إتفاق الناس و إعتيادهم على إستخدامها كوسيط للمبادلة بهذه الصورة.

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 36.
(2) جون كينيث جالبريث، ترجمة فؤاد بليغ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، العدد 261، مجلس الثقافة و الفنون، الكويت، 2000، ص 30.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 37.

**الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي عند أرسطو:**

ينطلق أرسطو كأفلاطون في تحليله لبعض المشكلات الاقتصادية، من أن هذه الأخيرة تخضع للفلسفة و السياسة و الأخلاق، غير أن أرسطو يرجع أساس نشأة الدولة ليس فقط إلى العامل الاقتصادي الذي قال به أفلاطون، فأوضح بأن الدولة هي نتاج لتطور تاريخي، تتوخى تحقيق غايات و أهداف تتجاوز مجرد إشباع الحاجات المادية، فالدولة عند أرسطو هي اجتماع الأسر و القرى في جماعة كاملة، تكفي نفسها بنفسها من أجل الوصول إلى حياة سعيدة.

تناول أرسطو حق ملكية الأموال و ميزت بين نظام الملكية الخاصة، و الذي يسمح لكل فرد حرية تملك الأموال إستجابة لرغبة و حب الفرد لذاته، حيث يؤدي ذلك إلى أن يقوم كل فرد يبذل الجهد من أجل زيادة و تنمية ملكيته الخاصة، و يحقق ذلك حسب أرسطو بالضرورة الريادة في الإنتاج.

غير أن أرسطو إقترح وضع ضوابط أخلاقية للملكية الخاصة، و التي من شأنها تقوية الشعور بالمسؤولية إتجاه غير الملاك، أي أنهم يستخدمون جزء من إنتاجهم في مساعدة من لا يملكون أي تحقيق نوع من التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

كما بحث أرسطو نظام الرق (مؤسسة الرق) في المجتمع اليوناني، فالرق هم الطبقة التي تقوم بالأعمال المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، و من تم لم يكن هناك من معنى لبحث كيفية تحديد الأجور، و دافع أرسطو عن مؤسسة الرق بقوله (إن الرقيق هم بحكم الطبيعة، النوع الأدنى و من الخير لهم مثلما هو لكل الفئات الأقل شأنا، أن يكونوا تحت حكم الأسياد....و الحقيقة أنه ليس هناك فرق كبير بين إستخدام الرقيق و إستخدام الحيوانات المستأنسة)[1].

أما عن موقف أرسطو من إقراض النقود و الحصول على فائدة من المقرض، فقد أدانها بقوة (إن أسوأ شيء (في كسب النقود) و أبغضه هو الربا...)، لأن النقود قصد بها أن تستعمل في التبادل لا أن تزداد عن طريق الفائدة.

و قد أولى أرسطو إهتماما خاصا للتفرقة بين القيمة الإستعمالية و القيمة التبادلية، حيث عرف القيمة الإستعمالية لأية سلعة (قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها و يستعملها)، أما القيمة التبادلية فتعني (قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة لمبادلة سلع بغيرها من السلع)[2].

---

[1] جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص 25.
[2] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 38.

فالماء و الخبز سلعتان مفيدتان و رخيصتا الثمن نسبيا (القيمة الإستعمالية مرتفعة، في حين تنخفض قيمتها التبادلية في السوق، و في مقابل ذلك فإن الأقمشة الحريرية و قطع الماس أقل نفعا بكثير و أغلى ثمنا، فالقيمة الإستعمالية هنا أقل، أما القيمة التبادلية تكون مرتفعة.

كما تعرض أرسطو للنقود بإعتبارها مجرد سلعة تلعب دور الوسيط في التبادل، و كونها أيضا أداة تحفظ المدخرات، أي أنها (مخزن للقيم أو مستودع للثروة)، و أن أساس قبول النقود في المعاملات حسب أرسطو هي قيمتها الذاتية أو التبادلية، بالإضافة إلى قيمة المادة التي تصنع منها، فقبول النقود (كالذهب و الفضة) التي تصنع منهما تكون لها قيمة معينة.

و بحث أرسطو أيضا في كتاباته موضوع الإحتكار، و هو التعريف الذي لا زال يستعمل إلى اليوم (بأنه إنفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق)، فقد وجه للإحتكار نقدا عنيفا بحكم أنه يتعارض مع مبدأ العدالة في عمليات المبادلة، فيكون البائع المحتكر في مركز قوة و المشتري في مركز ضعف، حيث يمتثل المشتري لقبول السعر الإحتكاري للسلعة، و من أجل تحقيق العدالة نادى أرسطو بفكرة (المبادلة المتكافئة) و الإلتزام بها في المعاملات.

و قد عرف أرسطو المبادلة المتكافئة بأنها (تلك المبادلة التي يحصل بموجبها كل من طرفيها البائع و المشتري، على قدر متساو و تماما لما يعطيه الطرف الآخر)[1].

**المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند الرومان:**

ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية عند الرومان حول بعض المسائل الاقتصادية المطروحة خلال تلك المرحلة، إلا أنها (الأفكار) كانت متأثرة إلى حد كبير بالفلسفة اليونانية، و من أبرز المفكرين الرومان شيشرون و كاتوفارو Catovarro.

فشيشرون كان يفضل مهنة الزراعة على غيرها من المهن الأخرى، لأن الزراعة في رأيه هي القطاع الأول الذي يشبع الحاجات الأساسية للمجتمع، كما تعرض أيضا إلى موضوع الفائدة المحصلة عن طريق إقراض النقود، فإعتبر أن تقاضي الفائدة و ما ينتج عنها من طمع و جشع، يضاهي أو يماثل جريمة قتل النفس البشرية.

كما أولى كاتوفارو Catovarro في كتاباته أهمية خاصة للنشاط الزراعي، غير أن أفكاره تركزت أساسا حول ماهية الإستغلال الزراعي الذي يحقق أكبر قدر من الفوائد و الربح بإستخدام قطعة الأرض في الزراعة، دون التطرق بصورة معمقة لفكرة الاقتصاد الزراعي بالمفهوم المستقر عليه في الفكر الاقتصادي المعاصر.

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 42.

و من الثابت في تاريخ الفكر الإنساني في عمومه، أن الرومان تفوقوا على غيرهم من الشعوب الأخرى في مجال التفكير القانوني، حيث ظهر ما يسمى بالقانون المدني الروماني، و الذي إحتوى على بعض القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

و من أبرز هذه القواعد على الإطلاق، ما يسمى بالقانون الطبيعي و هو ليس من صنع البشر بل من صنع الطبيعة، حيث تخضع له البشرية جميعا في كل مكان و في جميع الأزمنة، و هو قانون دائم و عام تخضع له جميع الظواهر الإجتماعية بما في ذلك الظواهر الاقتصادية.

و كان القانون المدني الروماني، ينظم المعاملات و العلاقات الاقتصادية بين الرومان وحدهم، و لا يشمل الأجانب الذين كانوا يخضعون في معاملاتهم الاقتصادية و علاقاتهم لقانون خاص (قانون الشعوب)، و قد إعتمد القانون المدني الروماني في تنظيم المعاملات الاقتصادية و مختلف العلاقات بين الرومان على مبدأين أساسيين، هما مبدأ حرية التعاقد، حيث يحق لكل شخص أن يعقد أو يبرم ما يشاء من العقود مع الغير، و مبدأ الملكية المطلقة للأموال، أي أن يكون لأي مالك الحق المطلق في إستعمال و إستغلال الأموال المملوكة له و التصرف فيها كما يشاء بدون قيود قانونية.

و مما لا شك فيه، أن مبدأ حرية التعاقد و حرية التملك، هما الركيزتان الأساسيتان اللتان قام عليهما النظام الاقتصادي الرأسمالي فيما بعد.

**المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:**

تبدأ مرحلة العصور الوسطى، من سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية، و تنتهي بسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية بعد ظهور الإسلام، و إنتشاره عن طريق الفتوحات الإسلامية.

و على ذلك سيتم التطرق لهذه المرحلة من خلال بحث الفكر الاقتصادي الأوروبي، ثم الفكر الاقتصادي الإسلامي، و ذلك على النحو التالي.

**المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي:**

بعد زوال الإمبراطورية الرومانية، إنقسمت أوروبا إلى دويلات و مقاطعات تميزت العلاقات فيما بينها بالحروب و الصراعات المستمرة، و عدم وجود سلطة مركزية، مما أدى إلى ظهور النظام الإقطاعي، الذي كرس و عمق مرة أخرى تجزئة أوروبا سياسيا، كما تميزت هذه المرحلة بإنتشار المسيحية في أوروبا، و هيمنة تعاليم الكنيسة على المشهد الأوروبي بزعامة البابا.

و عليه سيتم التطرق للنظام الإقطاعي كنظام سياسي و إجتماعي و إقتصادي، ثم سيطرت الكنيسة على المشهد الأولي، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: ظهور النظام الإقطاعي:**

ظهر النظام الإقطاعي في أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية، و أفرز هذا الوضع زوال السلطة المركزية و تنصيب قادة الجيش حكاما على أقاليم الإمبراطورية، من طرف الإمبراطور الجرماني الذي حاول إخضاع حكام الأقاليم لسلطته المركزية، غير أن محاولاته باءت بالفشل.

و قد تعززت سلطة حكام الأقاليم بمرور الزمن، الذين أصبحوا يجمعون الضرائب لحسابهم و ليس لحساب الإمبراطور، على أن يلتزموا بتقديم إعانة مالية للإمبراطور، كما أنشؤوا محاكم مستقلة لتحكم بأسمائهم (لا باسم الإمبراطور) في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد في الأقاليم التي تخضع لسيطرتهم.

و من أجل تأكيد سيطرت حكام الأقاليم و فرض هيمنتهم، فقد قاموا بالإستلاء على الأراضي الزراعية و إفتكاكها بالقوة و العنف من الفلاحين الأحرار الذين أخضعوا لنظام جديد، هو نظام رقيق الأرض، و يقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد و القن (الفلاح)، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، و لكن ملكيتها فعليا للأسياد الإقطاعيين و هم حكام الأقاليم، و تنقسم أرض السيد إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه و يلتزم الأقنان (فلاحوا الأرض) بزراعته له بدون أجر مع الإلتزام بأداء بعض الخدمات له، كالعمل في قصر السيد، و قسم آخر من الأرض يتم توزيعه على الفلاحين، و يلتزم كل منهم بزراعة حصته و الإستفادة منها، في مقابل تقديم جزء من المحصول إلى السيد، و يلتزم السيد بحماية الفلاحين الذين يرتبطون بالأرض، فإذا بيعت الأرض إلى سيد آخر، فإنهم ينتقلون معها، و يصبحون ملكا لصاحب الأرض الجديد (السيد الجديد).

من الناحية السياسية، فإن النظام الإقطاعي كان نظاما هرميا، بحيث كان الإمبراطور يحتل قمة الهرم، ثم تأتي طبقة القادة الكبار أو حكام الأقاليم، و يخضع لهؤلاء حكاما صغارا يتولون إدارة أجزاء من هذه الأقاليم، فالنظام الإقطاعي نظام متعدد الطبقات، كل طبقة ترتبط مباشرة بالطبقة التي تعلوها بالتبعية، إلى أن تصل إلى قمة الهرم (الإمبراطور)، و هو الذي تخضع له جميع الطبقات و لو نظريا[1].

إن النظام الإقطاعي كنظام سياسي و إقتصادي و إجتماعي ساد المجتمع الأوروبي فترة طويلة، تميز بالخصائص التالية[2]:

- ✓ النشاط الاقتصادي الممارس بشكل أساسي هو النشاط الزراعي، و الذي يقوم على ملكية الأرض، و التي كانت أهم مقومات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع الإقطاعي.
- ✓ بدائية أساليب و طرق الإنتاج الزراعي، فضلا عن محدودية و بساطة أدوات الإنتاج (إستخدام أدوات مستمدة من الطبيعة كالمحراث الخشبي و إستخدام الحيوانات...).

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 48.
[2] علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 48-49.

- ✓ محدودية عمليات التبادل بين الإمارات الإقطاعية، حيث كانت كل إقطاعية تنتج ما هو ضروري لإشباع حاجاتها، أي تحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي، و حتى إن وجدت عمليات تبادل بين الإمارات الإقطاعية، فإنها كانت تتم في حدود ضيقة جدا، و غالبا ما تكون مبادلات عينية (المقايضة، مبادلة سلعة بسلعة أخرى) دون الحاجة الكبيرة لإستخدام النقود.

**الفرع الثاني: سيادة تعاليم الكنيسة المسيحية:**

في واقع الأمر، كان تنظيم المجتمع الإقطاعي يخضع لسلطتين، السلطة الزمنية بقيادة الإمبراطور، و السلطة الروحية بقيادة الكنيسة (سلطة البابا)، مع أفضلية و هيمنة و لو من الناحية النظرية، لسلطة الكنيسة و وتعاليمها، عن طريق إحتكارها للتعليم، حيث كانت تقوم بتدريس القساوسة الذين كانوا يدرسون الدين و الفلسفة اليونانية و القانون الروماني، محاولين في ذلك التوفيق بين المبادئ الدينية التي جاءت بها المسيحية، و ما توصل إليه العقل البشري من معارف و علوم.

من أبرز الشخصيات الدينية التي تمثل الفكر الكنيسي، هو القديس سان توماس الإكويني Saint thomas Aquinas 1225-1274، و الذي كان متأثرا إلى حد كبير بكتابات الفيلسوف اليوناني أرسطو، غير أن توماس الإكويني لم يصل إلى تحليل إقتصادي حقيقي، بل تناول بعض الأفكار الاقتصادية، التي لها علاقة بالظواهر التي كانت محل نقاش و جدل بين المدرسين التابعين للكنيسة.

و من أهم الموضوعات الاقتصادية التي بحثها توماس الإكويني، موضوع مشروعية الأسعار، حيث أجاب قائلا (إجابتي عن ذلك أنه لإثم عظيم أن يمارس الإحتيال من أجل بيع شيء بأكثر من سعره العادل...)، فبيع شيء بسعر أعلى مما يستحق، او شراؤه بسعر أرخص مما يستحق، يعد في حد ذاته سلوك غير عادل و غير قانوني.

كما بحث توماس الإكويني مسألة ما إذا كان البائع يستطيع أو ينبغي له أن يبيع منتجا معيبا، أكد القديس أنه يجب أن لا يفعل ذلك و هو يعلم و في حالة البيع بحسن نية يتعين على البائع تعويض المشتري عند إكتشاف العيب.

أما عن موقف القديس توماس الإكويني من إقراض النقود و الحصول على الفائدة، فقد أكد و بكل قوة الحظر على أخذ الفائدة، و ربط ذلك بمراعاة صواب التجارة بوجه عام، و لم تكن إدانته للتجارة شاملة، حيث ميز بين نوعين من التبادل، أحدهما يمكن أن يسمى تبادلا طبيعيا و ضروريا، و بواسطته تتم مبادلة شيء بشيء آخر أو مبادلة أشياء مقابل نقود لتلبية إحتياجات الحياة، النوع الآخر هو مبادلة نقود مقابل نقود لا لتلبية إحتياجات

الحياة، و إنما لتحقيق الكسب، و النوع الأول من التبادل جدير بالثناء، لأنه يخدم إحتياجات طبيعية، و لكن النوع الثاني مدان و مرفوض[1].

و نادى سان توماس الإكويني بتحريم الفائدة، حيث إستند في ذلك على تفرقة القانون الروماني بين الأموال بالإستعمال مرة واحدة كالخبز مثلا، و الأموال التي يمكن أن تستعمل مرات عديدة كالمنازل، ففي هذا النوع الأخير يمكن الفصل بين إستعمال الشيء و ملكيته، فمالك المنزل له خيارين[2]:

- **الخيار الأول:**

يستطيع تأجير منزله دون أن يرتب ذلك فناء المنزل و ضياع ملكيته، و هنا يكون أجر إستعمال المنزل مشروعا، و هو ثمن الإيجار الذي يدفعه المستأجر إلى صاحب المنزل، نظير إستعمال المنزل.

- **الخيار الثاني:**

يستطيع المالك بيع منزله، و يحصل على ثمن هذا المنزل، و هذا الثمن منفصل تماما عن أجر إستعمال المنزل.

فالنوع الأول من الأموال، فإنه لا يمكن السماح بإستعمالها دون التنازل عن ملكيتها، فإستعمال المال يقضي على وجوده و من ثم على ملكيته، فلا يمكن مثلا السماح بإستعمال رغيف الخبز دون التنازل عن ملكيته، و كذلك النقود، فهي تفنى بإستعمالها مرة واحدة

و تأسيسا على هذه التفرقة بين نوعي المال، إعتبر توماس الإكويني النقود ضمن الأموال التي تفنى بإستعمالها مرة واحدة، و لذلك فلا يمكن أن يباع إستعمال النقود منفصلا عن ملكيتها، و عليه فإذا أقرض أحد الأفراد مبلغا من النقود، فإن هذا المقرض لا يستحق إلا ثمن النقود التي قام بإقراضها للمقترضين، و هذا الثمن هو قيمة القرض الذي يسترده المقرض من المقترض، بعد مدة زمنية محددة.

و يخلص توماس الإكويني إلى أن إسترداد القرض هو أمر مشروع، أما الفائدة من القرض فهي غير مشروعة و غير جائزة إطلاقا، لأن الفائدة هي ثمن إستعمال النقود، و لا يوجد بيع لإستعمال منفصل عن بيع ملكية النقود.

كما بحث توماس الإكويني موضوع أو مشكلة مشروعية الملكية الفردية أو الخاصة، حيث إعتمد في تبرير آرائه على ما ذهب إليه أرسطو من قبل من جانب المناداة بمشروعية الملكية الخاصة، و أسس ذلك على فكرتين أساسيتين[3]:

---

(1) جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص 40.
(2) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 53.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 52.

- **الفكرة الأولى:**

هي أن الملكية الخاصة هي أفضل النظم، من حيث أن الفرد مالك الأموال يبدي حرصا على الأموال عندما يكون مالكها، بخلاف الحال عندما لا يكون هو مالكها.

- **الفكرة الثانية:**

أن حق الملكية الفردية أو الخاصة ليس حقا مطلقا بلا حدود كما هو عليه الحال في القانون الروماني، بل هذا الحق ترد عليه بعض القيود، من شأنها أن تجعل ملكية المال في خدمة الصالح العام.

فالمالك حسب رأي توماس الإكويني هو أقرب ما يكون إلى مدير يدير الأموال المملوكة له لصالح المجموع.

على العموم فإن الفكر الاقتصادي خلال هذه المرحلة كان متأثرا إلى حد كبير بتعاليم الديانة المسيحية التي نادت بالمساواة التامة بين البشر، بالنظر إلى أصلهم الواحد.

غير أن قساوسة هذه المرحلة أغفلوا التفاوت و التقسيم الطبقي للمجتمع الأوروبي لأنهم كانوا يرون بأن هذا الأمر لا أهمية له لأن الدنيا هي محطة أو دار إختبار للحياة الحقيقية الآخرة و هي الحياة الخالدة، و من تم فقد هيمنة المبادئ الأخلاقية على الواقع الاقتصادي دون ان يصاحب ذلك تحليل أو بحث معمق للظواهر و المشكلات الاقتصادية التي طبعت تلك المرحلة التاريخية.

**المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي:**

الإسلام رسالة دينية و دنيوية تشمل جميع مناحي الحياة الإنسانية، و على ذلك فقد ربط الإسلام بين السلوك الاقتصادي و العقيدة و الاخلاق، فقد ذكر الله سبحانه و تعالى ذلك في القرآن الكريم بقوله (ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)[1]، فالفساد بجميع صوره سواء كان مالي أو أخلاقي يرجع إلى الإبتعاد عن الله و معصيته.

كما روي عن إبن عباس -رضي الله عنهما- قال رسول الله -صلى الله عليه و سلم-: (خمس بخمس قيل يا رسول الله ما خمس بخمس؟ قال: ما نقض قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم، و ما حكموا بغير ما انزل الله إلا فشا فيهم الفقر، و لا ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت، و لا طففوا المكيال إلا منعوا النبات و أخذوا بالسنين، و لا منعوا الزكاة إلا حبس عنهم القطر)[2].

---

[1] سورة الروم الآية 41.

[2] حديث حسن صحيح، الجامع الصغير 3235.

و من الإشارات القرآنية الواضحة في ربط السلوك الاقتصادي للإنسان بالعقيدة، هو جعل الرزق مرتبط بالإيمان، و ذلك في قوله تعالى: (و لو أن أهل القرى آمنوا و إتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء و الأرض)[1].

كما جعل كثرت الإستغفار مدعاة للرزق الواسع في قوله تعالى: (فقلت إستغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل عليكم السماء مدرارا و يمددكم بأموال و بنين، و يجعل لكم جنات و يجعل لكم أنهارا، ما لكم لا ترجون لله وقارا)[2].

و من مظاهر ربط السلوك الاقتصادي للإنسان بالعقيدة الإسلامية هو حث الإسلام على الجد و العمل و الكسب بواسطة المهن و الاعمال من خلال الضرب في الأرض و طلب الرزق في قوله تعالى (و جعلنا لكم فيها معايش و من لستم له برازقين)[3]، و جعل الإسلام الإنسان خليفة في الأرض لينظر الله إلى عمله (ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون)[4].

و عليه سيتم التطرق إلى أساسيات السلوك الاقتصادي الإسلامي، ثم موقف الإسلام من بعض النظم الاقتصادية كالملكية و الربا،..، ثم بعض الآراء الاقتصادية لبعض الفقهاء و المفكرين، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: أساسيات السلوك الاقتصادي الرشيد في الإسلام:**

سبق القول أن السلوك الاقتصادي في الإسلام يقوم على القيم الأخلاقية، و على ذلك فقد بين الإسلام أن التوزيع الغير عادل للثروة و تزايد حدة الفقر و الغنى و الغنى الفاحش، ظواهر إقتصادية مردها بالدرجة الأولى إلى إختلال الموازين القيمية أو الأخلاقية في المجتمع، و على ذلك فقد حث الإسلام على ترشيد السلوك الاقتصادي من خلال عدة أدوات و وسائل أساسية، منها البعد عن السرقة و عدم التوسع في المباح و الاقتصاد في الأمور كلها، و عدم إضاعة الأموال و تحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات[5].

**أولا: عدم الإسراف:**

حث الإسلام عن إتباع السلوك الاقتصادي الرشيد، عن طريق عدم الإسراف عند إشباع الإنسان لحاجاته (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد و كلوا و إشربوا و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)[6].

---

[1] سورة نوح الآية 10-11.
[2] سورة الأعراف الآية 96.
[3] سورة الحجر الآية 20.
[4] سورة يونس الآية 14.
[5] فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي و تطوره، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2003، ص 125.
[6] سورة الأعراف الآية 31.

**ثانيا: عدم التوسع في المباح:**

سعى الإسلام إلى ترشيد السلوك الاقتصادي عن طريق عدم التوسع في المباح و البعد عن الحرام و الاقتصاد في الأمور كلها، لقوله تعالى (و لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا)[1].

**ثالثا: المحافظة على الأموال:**

دعا الإسلام إلى إستخدام الأموال إستخداما حسنا و عدم إضاعتها، و أجاز الحجر على أموال الصغير و السفيه و المجنون، كما قال تعالى (و لا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما)[2].

**رابعا: تحقيق التوازن بين النفقات و الموارد:**

من مظاهر ترشيد السلوك الاقتصادي في الإسلام، تحقيق التوازن بين الموارد و النفقات، عن طريق التحلى بحسن التدبير و التخطيط وقت المصاعب و الأزمات، و يبدو ذلك واضحا في قصة يوسف عليه السلام (قال إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم، و كذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها من حيث يشاء)[3].

**الفرع الثاني: موقف الإسلام من بعض النظم الاقتصادية:**

من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، و الذي إتخذ منها الإسلام موقفا هي موضوع الملكية الفردية، موضوع التوازن في التسعير، و منع الإحتكار و العمل و القرض بفائدة، و الرق.

**أولا: مفهوم الملكية في الإسلام:**

يعد حق الملكية من الحقوق الأساسية التي ركز عليها الإسلام، حيث إعتبره محورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، لذلك جعل الإسلام حرية التملك و حرية التعامل هما الأساس في الحياة الاقتصادية، و تدخل الدولة (ولي الأمر هو الإستثناء).

فإعتبر الإسلام حب الملكية و جمع الأموال من الرغبات و الميولات الأساسية للنفس البشرية، فالإنسان جبل على حب المال و جمعه، لقوله تعالى (زين للناس حب الشهوات من النساء و البنين و القناطير المقنطرة من الذهب و الفضة و الخيل المسومة و الأنعام و الحرث، ذلك متاع الحياة الدنيا و الله عنده حسن المآب)[4].

---

[1] سورة الإسراء الآية 29.
[2] سورة النساء الآية 5.
[3] سورة يوسف الآية 55-56.
[4] سورة آل عمران الآية 14.

كما أوضح الرسول -صلى الله عليه و سلم- حب الإنسان للمال و الحرص على جمعه بقوله (لو كان لآدم واديان من مال، لإبتغى واديا ثالثا، و لا يملأ جوف إبن آدم إلا التراب)[1].

و على ذلك فقد أقر الإسلام الملكية الفردية و أجاز للفرد أن يحوز المال، و يحصل على الثروة و الدخل، و لكن ضمن مبادئ معينة، بحكم أن الملكية الفردية يترتب عنها تفاوت في الرزق بقوله تعالى (و الله فضل بعضكم على بعض في الرزق، فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم، فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون)، و جعل الإسلام لطائفة من المجتمع مهن و حرف يخدمون بها غيرهم كأداة للكسب و الإرتزاق لقوله تعالى (و لا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض، للرجال نصيب مما إكتسبوا و للنساء نصيب مما إكتسبن، و إسألوا الله من فضله)[2]، و قوله تعالى (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا و رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا)[3].

من الناحية التاريخية فإن المسلمين أقروا بالملكية الفردية فيما عدا فترات محددة أو ظروف معينة كانت هناك بعض الإستثناءات، كبروز ظاهرة مصادرة الملكيات الخاصة، و خاصة مصادرة العباسيين لأملاك الأمويين، أو مصادرة من سيطر على الحكم على سلالة من سبقه، و لوحظ تعسفا في إنتزاع الملكية و مصادرة الأموال، كقيام أبي القاسم محمد بن عباد في عصر الطوائف في الأندلس بمصادرة ثلاث ضيعات إشبيلية[4].

و فيما يتعلق بالملكية دائما، فقد قسمها الإسلام إلى ثلاثة أنواع، الملكية الخاصة، و الملكية العامة، و ملكية الدولة.

فالملكية العامة، هي التي لا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الإنفاق مثل الأنهار، و هي تستثمر في إشباع حاجات الأمة، أما ملكية الدولة، فيجوز التصرف فيها مع مراعاة المصلحة (ملكية بيت المال) من قبل ولي الأمر[5].

خلاصة القول، أن الملكية في مفهوم الإسلام هي ملكية فردية لها وظيفة إجتماعية، يلزم المالك ببعض الواجبات إتجاه الفقراء، إلى جانب الإعتراف بالملكية العامة و ملكية الدولة، من أجل حماية الفقراء من بيت المال.

---

(1) البخاري و مسلم و الرواية لمسلم 565.
(2) سورة النساء الآية 32.
(3) سورة الزخرف الآية 32.
(4) فؤاد عبد الله العمر، مرجع سابق، ص 310.
(5) فؤاد عبد الله العمر، المرجع نفسه، ص 313.

**ثانيا: التوازن في التسعير و منع الإحتكار:**

نهى الرسول -صلى الله عليه و سلم- عن كل ما يضر بالنظام الاقتصادي كالإحتكار، فقد شدد على ذلك بقوله (لا يحتكر إلا خاطئ)[1]، و قوله كذلك (إحتكار الطعام بمكة إلحاد)[2].

و الإحتكار كما قال إبن حجر(إمساك الطعام عن البيع و إنتظار الغلاء مع الإستغناء عنه، و حاجة الناس إليه)، و المحرم في الإحتكار هو إحتكار الأقوات، و هو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، و لا يبيعه في الحال بل يدخره ليرتفع ثمنه، و من أجل كسر الإحتكار، فقد إستخدم عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- سياسة تخفيض الضرائب و زيادة العرض في المدينة المنورة، و هي بلد قليل الأقوات و يكثر فيه الإحتكار، أما الخليفة الراشد علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه- فقد أحرق طعاما محتكرا[3].

و قد إتفق الفقهاء على منع الإحتكار من طعام القوت، و لكنهم إختلفوا هل يمنع إحتكار غير القوت من السلع الأخرى؟ كاللباس و الأثاث و المعدات و غيرها من الكماليات، فمنع الإمام مالك الإحتكار في السلع لعموم حديث رسول الله –صلى الع عليه و سلم- (لا يحتكر إلا خاطئ)، أما الإمام الشافعي و غيره، فقد أجازوا الإحتكار في غير القوت[4].

إن سبب تحريم الإحتكار في الإسلام هو أنه يؤدي إلى قتل المنافسة الحرة و الشريفة بين الأفراد و الدول، و ما يترتب عن ذلك من أمراض إجتماعية و إقتصادية، مثل البطالة و التضخم، الكساد و الرشوة، المحسوبية و الغش.

فالأسعار في السوق تخضع لمساومات البائع و المشتري دون تدخل الدولة، وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب[5].

و منع الظواهر الاقتصادية المرتبطة في أحيان كثيرة بالإحتكار، هو موضوع التسعير، فالتسعير كإجراء إقتصادي قد رفض الرسول –صلى الله عليه و سلم- تطبيقه عند ارتفاع و غلاء الأسعار، ففي عهد الرسول –صلى الله عله و سلم- إرتفعت الأسعار، فسأل الناس الرسول –صلى الله عليه و سلم- أن يسعر لهم، فقال: (إن الله هو الخالق، القابض، الباسط، الرزاق، المسع، و إني لأرجو أن ألقى الله و لا يطلني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم أو مال)[6].

---

(1) البخاري 2207.
(2) رواه مسلم 943.
(3) فؤاد عبد الله العمر، مرجع سابق، ص 290-291.
(4) فؤاد عبد الله العمر، المرجع نفسه، ص 291.
(5) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 60.
(6) حديث صحيح من صحيح الجامع الصغير 1842.

و يدل هذا التعليل عن إحترام مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال إحترام حرية الملكية، طالما أنه ليس إحتكارا، و لذلك سار الكثير من العلماء على التوصية النبوية، حيث لا يجيز الكثير من العلماء التسعير كإجراء إقتصادي، إلا في حالات محدودة و ضرورية[1].

**ثالثا: مفهوم العمل في الإسلام:**

حث الإسلام على العمل و البذل و الجهد من أجل تحصيل الرزق و المال، و نهى أن يعيش الإنسان عالة على الآخرين، و لم يفاضل الإسلام بين أنواع العمل، فهي على درجة واحدة من حيث الأهمية الاقتصادية، لقوله تعالى: (و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، و آخرون يقاتلون في سبيل الله)[2]، و قال الرسول –صلى الله عليه و سلم-: (ما أكل أحد طعاما خير من أن يأكل من عمل يده، و إن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده)[3].

**رابعا: موقف الإسلام من القرض بفائدة (الربا):**

يعد القرض بفائدة من الأفعال غير المشروعة في الإسلام، لما له من آثار وخيمة على الفرد و المجتمع، و الربا معناه (أية فائدة تشترط على القرض)، فالإسلام حرم الربا لأن تبعة المخاطر يتحملها أحد الأطراف، أما الطرف الآخر فكسبه مضمون، قال تعالى: (و أحل الله البيع و حرم الربا)[4]، و قوله كذلك: (يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا)[5].

إن الحكمة من تحريم الربا في الإسلام، ترجع أساسا إلى سببين[6].

و يتعلق الأمر الأول، بمنع إستغلال حاجة المحتاجين الذين تدفعهم ظروفهم إلى الإقتراض.

أما السبب الثاني، فهو حرص الإسلام على أن لا توجد في المجتمع المسلم طبقة تعيش من الفائدة (الربا) التي يجنيها من قرض النقود، دون أن تبدل مجهود أو تقوم بالعمل، و دون أن تتعرض لإحتمالات الكسب و الخسارة، التي تتميز بها المشروعات الاقتصادية، غير أن الإسلام لا يحرم مشاركة الشخص بماله في مشروع من المشروعات، مع تحمل مخاطر المشروع و إحتمال الكسب أو الخسارة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الربا المحرم في الإسلام، لا يقتصر فقط على إقراض النقود بفائدة، و لكنه يشمل كذلك المعاملات التي تنصب على مبادلة سلعة بسلعة من نفس النوع، كمبادلة كمية من زيت الزيتون بكمية أكبر منها، و هو ما يسمى في الشريعة الإسلامية بربا الفضل.

---

(1) فؤاد عبد الله العمر، مرجع سابق، ص 293.
(2) سورة المزمل الآية 20.
(3) رواه البخاري.
(4) سورة البقرة الآية 275.
(5) سورة البقرة الآية 278.
(6) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 59.

**خامسا: موقف الإسلام من الرق:**

كان النظام الإقصادي قبل ظهور الإسلام، قائما على نظام الرق بإعتباره مصدرا للرزق و بسط النفوذ و السيطرة عند العرب (شبه الجزيرة العربية) و باقي شعوب الأرض، لذلك تمسك به الناس و إعتبروه من الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها.

و مراعاة لمقتضيات و مصالح الناس فقط، أقر الإسلام نظام الرق و أسسه على عدم التفريق بين الناس من جانب قدراتهم و مواهبهم الذاتية، بل أسسه كنتيجة عملية للإنهزام في الحروب، و هو ما كان متبعا دائما في المجتمعات القديمة و كضرورة من الضرورات الاقتصادية، و كان الرقيق في صدر الإسلام يمثلون عنصرا رئيسا من عناصر الإنتاج في الزراعة و الصناعة و التجارة، و من ثم كان إلغاء نظام الرق بداية لخلخلت و إنهيار النظام الاقتصادي و الاجتماعي ككل، و على ذلك فإن الإسلام لم يلغي نظام الرق، غير أنه فتح مجالات واسعة، لأنها ترتكز في جوهرها على إعمال الوازع الأخلاقي و الإنساني و المساواة بين البشر.

و على ذلك فقد شجع الإسلام على تحرير العبيد عبر مسالك كثيرة، من أجل زيادة الأعمال الصالحة و التقرب من الله عز و جل، فجعل الله تعالى العتق واجبا في بعض الكفارات، كالقتل الخطأ في قوله تعالى (من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة)[1]، و قال الرسول –صلى الله عليه و سلم-: (أيما إمرئ مسلم أعتق إمرأ مسلما، إستنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار)[2].

إن موقف الإسلام من الرق كان موقفا توفيقيا حسب البعض بين مقتضيات الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي ميزت عصر ظهور الإسلام، و بين النزعة الإنسانية التي هي سمة الدين الإسلامي الحنيف[3].

**الفرع الثالث: آراء بعض المفكرين المسلمين حول بعض المشكلات الاقتصادية:**

تعرض بعض المفكرين المسلمين لدراسة و بحث بعض المشكلات المطروحة في عصورهم، بغية إيجاد الحلول الملائمة لها، و هي مشكلات ذات طابع إجتماعي و إقتصادي، و من أبرز هؤلاء المفكرين أحمد بن علي الدجلي و عبد الرحمان ابن خلدون.

**أولا: أحمد بن علي الدجلي:**

تناول أحمد بن علي الدجلي عدة مشكلات إقتصادية، منها مشكلة الفقر و الفقراء في كتابه 'الفلاكة و المفلكون' أي 'الفقر و الفقراء'، حيث أوضح آثارها النفسية و السلوكية على الفقراء، فالفقر حسبه يحدث الكمد و الإنقباض و سوء العشرة و الغضب، و أن الناس لا تبالي بغضب الفقير، فتزدحم لديه موجات الغضب، و هو لا يستطيع أن ينفث غيضه، فيرتد كل ذلك إلى الباطن و يتحول حقدا، و لما كان الحقد يقتضي الإنتقام، و

---

(1) سورة النساء الآية 92.
(2) رواه أبا هريرة رضي الله عنه.
(3) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 84.

الفقير عاجز عن الإنتقام، و عجز الفقير عن الإنتقام يلزمه حب زوال تلك النعمة التي بها التفاوت بين الناس، و إذا توفرت هذه النقائص و إمتلاء الفقير غضبا و حقدا و حسدا، يلجأ إلى الغوص في مساوئ خصومه و إعمال الحيلة في الإطلاع على عوراتهم و نشرها على وجه الغيبة[1].

كما بحث أحمد بن علي الدجلي شروط نجاح ممارسة النشاط التجاري، و هي بشكل خاص توافر القدر الكافي من رأس المال التجاري و توزيعه على عمليات تمويل التجارة في مختلف السلع، مع توفر المقدرة على توقع تقلبات الأسواق، كما أشار إلى العوائق التي يتعرض لها النشاط الزراعي و تؤدي إلى نقص الإنتاج، و منها مساوئ و فساد نظام الحكم، و الذي يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي، أما في مجال النشاط الصناعي، فقد ركز على سلبيات هذا النشاط، خاصة ما تعلق منها بقلة الأيدي العاملة الماهرة و المتخصصة، و ندرة رؤوس الأموال اللازمة لممارسة هذا النوع من النشاط على الوجه الأكمل[2].

**ثانيا: عبد الرحمان ابن خلدون:**

من أشهر مؤلفاته كتابه 'المقدمة' الذي حاول من خلاله عبد الرحمان ابن خلدون بيان أهمية التاريخ في مسار التحول، فضلا عن دور البيئة و التحولات و التغيرات الإجتماعية في صناعة الواقع، و هو ما يعرف حاليا 'علم الإجتماع'.

و في تحليل ابن خلدون لبعض الظواهر الاقتصادية، حاول كشف البواعث و العوامل ذات الطابع الاقتصادي، التي يخضع لها السلوك الاقتصادي للفرد و المجتمع، مع محاولة فصل هذه الظواهر عن الإعتبارات الدينية.

فبصدد تناوله لموضوع الإنتاج، يرى ابن خلدون أن الإنتاج هو نشاط إنساني يلعب فيه العامل الإنساني دورا هاما و رئيسيا، حيث يذهب إلى (أن الإنسان حيوان إقتصادي غايته الإنتاج)، و يؤكد ابن خلدون بأن العامل الرئيسي في الإنتاج هو العمل الإنساني، و على هذا الأساس فإن الإنتاج هو القيمة الأساسية المحققة من هذا العمل، إذا قيل أن مصادر الإنتاج هي الحيوان و النبات و المعادن، فلا يزال العمل الإنساني ضروريا، لأن هذه العناصر إن هي إلا عوامل مساعدة في الإنتاج، و لن تكون ثمة نتيجة نافعة إلا إن قام الإنسان بمساعدة هذه المصادر، فالإنتاج لا يتحقق إلا بالعمل الإنساني[3].

كما بحث ابن خلدون نظرية القيمة، فذهب إلى أن قيمة أي منتج تساوي قيمة العمل المبذول في إنتاجه، و لتوضيح ذلك يذهب إلى القول (إن المكسب الذي يحققه الناس، هو القيمة المحققة من عملهم، و ثروة الأمم لا

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 61-62.
(2) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 61-62.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 64.

تتكون من كمية النقود (الذهبية و الفضية) التي قد تكون في حوزة الأمم، بل تتكون من السلع و الخدمات بمساعدة العمل الإنساني)[1].

و بصدد بحث ابن خلدون عن العوامل التي تتحكم في الأسعار، أوضح ابن خلدون و أكد أنها تخضع لقانون العرض و الطلب، و عليه فإن كل السلع تخضع للتقلبات في أسعارها صعودا أو هبوطا، تبعا للتقلبات في الظروف السائدة في أسواق السلع، فعندما يزيد الطلب على سلعة ما و يلح المشتري في الحصول عليها، فإن سعر تلك السلعة يرتفع، لأن قوى الطلب تفوق بكثير قوى العرض، مما يرفع سعر السلعة و العكس صحيح، فعندما تكون المعروضة من السلعة في السوق بكميات كبيرة، في مقابل أن المطلوب منها هو أدنى أو أقل من ذلك، فإن سعر السلعة في السوق ينخفض، لأن قوى العرض تفوق قوى الطلب، مما يدفع سعر السلعة إلى أسفل، أي إلى الإنخفاض[2].

**المبحث الثالث: المدارس الاقتصادية و نشأة علم الاقتصادي (الاقتصاد السياسي):**

إن ظهور المدارس الاقتصادية، هو تعبير عن بداية تبلور فكر إقتصادي جديد، مهد الطريق فيما بعد لنشأة علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي، في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر.

فقد أدت الإكتشافات الجغرافية الكبرى سنة 1492، و إكتشاف أمريكا إلى تطور و توسع النشاط التجاري بين أوروبا و العالم الجديد.

و على ذلك فقد برزت خلال هذه الحقبة التاريخية في مجال التحليل الاقتصادي للأوضاع الاقتصادية عدة مدارس، فكانت البداية بظهور المدرسة التجارية، ثم بعد ذلك المدرسة الطبيعية، ثم المدرسة الكلاسيكية، ثم الحدية، و أخيرا المدرسة الكنزية.

و الفكر الاقتصادي بحكم علاقته بتحليل و صياغة الأفكار الاقتصادية في تطور مستمر، و من تم فإن الفكر الاقتصادي لن يتوقف عن التطور، و على ذلك سيتم التطرق إلى هذه المدارس ، و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المدرسة التجارية.

المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية.

المطلب الثالث: المدرة الكلاسيكية.

المطلب الرابع: المدرسة الحدية.

المطلب الخامس: المرسة الكنزية.

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 65.

[2] حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 125.

**المطلب الأول: المدرسة التجارية:**

تميزت المرحلة التاريخية التي ظهرت خلالها هذه المدرسة بإنتشار الأسواق، و صعود طبقة التجار، و أدى إلى إكتشاف أمريكا من طرف كيروستوف كلومبس 1492، إلى تصدير كميات كبيرة من الذهب و الفضة إلى إسبانيا في البداية، ثم إلى أوروبا في مرحلة تالية، و ساهم ذلك في الحركة الصعودية الكبيرة في الأسعار و ظهور نظرية (كمية النقود)، مما أدى إلى تركيز إهتمام التجار و الحكومات على معدني (الذهب و الفضة) على السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم أو الموضوعة تحت تصرفهم، و كان ذلك محور المدرسة التجارية (فكر المركنتلين و سياستهم).

كما تميزت هذه المرحلة بزوال النظام الإقطاعي الذي جزأ أوروبا إلى مماليك إقطاعية تميزت علاقتها بالحروب و النزاعات المستمرة و غياب سلطة مركزية تعبر عن إرادة موحدة للدولة أو المملكة، مما عجل بعد ذلك بظهور الدولة الحديثة 1648، حيث وضعت طبقة التجار نفسها في خدمة المركزية السياسية من أجل تحقيق أهدافها و مصالحها، و سميت هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية التجارية.

و على ذلك يذهب جانب من علماء الاقتصاد إلى القول بأن المدرسة التجارية لم تكن نظاما فكريا، إنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة و كبار الموظفين و رجال المال و الأعمال في تلك الأيام[1].

و عليه سيتم التطرق إلى مقومات و أساسيات التحليل الاقتصادي عند المدرسة التجارية، ثم تقدير هذه المدرسة، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: مقومات التحليل الاقتصادي عند المدرسة التجارية:**

يقوم الفكر الاقتصادي في المدرسة التجارية على أن الدولة يجب أن تكون قوية و موحدة حتى تتمكن من مقاومة بقايا النظام الإقطاعي و سلطان الكنيسة، و تواجه أي عدوان خارجي يتهددها، و أن تكون غاية النظام الاقتصادي هو زيادة قوة الدولة، و لذلك سميت هذه النظرية (الاقتصاد للقوة) بغض النظر عن الإعتبارات القيمية و الأخلاقية، طبقا لوجهة نظر المفكر الإيطالي ميكافيلي (الغاية تبرر الوسيلة)، و تحقق قوة الدولة حسب المدرسة التجارية، يمر حتما عبر تنمية و زيادة الثروة.

فالثروة عند المدرسة التجارية، هي الذهب و الفضة و بقية المعادن النفيسة الأخرى، و كانت النقود المستخدمة في مجال التبادل مصنوعة من الذهب و الفضة، و إن زيادة النقود يتوقف على ما يتوفر للدولة من الذهب و الفضة، و لذلك تم توجيه النشاط الاقتصادي للدولة الحديثة، من أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة.

---

[1] جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص 45.

و على ذلك فقد دعا أنصار المدرسة التجارية إلى ضرورة تدخل الدولة، من أجل الحصول على المعادن الثمينة (الذهب و الفضة) بإعطاء إهتماما أكبر للتجارة الخارجية، التي هي الوسيلة الأساسية لإنتقال المعادن النفيسة بين الدول لتحقيق فائض في الميزان التجاري، و ذلك بالعمل على تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات[1].

و رتب هذا الوضع زيادة حدة المنافسة بين الدول للحصول على المعادن الثمينة، و قامت كل دولة برسم سياستها الإقتصادية عن طريق وضع سياسة حمائية لمنع تدفق السلع و البضائع إليها، حفاظا على مخزونها من الذهب و الفضة، لأنه حسب أنصار المدرسة التجارية، أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، فما تكتسب دولة من الدولة هو خسارة لدولة أخرى، بفعل ما تفقده هذه الدولة من ثروة، و على ذلك تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها، حتى و لو كان ذلك على حساب مصالح الدول الأخرى.

و قد أدى تدفق الذهب و الفضة بكميات كبيرة على الدول الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار، و قد حاول عدد من أنصار المدرسة تفسير هذه الظاهرة، فذهب العلامة الفرنسي جان بودان 1530-1596، الذي قال في العام 1576 عندما كان المعدنان في ذروة تدفقهما (في رأيي أن الأسعار المرتفعة التي نشهدها اليوم، مرجعها أربعة أو خمسة أسباب، السبب الأساسي بينهما و الذي يكاد أن يكون السبب الوحيد (الذي لم يشر إليه أحد حتى الآن) هو وفرة الذهب و الفضة)، فالتغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار، تتوقف على تغييرات كمية النقود، فإذا زادت كمية النقود، إرتفعت الأسعار و إنخفضت القوة الشرائية للنقود، و إن نقصت كمية النقود، إنخفضت الأسعار و إرتفعت القوة الشرائية للنقود، و على هذا الأساس صاغ جون بودان نظريته التي عرفت باسم (النظرية الكمية في قيمة النقود)، و التي كان لها تأثير كبير في الفكر الاقتصادي حتى منتصف القرن العشرين[2].

حاصل ما تقدم، فإن المذهب التجاري (الذي ميز حقبة من تاريخ الفكر الاقتصادي) يرى أن قوة الدولة يتحكم فيها إمتلاكها لأكبر كمية ممكنة من الذهب و الفضة، و بالتالي فإن زيادة قوة الدولة يكون بزيادة ثروتها من هذين المعدنين النفيسين، و على ذلك فقد سعت الدول الأوروبية إلى تحصيل المزيد من الذهب و الفضة عن طريق وضع سياسات إقتصادية، و هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لإختلاف ظروف كل دولة، فإعتمدت إسبانيا السياسة المعدنية، أما فرنسا فطبقت السياسة الصناعية، و إنتهجت إنجلترا السياسة التجارية.

**الفرع الثاني: السياسات المنتهجة لتجميع الثروة:**

كما سبق القول، فقد إختلفت السياسات المتبعة من قبل الدول الأوروبية بإختلاف ظروف و قدرات كل دولة، و عليه سيتم بحث هذه السياسات في كلا من إسبانيا و فرنسا و إنجلترا:

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 75.
(2) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 76.

أولا: السياسة المعدنية في إسبانيا.

ثانيا: السياسة الصناعية في فرنسا.

ثالثا: السياسة التجارية في إنجلترا.

**أولا: السياسة المعدنية في إسبانيا:**

من أجل تأمين أكبر كمية ممكنة من الذهب و الفضة، إنتهجت إسبانيا سياسة إقتصادية تقوم على إستغلال مناجم الذهب و الفضة في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية، كما إتخذت عدة إجراءات و تدابير تشريعية لضمان خروج هذين المعدنين خارج حدودها، كتحريم تصدير الذهب و الفضة، و تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل عدم خروج هذيت المعدنين إلى الدول الأخرى.

و من اجل تحقيق هذا الهدف فقد طبقت التدابير التالية[1]:

- ✓ إلزام السفن التجارية التي تنقل البضائع الإسبانية إلى الخارج، برد قيمة تلك البضائع بالذهب و الفضة إلى داخل إسبانيا.
- ✓ التجار الأجانب الدين يبيعون بضائعهم داخل إسبانيا، ملزمون بعدم تحويل أثمانها إلى الخارج، بل يجب عليهم إنفاقها في شراء منتجات إسبانية.
- ✓ السماح بخروج الذهب و الفضة -على سبيل الإستثناء- في حالات معينة و محدودة، مثل تسديد ديون الملك، و دفع نفقات البعثات المقدسة التي كان الملك يرسلها إلى الخارج.

غير أن هذه الإجراءات لم تمنع تفاقم عمليات تهريب الذهب و الفضة، مما إضطر السلطات الإسبانية إلى فرض عقوبة الإعدام على المتورطين في عمليات التهريب، و منح مكافآت سخية لكل من يبلغ السلطات عن عمليات التهريب[2].

**ثانيا: السياسة الصناعية في فرنسا:**

على الرغم من أن المصالح الزراعية هي التي كانت تحكم فرنسا، فأصحاب الأرض أو الملاك الذين كانوا يوجهون الإنتاج الزراعي أو يشرفون عليه أو يترأسونه، إليهم كان يؤول الجانب الأكبر من الناتج الصافي، إلا أن الحصول على معدني الذهب و الفضة لزيادة ثروة الدولة دفع فرنسا إلى تشجيع الإنتاج الصناعي، لأن المنتجات الصناعية غالبا ما تكون مرتفعة القيمة، فضلا عن كونها أقل حجما أو وزنا من

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص77 -78.
[2] علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 78.

المنتجات الزراعية، و يرتب ذلك إنخفاض النفقات، فضلا عن أن الإنتاج الصناعي لا يخضع لتقلبات المناخ، التي يخضع لها الإنتاج الزراعي.

و من أجل زيادة الإنتاج الصناعي، فقد إعتمدت فرنسا عدة إجراءات و تدابير[1]:

- ✓ دعم الصناعات المحلية ماليا و فرض إطار حمائي (جمركي) لحماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الشديدة التي تفرضها السلع التي تنتجها الدول الأخرى.
- ✓ تشجيع قيام صناعات جديدة حكومية (صناعات ملكية) لتحسين نوعية بعض المنتجات.
- ✓ تشجيع إنشاء شركات مساهمة كبرى من أجل تصريف و تسويق المنتجات الصناعية الفرنسية إلى الخارج، و تحفيز المواطنين الفرنسيين على المساهمة في هذه الشركات.

غير أنه و بالرغم من التدابير المتخذة من جانب السلطات الفرنسية، إلا أن الصناعة الفرنسية لم ترقى إلى مستوى التطور الذي بلغته مثيلاتها في الدول الأوروبية الأخرى، فكانت الصناعة الفرنسية تعد من الصناعات الناشئة أو الصغيرة

**ثالثا: السياسة التجارية في إنجلترا:**

من أجل الحصول على المعادن النفيسة، فقد إنتهجت إنجلترا سياسة تجارية تقوم على توسيع دائرة المبادلات التجارية بينها و بين بقية دول العالم، بالإعتماد على أسطولها التجاري التقليدي الضخم، و بغرض تجسيد هذا الهدف، فقد وضعت إنجلترا عدة إجراءات و تدابير لحماية التجارة الإنجليزية، و من أبرز هذه القوانين قانون الملاحة الذي أصدره كرومل سنة 1615، و الذي نص في بعض بنوده على ما يلي[2]:

- ✓ أن تكون السفن العاملة في مجال التجارة بين إنجلترا و مستعمراتها، مملوكة كلية لمواطنين إنجليز.
- ✓ أن يكون ثلاثة أرباع طاقم السفينة، من فنيين و إداريين، و عمال بحريين من الرعايا الإنجليز.
- ✓ أن يتم نقل البضائع و السلع الواردة من الدول الأخرى إلى إنجلترا على سفن إنجليزية، أو على متن سفن مملوكة للدول المنتجة لتلك السلع و البضائع.

و ينبغي أن نشير هنا إلى أنه بالنظر إلى السياسات، سواء المعدنية التي إنتهجتها إسبانيا أو الصناعية التي إنتهجتها فرنسا، أو السياسة التجارية التي إعتمدتها إنجلترا، فإن الدول الأوروبية (الإستعمارية في ذلك الوقت) كانت تطبق علاقاتها بمستعمراتها ما كان يطلق عليه 'الميثاق الإستعماري'، الذي يقوم في أساسه على فكرة أن جميع المستعمرات ليست إلا مناطق تابعة و خادمة لإقتصاديات الدول الإستعمارية، و يمكن إيراد أهم المبادئ التي عليها هذا الميثاق[3]:

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 79.
[2] حسين عمر، مرجع سابق، ص 166.
[3] محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1989، ص 174.

- أن جميع السلع و المنتجات و العبيد التي تخرج من المستعمرات، يجب أن تكون وجهتها الدول الإستعمارية، و على متن سفن تابعة لها.
- أن جميع السلع و البضائع التي تدخل المستعمرات، يجب أن تكون من إنتاج الدولة المستعمرة و على متن سفنها.
- تحريم القيام بعمليات صناعية في المستعمرات.
- لا يجوز للتجار في الدول الإستعمارية شراء منتجات المستعمرات، إلا من المستعمرات التابعة للدولة المستعمرة.

**الفرع الثالث: تقدير المدرسة التجارية:**

على الرغم من أن المدرسة التجارية لعبت دورا كبيرا في فصل الأفكار الاقتصادية عن المفاهيم الدينية، التي كانت سائدة في العصور الوسطى و ما بعدها، و كذلك كان لها الفضل (المدرسة التجارية) في تقوية الدولة الحديثة و تحقيق المركزية السياسية في مواجهة ذيول الإقطاع، إلا أن هذه المدرسة تعرضت لإنتقادات شديدة[1]:

- ✓ تعرض مفهوم الثروة عند التجاريين (تراكم الذهب و الفضة) إلى إنتقاد شديد، ذلك أن الثروة لا تعني تكديس الذهب و الفضة، بل ينصرف مدلولها إلى ما تنتجه الدولة من سلع و خدمات.
- ✓ أدت سياسات تجميع الذهب و الفضة إلى ارتفاع كبير في الأسعار خلال نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر، مما أدى إلى حدوث تنافس كبير على المستعمرات.
- ✓ كانت للسياسات من جانب الدول الأوروبية الإستعمارية تأثيرا سلبيا على المستعمرات، حيث تفاقمت فيها مظاهر التخلف الاقتصادي و الإجتماعي، و إتسعت الهوة بينها و بين الدول الإستعمارية.

**المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) Les physiocrates:**

كما سبق القول أن تطبيق آراء المدرسة التجارية في شكل سياسة إقتصادية من قبل الدول الأوروبية، أفرز تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية عامة، و النشاط الزراعي على وجه الخصوص، حيث إنخفضت أسعار المنتجات الزراعية مما حد من مداخيل المزارعين، و صاحب ذلك -من الناحية الفكرية- تبلور فكرة القانون الطبيعي، التي كانت مطبقة في مجال العلوم الطبيعية، ثم أصبحت فكرة سائدة في العلوم الإجتماعية.

كل هذه الظروف و التغيرات حتمت ضرورة إدخال إصلاحات كمية على العملية الإقتصادية، و تلافي العيوب التي نجمت عن تطبيق مذهب التجاريين و من هنا برزت آراء المدرسة الطبيعية حول فكرة النظام الطبيعي، و الثروة و الإنتاج، و الضرائب و الدورات الاقتصادية.

و على ذلك سيتم التطرق لمختلف هذه الأفكار و الآراء، و ذلك على النحو التالي.

---

[1] أحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 81.

**الفرع الأول: مدلول النظام الطبيعي:**

ينصرف مدلول القانون الطبيعي، إلى القانون الذي كان -من الناحية الجوهرية- يحكم السلوكين الاقتصادي و الاجتماعي، و هو يتسق مع حرية التملك و حرية البيع و الشراء، أي حرية التجارة، و القانون الطبيعي يقتضي ترك الأمور تسير فيه وفقا للبواعث و القيود الطبيعية دون تدخل، فالقاعدة التي توجه التشريع و الحكم به عامة ينبغي أن تكون دعه يعمل دعه يمر laisser faire laisser passer.

إن القانون الطبيعي و ما ترتب عنه من أفكار من الواضح أنها كانت تتعارض مع الإجراءات التي تتخذها الدولة لمصلحة التجار، مثل منح الإحتكارات و القيود المقروضة لحماية التجارة الخارجية، و الإحتفاظ بطوائف التجار[1].

فالقانون الطبيعي بهذا المفهوم يقوم على مبدأين أساسيين[2]:

- **المبدأ الأول:**

مبدأ المنفعة الشخصية، و مقتضى ذلك الفرد يهتدي في سلوكه و تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منفعته الشخصية، التي هي الباعث و الحافز الذي يحكم النشاط الاقتصادي.

- **المبدأ الثاني:**

مبدأ المنافسة، و ينصرف مفهومها إلى أن كل فرد يسعى إلى تحقيق منفعته الشخصية، و يؤدي ذلك بالضرورة إلى دخوله في عملية تنافسية مع بقية أفراد المجتمع، و هذا يحد من سعي كل فرد في تحقيق مصلحته الشخصية.

تأسيسا على ما تقدم يمكن إستخلاص أهم خصائص القانون الطبيعي[3]:

- ✓ أنها قوانين مطلقة لا يرد عليها أي إستثناء، و الخروج عن هذه القوانين يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد الذين يخرجون عنها.
- ✓ أنها عالمية تطبق في كل مكان و زمان بغض النظر عن ظروف كل دولة و معطياتها الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ أنها غير قابلة للتغيير، أي أنها قوانين أزلية أبدية.
- ✓ أنها قوانين إلهية، بمعنى أن الله هو الذي فرضها و ختمها، و لما كان الله طيبا لا يرضى الشر بالناس، فإن تلك القوانين لابد أن تكون طيبة، و مراعاتها تجنب إلحاق الضرر بالناس.

---

(1) جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص 64.
(2) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 83-84.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 84-85.

**الفرع الثاني: مدلول الثروة و الإنتاج:**

يرى أنصار المدرسة الطبيعية أن الثروة كلها تنشأ في الزراعة، و لا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى، فالتجار -بوجه خاص- يشترون و يبيعون الناتج نفسه قبل الشراء و بعد البيع، دون أن يضاف إليه شيء خلال ذلك، و الشيء نفسه يحدث و إن يكن في شيء من الإلتباس في الصناعة...، أي الصناعة التحويلية، فكل ما تفعله هذه الأخيرة أنها تضيف قدرا من قوة العمل إلى منتجات التربة، و لكنها لا تنشئ شيئا جديدا، فضلا عن أن الصناعة التحويلية كانت محدودة في مداها و مصدرها الزراعي، و المعروض من المنتجات الزراعية (من أجل زيادة عدد الإسكافيين، لابد أن تكون هناك زيادة في عدد جلود الأبقار).

و على ذلك، فإن الهيكل الطبقي الفيزيوقراطي وثيق الإرتباط بفكر الناتج الصافي، فيشكل هذا الهيكل أولا من أصحاب الأرض أو الملاك، الذين يوجهون الإنتاج الزراعي أو يشرفون عليه، و إليهم كان يؤول الجانب الأساسي من الناتج الصافي، و عليهم تقع المسؤوليات الاجتماعية و السياسية للجماعة و الدولة، ثم تأتي بعدهم الطبقة المنتجة التي يقوم أعضاؤها بالعمل الزراعي و يفلحون التربة، و الذين بعد أن تدفع مكافئتهم، يذهب الناتج الصافي إلى الملاك، ثم يأتي في مرتبة أدنى كثيرا، التجار و الصناعيون و الحرفيون...، أي الطبقة غير المنتجة[1].

و على ذلك، فمن الزراعة تأتي كل زيادة في الثروة، و لا يأتي شيء من مجالات العمل الأخرى، فالزراعة هي مصدر كل ثروة الدولة و ثروة كل المواطنين، و لذلك لم يكن تشجيع الزراعة و دعمها مجرد أفضل طريق نحو رفاهية قومية، بل كان هو الطريق الوحيد إليها.

**الفرع الثالث: رؤية الفيزيوقراط لفرض الضريبة:**

لما كان النشاط الزراعي -حسب الطبيعيين- هو النشاط الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة ثروة الدولة (الناتج الصافي)، و أن النشاطات التجارية و الحرفية و الصناعية لا تضيف شيئا، فهي نشاطات غير منتجة، و على ذلك فإن الضريبة تفرض فقط على الزراعة، أما المهن الأخرى غير المنتجة، فأصحابها لا يدفعون أي ضرائب، لأنه لا يوجد أي فائض يدفعون منه الضرائب، فالضرائب تفرض على المصدر الأخير للثروة، فمن الأفضل أن تفرض الضرائب إبتداءا على مالك الأرض، أو المزارع مالك الأرض التي يزرعها[2].

و فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الزراعة -حسب الفيزيوقراطيين- يجب أن تكون معتدلة، و أن عمليات فرض الضرائب على المزارعيين، يجب أن لا تكون إستغلالية أو متقلبة، و على هذا الإعتدال تتوقف حماية الناتج الصناعي و رخاء الزراعة و الأمة.

---

[1] جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص 65.
[2] جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المرجع نفسه، ص 66.

**الفرع الرابع: مدلول الدورة الاقتصادية:**

أوضح فرانسوا كيناي مؤسس المدرسة الطبيعية في مؤلفه الجدول الإقتصادي الذي نشره عام 1758، تداول الناتج الصناعي الذي ينتج في بلد معين داخل إقتصاد هذا البلد.

فيشبه تداول الناتج الصناعي و الذي يأتي من الزراعة وحدها في الحياة الاقتصادية، بالدورة الدموية في جسم الإنسان، و سمى عملية التداول هذه بالدورة الاقتصادية التي تتم في ثلاثة مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى:**

يتم في هذه المرحلة إنتاج الناتج الصافي و الذي مصدره مختلف المحاصيل الزراعية (مواد عذائية، مواد أولية)، يفعل عمل الزراع في زراعة الأرض التي كانوا إستأجروها من ملاك الأراضي، و من تم فإن المزارعين يعطون جزء من ناتجهم الصناعي لملاك الأراضي الزراعية، نظير إستخدامهم لأراضيهم.

- **المرحلة الثانية:**

يقوم ملاك الأراضي بإنفاق جزءا مما يحصلون عليه بغية الحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين، فيعطون بالتالي بعض من نقودهم للزراع، و ينفقون البعض الآخر على ما يحصلون عليه من التجار و الحرفيين.

- **المرحلة الثالثة:**

و الجزء من النقود الذي يحصل عليه التجار و الحرفيون، فسينفقونه من أجل الحصول على ما يلزمهم من منتجات (مواد غذائية أولية لازمة لممارسة نشاطهم الاقتصادي).

خلص فرانسوا كيناي من خلال المراحل الثلاثة للدورة الاقتصادية، أن الناتج الصناعي الذي ينتج من الزراعة يؤول في نهاية المطاف إلى طبقة المزارعين، فالدورة الاقتصادية حسبه تبدأ بالمزارعين و تنتهي عندهم، و هذا يؤكد أهمية النشاط الزراعي بإعتباره النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج، و على ذلك يقسم فرانسو كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات و هي[2]:

- **الطبقة المنتجة:**

و تتكون من المزارعين الذين يزرعون الأرض، و كل الأعمال ذات العلاقة بإستغلال الغابات و المناجم و المحاجر، و الصيد و تربية الماشية.

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 86-87.
[2] علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 87.

- **الطبقة المالكة:**

تضم هذه الطبقة ملاك الأراضي الزراعية و الطبقة الحاكمة و رجال الكنيسة.

- **الطبقة العقيمة:**

و هي الطبقة غير المنتجة، أي التي لا تضيف شيء بعملها لثروة المجتمع، و هذا لا يعني حسب الطبيعيين أن هذه الطبقة لا فائدة منها من جانب إشباع حاجات المجتمع، بل أنها فقط لا تضيف شيء للناتج الصناعي.

**الفرع الخامس: تقدير المدرسة الطبيعية:**

يرجع الفضل إلى المدرسة الطبيعية في تأسيس المذهب الاقتصادي الحر، الذي يقوم حرية التملك و حرية التعاقد، و تحقيق المصلحة الخاصة، التي تؤدي في النهاية حتما إلى تحقيق المصلحة العامة، و يقتصر دور الدولة (الدولة الحارسة) على مهام الأمن الداخلي و الخارجي، و العدالة و القيام ببعض الأشغال العامة، و رفع القيود على حرية التجارة الداخلية و الخارجية.

كما يرجع الفضل إلى المدرسة الطبيعية في تأسيس الإقتصاد السياسي، و جعله علما مستقلا له ذاتيته الخاصة، أو كفرع من فروع العلوم الاجتماعية، و تخليصه من التبعية للدين و الفلسفة، فالظواهر الإقتصادية كالإنتاج و التوزيع و الناتج الصناعي و الدورة الاقتصادية حسب كناي، هي مشكلات إقتصادية تحلل بطريقة منهجية و علمية، لإكتشاف و إستخلاص القوانين التي تتحكم فيها.

غير أن المدرسة الطبيعية، تعرضت هي الأخرى لسهام النقد و ذلك من عدة جوانب، فمن جانب أول فإن المدرسة قصرت الإنتاج فقط على الإنتاج المادي، أو الإضافة الجديدة، في حين أن مفهوم الإنتاج ينصرف مدلوله إلى نشاط إنساني يشبع حاجات إنسانية، أو يساعد على تحقيق الإشباع (النشاط التجاري، النشاط الخدمي كالبنوك مثلا).

و من جانب آخر، فإن المدرسة الطبيعية سلمت بخضوع الظواهر الاقتصادية لقوانين عامة طبيعية ثابتة و مطلقة، و هذا قول يجانب الواقع، ذلك أن الظواهر الاقتصادية في عمومها تتغير و تتطور تبعا للقوانين التي تخضع لها، فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي، تختلف عن القوانين التي تحكم مجتمع صناعي متقدم[1].

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 89.

**المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية:**

عرفت فترة الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، تحولات و تغييرات عميقة في المجتمع الأوروبي في المجالات الفكرية و السياسية و الاقتصادية، فالثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا و جنوب أسكتلندا، أدت إلى حدوث تحول نوعي بعيد المدى، من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

و قد شكلت الثورة الصناعية بعمق، تطور الفكر الاقتصادي في المجتمع الأوروبي، حيث ظهرت أفكار إقتصادية جديدة، تمثلت أساسا في أفكار المدرسة الكلاسيكية القديمة بقيادة مجموعة من المفكرين و الإقتصاديين البارزين، كآدم سميث، و توماس روبرت مالتوس، و دافيد روكاردو،.. .

و عليه سيتم التطرق إلى الظروف الاقتصادية التي أنتجت هذه المدرسة، ثم أهم المنظرين الإقتصاديين الذين ساهموا في تأسيس و تطور أفكار المدرسة الكلاسيكية، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: الظروف الاقتصادية التي سادت هذه المرحلة:**

أحدثت الثورة الصناعية في أوروبا بظهور الآلة تغييرات و تحولات ضخمة في المجتمع الأوروبي، حيث إنتقل المجتمع الأوروبي من مجتمع يسوده النشاط التجاري في ظل هيمنة الأفكار الاقتصادية التجارية (الرأسمالية التجارية)، إلى مجتمع تسوده عمليات الإنتاج التي تعتمد على الآلة التي يديرها العامل بجهده، لكن تقوم بدلا منه بالعمليات الإنتاجية الصناعية (الرأسمالية الصناعية).

و قد أعقب ذلك ظهور الكثير من المخترعات في المجال الصناعي، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بشكل مذهل في مجالات صناعات النسيج و إستخراج الحديد و الفحم،...، و أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات، لأن الأسواق الداخلية أصبحت عاجزة في أغلب الأحيان على إستعاب كميات الإنتاج، و من تم أصبحت التجارة الخارجية و تشجيعها الأداة الفاعلة في خدمة الصناعة.

و قد رتب هذا المعطى هيكل طبقي جديد للمجتمع، حيث ظهرت طبقة العمال الصناعيين الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع، في مقابل طبقة أصحاب رؤوس الأموال و المشروعات الذين يملكون وسائل الإنتاج (عنصر رأس المال)، و يتولون إدارتها مع تحمل مخاطرها للحصول في النهاية على عائد الإنتاج (الربح).

غير أن هذا التحول الاقتصادي أفرز مشكلات إقتصادية جديدة كمشكلة البطالة، حيث أدت المخترعات الجديدة إلى إبتكار آلات جديدة تدار بالقوة المحركة، فنجم عن ذلك الإستغناء عن جهد العامل، الذي أصبح يقوم بدور المشرف على الآلة، الأمر الذي أدى إلى إحلال الآلة محل جهد العامل، و بالتالي إلى ظهور البطالة.

و ساهم أيضا في تفاقم مشكلة البطالة، زيادة الإنتاج و قصور الأسواق الداخلية و الخارجية عن إستعاب كميات الإنتاج الضخمة، و نجم عن ذلك تسريح عدد كبير من اليد العاملة من اجل التقليل من تكاليف الإنتاج،

كما ساهم الفن الإنتاجي الجديد (الآلة) في تخفيض تكاليف الإنتاج، فساد إعتقاد عام بأن النظام الاقتصادي الجديد يملك خصائص و مميزات تجعله يحقق التنمية تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة، كما كان عليه الأمر في ظل الرأسمالية التجارية، و يستتبع ذلك بالضرورة رفع القيود المفروضة من جانب الدولة على عمليات الإنتاج و حركة المبادلات، على أن تقتصر وظيفة الدولة على حفظ الأمن الداخلي و الخارجي.

**الفرع الثاني: رواد المدرسة الكلاسيكية:**

لقد أدى بروز المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر إلى أن إعتبرها الإقتصاديون الإطار الفكري للثورة الصناعية، و هي إنعكاس لمرحلة تاريخية هيمن عليها التوجه الليبرالي.

و على ذلك سيتم التطرق لرواد و مؤسسي هذه المدرسة من جانب التطرق لتحليلهم لأهم المشكلات الاقتصادية التي عاصرت تطبيق الرأسمالية الصناعية، و ذلك على النحو التالي:

**أولا: آدم سميث 1723-1790:**

تناول آدم سميث بالدراسة و التحليل بعض المشكلات الاقتصادية المطروحة للجدل و النقاش في هذه المرحلة التاريخية (كالعمل و نظرية القيمة، و التجارة الخارجية، و دور الدولة في العملية الاقتصادية).

**1. مفهوم العمل عند آدم سميث:**

يعد العمل في نظر آدم سميث، العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج و مصدر الثروة عند الأمم، ففي كتابه 'ثروة الأمم' أوضح آدم سميث بأن العمل السنوي لكل أمة، هو الرصيد الذي يزودها أصلا بكل ضروريات الحياة و وسائل الراحة في المعيشة، و يؤكد على هيمنة العمل من خلال نظرية كمية العمل، فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها، إن قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص الذي يمتلكها، تكون متساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها، و لذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي لما لجميع السلع من قيمة قابلة للتبادل[1].

أما مدلول العمل عند أدم سميث فينصرف فقط إلى العمل المنتج، أي العمل الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام، بينما العمل غير المنتج فهو العمل الذي لا يؤدي إلى زيادة في القيمة مهما كان يحقق النفع، بعبارة أخرى فإن العمل المنتج هو الذي يؤدي إلى إنتاج سلع مادية، أما السلع غير المادية (الخدمات) فالعمل المبذول لإنتاجها لا يندرج ضمن العمل المنتج.

[1] جون كينيث جالبريث، مرجع سابق، ص 80.

إن زيادة الثروة عند آدم سميث يمر حتما عبر زيادة إنتاجية العمل، و تحقيق زيادة إنتاجية العمل من خلال تقسيم العمل و التخصص فيه، و هذا يحقق بدوره مزايا عديدة، كزيادة إتقان العمل و الإبداع فيه، فضلا عن إدخال تحسينات فنية و زيادة الإنتاج[1].

## 2. مفهوم القيمة عن آدم سميث:

ميز آدم سميث بين القيمة الإستعمالية و القيمة التبادلية لسلعة ما، فالقيمة الإستعمالية هي المنفعة التي تعود على الشخص من إستعماله لسلعة ما، أما القيمة التبادلية فهي النسبة التي يحصل عليها الشخص من مبادلة سلعة بسلعة أخرى في السوق.

فمياه الشرب مثلا قيمتها الإستعمالية يمكن أن تكون مرتفعة جدا، و قيمة التبادل منخفضة جدا، أما الأحجار الكريمة فقيمتها الإستعمالية منخفضة و قيمتها التبادلية مرتفعة.

و تتحد قيمة المبادلة لسلعة ما حسب آدم سميث على أساس العمل الذي تحتويه، أي على أساس ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، و لا يعني هنا العمل المباشر فقط، أي ما يبذل من مجهود إنساني أثناء صنع السلع، بل إن رأس المال و المواد الأولية تمثل عملا إنسانيا مخزونا أو محبوسا في رأس المال و المواد الأولية[2].

## 3. التجارة الخارجية عند آدم سميث:

من أقوى التوصيات في مجال السياسة العامة، هي دعوة آدم سميث إلى حرية التجارة الداخلية و الخارجية، فإن كانت هناك حرية للتجارة و المقايضة، يكون بإستطاعة بعض العمال التخصص في إنتاج سلع معينة، و بإستطاعة آخرين التفرغ لمستلزمات أخرى، ثم يدخلون بعد ذلك في عملية التبادل الذي يشبع حاجات الفرد المتعددة، فتقسيم العمل حسب إستنتاج آدم سميث، يكون محدودا بحجم السوق، و هذا يبرر الدعوة إلى توسيع نطاق التجارة الحرة بدرجة أكبر، مع ما يترتب على ذلك من تحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة العمل.

فالتجارة الخارجية حسب آدم سميث، تزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب، حيث أنها تمكن من تصريف الفائض من الناتج القومي بعد تغطية الإحتياجات المحلية، كما تمكن التجارة الخارجية من إستراد السلع يكون طلب عليها في السوق المحلية[3].

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 98.
(2) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 99.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 99.

**4. دور الدولة عند آدم سميث:**

تتركز الدوافع الاقتصادية لدى سميث على دور المصلحة الذاتية، ذلك أن السعي إليها بصورة فردية و تنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام، و من أقواله الشهيرة في هذا المجال (إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو الخباز...و إنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة نحن لا نخاطب إنسانيتكم، و إنما نخاطب حبهم لذواتهم)[1].

فتحقيق المنفعة الشخصية هي الحافز و المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، و أنه لا يوجد تعارض بين المصلحة الفردية و المصلحة العامة للمجتمع، لأن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الخاصة.

و عليه فآدم سميث يدعو إلى إستبعاد لأي دولة في المجال الاقتصادي، الذي هو من إختصاص أو حكر على الأفراد، و تقتصر وظائف أو دور الدولة -حسب سميث- على توفير الأمن الداخلي و الخارجي، و إرادة مرفق العدالة و القيام ببعض الأشغال العامة، كشق الطرق و إنشاء الموانئ.. .

**ثانيا: توماس روبرت مالتوس 1766-1834:**

و هو قس بريطاني أرستقراطي النزعة، كان موظفا لذى شركة الهند الشرقية البريطانية، و قد أصدر مالتوس كتابين هما 'بحث في مبادئ السكان' و 'مبادئ الاقتصاد السياسي'.

فمن بين إستنتاجاته الأساسية حول موضوع السكان، أن عدد السكان تحدده وسائل الرزق و أن عدد السكان يزيدون عندما تسمح بذلك وسائل المعيشة وفقا لمتوالية هندسية، في حين أن أفضل حل بالنسبة لزيادة الأغذية، هو أن تكون وفقا لمتوالية حسابية، فالنمو السكاني هنا سيتوقف على الإمدادات الغذائية، ما لم تكن هناك عوامل تعمل على عدم زيادتهم[2].

و في تحليل مالتوس لسبب الزيادة السكانية، أكد أن الميل الجنسي بين الرجال و النساء يدفع إلى التناسل و إلى الزيادة في عدد السكان، و أن تزايد عدد السكان يحصل بدرجة تفوق درجة الزيادة في المواد الغذائية التي تنتجها الأرض، و يخلص من ذلك إلى أن قدرة الإنسان على التزايد و التكاثر أكبر من قدرة الأرض على زيادة المواد الغذائية لبقائه.

غير أن الإختلال و عدم التوازن بين المواد الغذائية التي تعطيها الطبيعة و الزيادة السكانية -حسب مالتوس- لا يمكن أن تستمر، لأن الطبيعة نفسها تفرز موانع تلقائية، تحقق التوازن المفقود في شكل أوبئة أو مجاعات أو حروب، كما أوضح مالتوس أن الإنسان يمكنه أن يوجد موانع وقائية، عن طريق إمتناع الأفراد

---

[1] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص 77.
[2] جون كينيث جالبريت، المرجع نفسه، ص 91-92.

غير القادرين عن الزواج، بشرط أن يكون هذا الإمتناع بإرادتهم الحرة و بالعفة، التي تحول دون زيادة عدد المواليد خارج مؤسسة الزواج[1].

**ثالثا: دافيد ريكاردو David Ricardo 1773-1823:**

في البداية إشتغل ريكاردو في سوق الأوراق المالية، ثم تمكن بعد ذلك من دخول البرلمان حيث كان يتحدث و ينشط بقوة في لجانه، و بخاصة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية، و إنصب الجانب الأكبر من أبحاثه على قضايا حضيت بإهتمام كبير بعد الحروب النابوليونية ، و من أشهر نظرياته في هذا المجال، نظريته في التوزيع.

**نظرية التوزيع:**

يرى دافيد ريكاردو أن موضوع التوزيع من المشكلات الأساسية التي يتعين على الاقتصاد السياسي الاهتمام بها، لمعرفة و إكتشاف القوانين التي يخضع لها توزيع الناتج الكلي على عناصر الإنتاج المتباينة إجتماعيا، و التي أسهمت في إنتاجه، أي بتوزيع الدخل الوطني على عناصر الإنتاج المختلفة، من عمل، و رأسمال، و فائدة، و ريع،... .

و عليه سيتم التطرق لمدلول الريع عند ريكاردو، ثم الأجر، و ذلك على النحو التالي:

- **الريع:**

هو العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية مقابل منحهم لغيرهم حق إستغلالها، بعبارة أدق، هو ثمن يدفع للملاك نظير إحتكارهم لملكية الأرض، فهو ثمن إحتكاري كنتيجة لندرة عنصر الأرض، و تفاوت خصوبتها[2].

و قد وصف ريكاردو الريع في كتاباته في علم الاقتصاد، بأنه ذلك الجزء من إنتاج الأرض، الذي يدفع لمالكها من أجل إستخدام ما تتمتع به التربة، من قدرة أصلية غير قابلة للإتلاف.

و الريع حسب ريكاردو يعود إلى عاملين إثنين، هما زيادة عدد السكان و الإلتجاء إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة، فقد أوضح بأن المسألة في بداية التطور كان الإنسان يعيش على مساحات كبيرة تزيد عن حاجاته، فزرع الأراضي الخصبة، و في هذه المرحلة لم يكن هناك ريع الأرض لأنها تكون وفيرة، و أن أجزاء كبيرة منها لم تستغل بعد، غير أنه بعد حصول الزيادة في السكان يلجأ الأفراد إلى زراعة أراضي جديدة أقل خصوبة من الأراضي الأولى، و بحكم أن ثمن المواد الغذائية كثمن أية سلعة أخرى، إنما على أساس أعلى نفقة أنفقت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب المتزايد، فإن هذا الثمن سوف يتحدد على أساس النفقة التي أنفقت في الأراضي الأقل خصوبة، و من تم يستفيد ملاك الأراضي الخصبة الأولى لأن الثمن يكون مرتفعا عن نفقة الإنتاج بالنسبة إليهم، فيحصلون على هذا الفرق و هو الريع، فالريع إذا هو الفرق بين أثمان المنتجات

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 101.
[2] علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 103.

التي تحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة، و تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي زرعت أولا، و يحصل عليه أصحاب تلك الأراضي الخصبة[1].

- **الأجر:**

يقول ريكاردو في كتاباته في الاقتصاد، أن الأجور هي (الثمن اللازم لتمكين الكادحين الواحد بعد الآخر من البقاء، و من إستمرار وجود العنصر البشري دونما زيادة أو نقصان)، و هي فكرة (قانون الأجور الحديدي)، و التي تقرر أن من يعملون سيكونون فقراء، و أنهم لن ينقدوا من فقرهم على يد دولة رحيمة أو صاحب عمل رحيم، أو من خلال نقابات العمال، أو من خلال عمل آخر يقومون به بأنفسهم، فقانون الأجر الحديدي هو السعر الطبيعي للعمل، أي المستوى الذي تميل الأجور لأن تستقر عنده، إذا بقيت الأمور الأخرى على حالها، و بالنسبة لريكاردو فالأجور لا تتضمن فقط إحتياجات العمل الضرورية، بل أيضا وسائل الراحة التي تصبح بالنسبة لهم بحكم العادة[2].

و عليه و حسب قانون الأجور الحديدي، فإن الأجر في العمل لا يمكن أن يرتفع أو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى، لأنه لو إرتفع الأجر عن المستوى اللازم لمعيشة العامل، المعيشية الضرورية تتحسن حالة العمال و تزيد رفاهيتهم، فيقبلون على الزواج، فيزيد النسل و يزيد بذلك عدد العمال، مما يرتب في النهاية إنخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية، و في مقابل ذلك لو إنخفض الأجر عن هذا الحد (مستوى المعيشة الضرورية)، فهنا تسوء حالة العمال الاجتماعية، و ينقص زواجهم و تناسلهم كما ينقص عددهم بفعل الأمراض، و يؤدي ذلك بالضرورة إلى ارتفاع الأجور إلى المستوى اللازم للحفاظ على مستوى معيشتهم الضرورية[3].

**رابعا: جون ستورت ميل Jean stuart mill 1806-1873:**

و هو فيلسوف و إقتصادي إنجليزي من بين مؤلفاته كتابه الشهير بعنوان 'مبادئ علم الاقتصاد'، و من بين إسهاماته في المجال الاقتصادي هي التفرقة بين قوانين الإنتاج التي هي قوانين مطلقة و ثابتة و قوانين التوزيع، فهي قوانين نسبية و من تم فإذا كان من الغير الممكن تعديل قوانين الإنتاج، فعلى الأقل تعديل قوانين او نظام التوزيع، فالتفاوت الكبير في توزيع الثروات على مختلف الشعوب، فيرجع من ناحية إلى قوانين الإنتاج، و من ناحية أخرى إلى قوانين التوزيع التحكمية لأنها تتأثر بما يقيمه الإنسان من مؤسسات إجتماعية، و قد دعا ميل إلى إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية، أبرزها[4]:

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 103.
(2) جون كينيث جالبريث، مرجع سابق، ص 98-99.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 104.
(4) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 105.

1. وضع نظام تعاوني للأجر يشارك فيه العمال على قدم المساواة في ملكية رأس المال، بدلا من نظام الاجر الذي يؤدي إلى خفض الأجر إلى الحد الأدنى.
2. مصادرة ريع الأراضي الزراعية بواسطة فرض ضريبة عقارية، لكون أن نشأة هذا الريع مرده إلى الزيادة السكانية و ليس بسبب عمل ملاك هذه الأراضي.
3. تجديد حق الإرث بحدود مبلغ معين حتى يتحقق التكافؤ بين جميع الأفراد.

أما على صعيد عرضه لرؤية النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، فقد دعا إلى حرية التجارة الخارجية لأن هذا يؤدي إلى تخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية في إطار المنافسة بين الدول، و هذا يعود على كل بلد بالفائدة من جهة، و يفيد مجموع الاقتصاد العالمي لأنه يؤدي إلى حصول كل بلد و العالم في مجموعه على كمية من المنتجات أكبر الكمية في حالة عدم حصول التخصص[1].

**خامسا: جان بابتيست ساي Jean baptiste say 1767-1832:**

كان ساي في بداية الأمر رجل أعمال و سياسة، ثم أصبح أستاذ في الاقتصاد السياسي، من أشهر أعماله 'رسالة في الإقتصاد'، و إنفرد على صعيد أعماله الفكرية بنظريته حول العرض و الطلب بمقولته أن العرض يخلق الطلب (قانون ساي).

و مؤدى هذا القانون (قانون ساي) أنه من إنتاج البضائع يأتي مجموع فعال (أي ينفق من الناحية الفعلية) للطلب، يكفي لشراء العرض الكلي للبضائع لا أكثر و لا أقل، و نتيجة لذلك لا يمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر إفراطا في الإنتاج، بعبارة أوضح فإن من سعر أي ناتج يباع يأتي عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو ريع يكفي لشراء ذلك الناتج و يحصل عليه جميعه شخص ما في مكان ما، و لم يكد الحصول عليه يتم حتى يتحقق إنفاق يصل إلى قيمة ما يتم إنتاجه، لذلك لا يمكن أن يوجد في أي وقت نقص في الطلب، و المقابل الواضح للإفراط في الإنتاج، و من الممكن بطبيعة الحال أن يكون هناك أشخاص يدخرون جزءا من حصيلة البيع، غير أنهم بعد أن يدخروا سوف يستثمرون، و بذلك يظل الإنفاق مكفولا و حتى إذا إكتنزوا الحصيلة، فإن ذلك لا يغير الأوضاع لأن الأسعار تعدل نفسها نزوليا لتتكيف مع التدفق الأقل للدخل، و من ثم لا يمكن ان يوجد فائض عام في البضائع أو أي نقص عام في القوة الشرائية[2].

من جانب آخر ميز ساي بين وظيفة صاحب العمل أو المنظم، و بين وظيفة الرأسمالي، فوظيفة المنظم تنحصر في إدارة الشروع و الإشراف عليه، و هو الذي يتجمل المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع، أما وظيفة الرأسمالي فهي لا تتعدى إقراض رأس المال لفترة زمنية معينة نظير فائدة متفق عليها بينه و بين المقترض، و على ذلك فقد ذهب ساي إلى (أن المنظم هو عماد كل نشاط إقتصادي) سواء تعلق الأمر بالإنتاج

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 106.
[2] جون كينيث جالبريث، مرجع سابق، ص 90.

أو التوزيع، فهو الذي (المنظم) يشتري أو يستأجر عناصر الإنتاج (العمل من العمال و رأس المال من المدخر و الأرض من مالكها) فيدفع لهؤلاء على التوالي (الأجر بالنسبة للعامل و الفائدة بالنسبة لمدخر رأس المال، و الإيجار بالنسبة لمالك الأرض)، فهو الذي يقوم بالتنسيق بين عناصر الإنتاج المختلفة للحصول على منتجات لبيعها في السوق للحصول في نهاية المطاف على الربح[1].

**الفرع الثالث: تقدير المدرسة الكلاسيكية:**

على الرغم من أن المدرسة لعبت دورا كبيرا في جعل الاقتصاد عالما مستقلا قائما بذاته، إلا أنها بالمقابل جعلت من الاقتصاد علما تجريديا إفتراضيا بعيدا عن الواقع، لأنها لم تهتم بدراسة مراحل التاريخ المختلفة لإكتشاف القوانين التي تتحكم في كل مرحلة تاريخية، فالمدرسة الكلاسيكية سلمت بوجود قوانين عامة ثابتة تحكم السلوك الاقتصادي، الأمر الذي فسح المجال أمام التحليل التاريخي (المدرسة التاريخية الألمانية بزعامة شمولر)، و الذي ذهب إلى القول بإستحالة إستخلاص أية قوانين عامة للسلوك الاجتماعي، و أنه ينبغي الإقتصار على النظم و المؤسسات الاجتماعية[2].

و من الإنتقادات الأخرى التي وجهت إلى المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لبعض الظواهر الاقتصادية، تتعلق بالنقود و تدخل الدولة، فالمدرسة الكلاسيكية لم تأخذ بعين الإعتبار النقود كمخزن للقيم، حيث إعتقدت أن للنقود دورا محايدا أو أنها مجرد حجاب (يغطي الحقيقة)، و أن لا شيء أكثر تفاهة من النقود لأن البضائع تبادل ببضائع، أما على صعيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فإن المدرسة الكلاسيكية ترفض تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، غير أن الأزمات الاقتصادية الناجمة عن هذا التصور سرعان ما أثبت -بعد ذلك بفترة زمنية ليس بالطويلة- قصوره، خاصة إثر الكساد الكبير[3].

**المطلب الرابع: المدرسة الحدية:**

ظهرت المدرسة الحدية في نهاية القرن التاسع عشر، و بداية القرن العشرين على يد ستانلي جيفونز (1835-1882) في إنجلترا، و كارل مينجر (1840-1921) في النمسا، و ليون فاراس (1834-1910) في سويسرا، و إعتبر ظهور هذه المدرسة بالكشف الكبير و بالتطور الهائل في مفاهيم و مسلمات النظرية التقليدية، و قد سميت هذه المدرسة بالمدرسة الحدية، لأنها إعتمدت في تحليلها على أسس ثلاثة[4].

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 51.
(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 51.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 108-109.
(4) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 110.

فالأساس الأول الذي ينطلق منه الحديون، هو أن قيمة المواد المختلفة إنما تحدد بمنفعتها و ليس بكمية العمل المبذول في إنتاجها، فقيمة مادة ما تزيد عن قيمة مادة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من منفعة المادة الثانية.

أما الأساس الثاني، فهو إستخدام الأسلوب الحدي في مجال البحث الاقتصادي، و الذي يقوم على أساس أن الذي يعطي القيمة ليس الإشباع الكلي المستمد من حيازة أو إستعمال أحد المنتجات أو الخدمات، بل هي الإشباع أو المنفعة التي تعطيها الوحدة الأخيرة التي يحصل عليها المرء من ذلك الإستهلاك، و الذي تكون الرغبة فيه عند أدنى مستوياتها، فآخر قطعة خبز متاحة من الأغذية في حالة المجاعة تكون لها قيمة هائلة، و يمكن أن تحصل على سعر مرتفع، أما في ظروف الوفرة فلا تكون لها قيمة على الإطلاق، و يلقى بها في القمامة، فالسعر الحدي هو سعر آخر وحدة أنتجت من مادة معينة، و الأجر الحدي هو أجر آخر عامل، و رأس المال الحدي هو آخر قدر مستثمر من رأس المال.

أما الأساس الثالث الذي قامت عليه هذه النظرية، فهو التحليل الرياضي، حيث إستخدمت الرياضيات في الاقتصاد، و هو ما أثار الجدل و مازال يثيره بين الإقتصاديين في جدوى هذا الإستخدام، بحكم أن الاقتصاد يقوم على دراسة سلوك الإنسان و دوافعه.

و عليه سيتم التطرق لأهم إتجاهات المدرسة الحدية، ثم تقدير هذه المدرسة، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: المدرسة النمساوية:**

تعتمد هذه النظرية في تحليلها على نفسية الإنسان و ذاتيته، أي البحث عن الدوافع الإنسانية وراء السلوك الاقتصادي (المصلحة الذاتية للفرد)، فالإنسان دائما يبحث عن تحقيق مصالحه بأقل تكلفة ممكنة.

من أشهر رواد هذه المدرسة كارل منجر Karl manger (1840-1921)، بون بافرك Bohn bavrk (1836-1914)، و فون فيزر Von wiser (1881-1926).

من أهم الدراسات الاقتصادية لكارل منجر، نظريته في الخيرات و نظرية القيمة، فبالنسبة لنظرية الخيرات، فيرى بأن الخيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس إلا إذا قابلتها حاجة بشرية، و من تم فلابد للشيء أن يشكل حاجة بالنسبة للإنسان لكي يعتبر من الخيرات، و تقسم الخيرات إلى خيرات حرة و خيرات إقتصادية، و تقاس الخيرات بحسب الأهمية التي يمنحها المستهلك لها، فقد تكون لبعض الخيرات قيمة إستعمالية كبرى دون أن يكون لها قيمة تبادلية.

أما على صعيد تحديد القيمة، فيعتمد كارل منجر على قانون القوة المتناقصة، و الذي يقوم على أساس أن الحاجات الإنسانية كلها قابلة للإشباع، و أن السبيل لإشباع هذه الحاجات، هو ما يقوم به المجتمع الاقتصادي من إنتاج لمختلف السلع و الخدمات، ذات القدرات الإشباعية المختلفة بإختلاف صفات هذه السلع و الخدمات،

مع العلم بأن الحاجة تكون ملحة جدا قبل بدأ إشباعها، إلا أنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستخدمها الفرد في إشباع حاجة معينة، قل تدريجيا إلحاح تلك الحاجة، و تناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة، و على النقيض من ذلك كلما تناقص عدد وحدات السلعة التي تشبع حاجة معينة، زاد تدريجيا إلحاح تلك الحاجة، و تزايد مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد من كل وحدة من وحدات السلعة، و هذا هو (قانون تناقص المنفعة الحدية)[1].

أما بالنسبة لبون بافرك فقد تناول على وجه الخصوص نظرية المنظم الذي إعتبره أساس التطور و النمو الاقتصادي، و الذي يجب حسبه أن يتمتع ببعض الصفات الخاصة كالقدرة على تحمل المخاطر و الإبداع لرفع إنتاجه، و فرق هنا أيضا بين الربح و الفائدة حيث إعتبر الربح عائد خاص بالتنظيم، في حين أن الفائدة عائد متعلق برأس المال[2].

و بصدد بيان مدلول الإنتاجية الحدية فقد أبرز فون فريز، و هي آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال، أو من عمل و معرفة قيمة هذه الإنتاجية الحدية، أمر على درجة من الأهمية لأنه يمكننا من معرفة نسبة كل عامل من عوامل الإنتاج داخل كل عملية إنتاجية فمثلا ثلاجة تساوي قيمتها 10000 دج، إن هذا المبلغ ترتب عن تكاليف تمثل مجموع قيم عوامل الإنتاج، في تتضمن كلفة العمل (قيمة الجهد المبذول من العامل)، و كلفة رأس المال الفائدة (القرض الذي يقدمه البنك)، و ربح المنظم (صاحب العمل).

**الفرع الثاني: مدرسة لوزان:**

من أهم الشخصيات العلمية التي تمثل هذه المدرسة لوزان ليون فلرانس، و الاقتصادي الإيطالي فيلفريد بريتو Vifredo poreto، و من أبرز نظريات فلرانس نظريته حول المبادلة، و نظريته حول التوازن العام.

فمن خلال كتابه 'عناصر الاقتصاد السياسي المحض' الذي أصدره سنة 1896، أوضح أن المبادلة تنجم عن تداخل عنصرين الندرة من جهة و المنفعة من جهة أخرى، و هما اللذان يحددان قيم الموارد، و يعرف المنفعة بأنها (إمكانية الشيء إشباع رغبات معينة للأفراد)، و مقياس تحديد الرغبات هو رغبة الإنسان في آخر وحدة، أي الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجاته، أما على صعيد تحقيق التوازن العام، فقد أوضح فلرانس أن الأسعار هي مجرد مداخيل و تعتبر عن قوة شرائية و كذلك هناك توازن عام بين الأسعار كل المواد و أسعار عوامل الإنتاج، فالحياة الاقتصادية هي سوق كبيرة يتوسطها المنظمون الذين يشترون عوامل الإنتاج و يبيعون الإنتاج (المواد) لنفس الأشخاص الذين إشتروا منهم عوامل الإنتاج (الفلاحون، الرأسماليون، العمال)، و يحدث التوازن الاقتصادي على أساس ثلاثة شروط:

- وحدة السعر في نفس السوق و في نفس الوقت بالنسبة لكل السلع من نوع واحد.

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 112.
[2] علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 112.

- يحدد هذا السعر الواحد بمعادلة بين طلب السلع و عوامل الإنتاج و عرضها.
- يساوي سعر بيع السلع، سعر كلفتها أي قيمة عوامل الإنتاج، و بالتالي تساوي الأرباح صفرا[1].

**الفرع الثالث: مدرسة كمبريدج:**

عند إقتراب القرن التاسع عشر من نهايته حدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين العرض و الطلب في أعمال الاقتصادي الإنجليزي آلفريد مارشال Alfred marshall (1843-1924)، و هو الذي إستطاع أن يجمع بين الأفكار السابقة (الكلاسيكيون) و الأفكار الجديدة و أفكار الكلاسيكيون المحدثون في وحدة واحدة.

فعلى صعيد مشكلة الأسعار و القيمة، فقد جمع آلفريد مارشال بين فكر الكلاسيكيين و فكر الحديين، فالأولون قالوا إن القيمة تتحدد على أساس كلفة الإنتاج، و الآخرون قالوا إن مصدرها المنفعة، غير أن آلفريد مارشال يرى أنه كلا من التكلفة و المنفعة معا يحددان القيمة و أوضح ذلك بمثال عملي (المقص)، فهو يرى أنه من الصعب جدا الحزم بأن الطرف الأعلى للمقص هو الذي يقطع الثوب أو الطرف الأسفل، و لكن المؤكد أن الطرفين يتدخلان معا في عملية تقطيع الثوب، و هكذا لا ندري هل التكاليف هي التي تحدد السعر بمفردها أم أن المنفعة هي التي تحددها بمفردها، و لكن من المؤكد أن كليهما يساهم في تحديد السعر[2].

على العموم فإن المدرسة الحدية حاولت تفسير قيمة السلع من خلال الأخذ بعين الإعتبار عنصرين، الأول المنفعة التي تحققها السلعة للفرد المستهلك (القدرة الإشباعية للسلع)، أما الثاني فهو عنصر الندرة، أي أن السلع (الأموال) موجودة و لكن بكميات محدودة لا تكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية.

و على ذلك فقد توصلت النظرية الحدية إلى إعطاء إجابة مقنعة لسؤال طرح من جانب عدد كبير من الإقتصاديين، و هو كيف لا يكون للهواء أية قيمة في السوق رغم نفعه الكبير للإنسان، فحسب الحديين فإن تفسير ذلك أن الهواء لا يتسم بالندرة بحكم توافره بكميات كبيرة جدا، و من تم فإن المنفعة الحدية للهواء تكون مساوية للصفر، رغم أن منفعته الكلية كبيرة جدا، و بالنظر إلى أن القيمة السوقية لأية سلعة تتوقف على منفعتها الحدية، أي منفعة الوحدة الأخيرة منها، فبالنسبة للهواء فإن منفعته الحدية تساوي الصفر، فلن تكون للهواء قيمة سوقية[3].

على الرغم من الإجابات التي أعطتها المدرسة الحدية لبعض الظواهر الاقتصادية، كظاهرة القيمة (قيمة السلع التي تحددها فكرة المنفعة الحدية)، إلا أن هذه النظرية وجهت لها سهام نقد كثيرة، لعل أهمها أن هذه النظرية أقامت تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الجزئية، الصغيرة، المنتج الفرد، و

---

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 114.
(2) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 115.
(3) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 115.

المستهلك الفرد، و المدخر الفرد،...، و في مقابل ذلك أهملت الوحدات الاقتصادية الكبيرة (الناتج الوطني، الدخل الوطني، الإستهلاك الوطني، و الإدخار الوطني، و الإستثمار الوطني).

**المطلب الخامس: المدرسة الكينزية:**

مهد لظهور أفكار المدرسة الكينزية المشكلات الإقتصادية التي ترتبت عن تطبيق الأفكار الكلاسيكية، فالنظام الكلاسيكي كان يفتقر إلى نظرية عن حالات الكساد لأن هذا النظام يستبعد وجود أسباب إلى الكساد، و هذا ما عبر عنه الاقتصادي ساي (قانون ساي) في أوضح عباراته (على أن ذلك لا يمكن أن يحدث و لا يمكن أن يؤمن بذلك غير الجهلة)[1].

و مع وقوع الكساد الكبير سنة 1929 بعد إنهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر 1929، كان موقف الكلاسيكيين أي كل الإقتصاديين تقريبا هو إلتزام الصمت، و كان هذا الأمر حسبهم يتطلب الترقب و الإنتظار، و أنه ينبغي عدم فعل أي شيء، فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه، و هذا هو السبيل الوحيد لعلاجه.

و قد أكد ذلك الاقتصادي جوزيف شومبيتر أن الشفاء يأتي دائما من تلقاء نفسه، و أضاف (أن هذا ليس كل ما في الأمر فتحليلنا يؤدي بنا إلى الإعتقاد بأن الإنتعاش لا يكون صحيحا إلا إذا جاء من تلقاء نفسه)[2].

من هذه الظروف جاء التأثير الهائل لأعمال جون ماينارد كينز 1883-1946، و كانت الأساسيات التي دعى إليها بسيطة و معدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد.

و على ذلك سيتم التطرق لآراء كينز حول نظريته في التشغيل و البطالة ثم دور الدولة، و أخيرا نظريته في النقود، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: نظريته في التشغيل و البطالة:**

يرى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة ما يسمى (توازن العمالة الناقصة)، و بالتالي فإن قانون ساي لم يعد ساريا، و يؤكد صحة هذا الرأي أن الدولة الرأسمالية بما في ذلك بريطانيا، عرفت ظاهرة البطالة منذ بداية القرن العشرين، و أنها تفاقمت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 (الكساد الكبير)، و بالتالي فإنه يقع الحكومة إتخاذ خطوات للتغلب على هذا الوضع عن طريق الإنفاق غير المغطي بالإيرادات من أجل دعم الطلب الكلي[3].

---

[1] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص 215.
[2] جون كينيث جالبريث، المرجع نفسه، ص 217.
[3] جون كينيث جالبريث، المرجع نفسه، ص 246

فالطلب الكلي -حسب كينز- هو الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون و كميات السلع التي تنتج، فإذا كان الطلب الكلي كبيرا كان الإنتاج و التشغيل كبيرين، و إذا كان الطلب الكلي صغيرا كان الإنتاج و التشغيل قليلين، و يتألف الطلب الكلي الفعلي من الطلب على سلع الإستهلاك و طلب على سلع الإستثمار، و يقصد بالطلب على الإستهلاك الطلب على السلع بغرض إستهلاكها في الفترة الجارية، و يتحد الإستهلاك بعاملين، هما حجم الدخل و جملة من العوامل الموضوعية و النفسية و التي سماها كينز (الميل للإستهلاك)، أما الطلب على سلع الإستثمار أو أموال الإستثمار، فينصرف مدلوله إلى الطلب على أموال الإنتاج التي تدخل في العملية الإنتاجية، و يتحدد هذا الطلب بالميل للإستثمار، و يتوقف الميل للإستثمار على عاملين هما سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال[1].

و سعر الفائدة بدوره يحدده عرض النقود (كمية النقود) و على طلبها، فإذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها، إنخفض سعر الفائدة، و إذا إنخفضت كمية النقود مع تغير الطلب عليها، زاد سعر الفائدة، أما إذا زاد الطلب على النقود مع ثبات كمية النقود، إرتفع سعر الفائدة و العكس صحيح.

أما الكفاية الحدية لرأس المال، فتعني العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة حياته، و حجم الطلب على رأس المال يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة، أقبل المنتجون على طلب أموال الإستثمار، و في حالة ما إذا كانت الكفاية الحدية أقل من سعر الفائدة، لا يكون هناك طلب على رأس المال، و من تم فإن مستوى الإنتاج يتوقف على الطلب الفعلي و ليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي[2].

**الفرع الثاني: رأي كينز في دور الدولة:**

بخلاف المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية التي ترى أن الدولة لا يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي هو حكرا على الأفراد و أن تقتصر وظيفة الدولة على توفير الأمن الداخلي و الخارجي و إدارة مرفق العدالة، و القيام ببعض الأشغال العامة، كشق الطرق،...، لأن تدخل الدولة في العملية الاقتصادية يؤدي حتما إن الإضطرار و المساس بالحرية الاقتصادية و المنافسة مما يرتب الإختلال في التوازن الاقتصادي.

غير أن الكساد العظيم (1929) كشف قصور هذا الرأي، و فرض تدخل الدولة لتصحيح الخلل عن طريق تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل للقضاء على البطالة، و يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، و يتم تنشيط الطلب على الإستهلاك بإتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للإستهلاك، كزيادة العبء الضريبي لاسيما الضرائب التصاعدية (الضريبة على الثروة)، التي تصيب الأغنياء و يعاد توزيعها على الطبقات الفقيرة في شكل إعانات،

---

[1] علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 119.
[2] علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 120-121.

أو تقديم خدمات مجانية للأفراد أو قيام الدولة بإنشاء مشروعات إستثمارية لتنشيط الطلب على الإستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة إنفاقها الإستثماري و يستتبع ذلك بالضرورة زيادة دخول الأفراد، كما يمكن أن تقوم الدولة بخفض سعر الفائدة لدفع المستثمرين إلى الإقتراض و خلق مشروعات جديدة، فضلا عن قيام الدولة بالتدخل لمنع أو الحد من الإحتكارات[1].

**الفرع الثالث: رأي كينز في النقود:**

بحسب النظرة الكلاسيكية فإن وظيفة النقود تنحصر في كونها مجرد وسيلة للتبادل، غير أن كينز كشف عن وظيفة أخرى للنقود بإعتبارها مخزن للقيم، و أنها يمكن أن تطلب لذاتها، و من تم يرى كينز بأنه ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود، لأن للنقود دورا إيجابيا بحكم تعلق الناس بها و رغبتهم في الحصول عليها من أجل إستعمالها في المستقبل أو إدخارها[2].

(1) علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 122.
(2) علي أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 121.

## الفصل الرابع:

# الأنظمة الاقتصادية و طرق الإنتاج فيها

**الفصل الرابع: الأنظمة الاقتصادية و طرق الإنتاج فيها:**

يقصد بالنظام الاقتصادي، الأسلوب أو الطريقة التي يعمل بها الجهاز الاقتصادي في الدولة، أو الكيفية التي تترابط بها أجزاؤه المختلفة، لتكوين المجموع الاقتصادي (كلا إقتصاديا محددا من الناحية الزمانية والمكانية)، و من تم ترسيم خصائصه و مميزاته التي تميزه عن غيره من الأنظمة، من جانب العلاقات السائدة بين أطرافه و طريقة أدائه و مراحل تطوره[1].

إن عمليات الإنتاج و التوزيع و التبادل في الدول الحديثة، تقوم بها مجموعة من الوحدات الاقتصادية (أفراد و مشروعات)، و كل وحدة من هذه الوحدات تشكل الخلية الأساسية للنشاط الاقتصادي، و لا يمكنها القيام بالنشاط الاقتصادي و الإستمرارية فيه، بمعزل عن الوحدات الأخرى، سواء في الحصول على عوامل الإنتاج أو في تسويق المنتجات.

و عليه تبدو أهمية معرفة طريقة أداء الجهاز الاقتصادي، المكونة من مجموعة من الوحدات أو الأجزاء و التي تختلف من إقتصاد دولة إلى أخرى، و هذا يفضي في النهاية إلى الوقوف و معرفة الفروق الجوهرية بين مستويات النمو و التطور في الدول المختلفة، و من تم التوصل إلى تحديد إيجابيات و مساوئ كل نظام إقتصادي، لتصحيح مواطن الخلل و تحسين أداء المجموع الاقتصادي، و يقصد بطريقة الإنتاج، الشكل الذي تتخذه عملية الإنتاج في مجتمع معين و في فترة زمنية معينة، و يتحدد النظام الاقتصادي بمحددات أربعة أساسية، هي[2]:

- ✓ **الإيديولوجيا:**

و هي تشكل الإطار الفكري و الفلسفي الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي، و هي التي تعطينا تفسيرات حول خصائصه الجوهرية، و وظائفه و طريقة أدائه.

- ✓ **نوع علاقة الإنتاج:**

و التي تتبلور من خلال نظام الملكية السائد لوسائل الإنتاج، فنظام الملكية السائد في مجتمع معين، يحدد دور كل فرد أو فئة إجتماعية في عملية الإنتاج، و الطريقة التي يتم بها توزيع الإنتاج على العناصر المشاركة في عملية الإنتاج (نظام الملكية الفردية و الجماعية لوسائل الإنتاج).

- ✓ **الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي:**

الغاية الأساسية لأي نشاط إقتصادي هي إشباع الحاجات الإنسانية (عن طريق الإستهلاك)، غير أن الهدف المباشر لمن يتخذ قرار الإنتاج يختلف من طريقة إنتاج إلى أخرى، فقد يكون الهدف المباشر هو

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 129.

[2] عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص 131-132.

تحقيق الربح كما هو عليه الحال في طريقة الإنتاج الرأسمالية، و قد يكون الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع، في ظل ظروف الإنتاج المتاحة و في حدود ما تسمح به موارد المجتمع.

- ✓ **كيفية إدارة العملية الاقتصادية:**

بالنظر إلى الكيفية التي تدار بواسطتها العملية الاقتصادية، يوجد نظام إقتصادي أو طريقة إنتاج تتم بطريقة تلقائية، أي أن النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية هي محصلة لقرارات فردية مستقلة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب)، و في مقابل ذلك يوجد نظام إقتصادي أو طريقة إنتاج، تخضع فيها العملية الاقتصادية لخطة إقتصادية توضع سلفا، تتضمن الأهداف الكبرى الواجب تحقيقها و الوسائل و الإمكانيات التي ستستخدم لفترة زمنية محدد (خمسة أو عشرة سنوات مثلا).

و على ذلك سيتم التطرق للنظم الاقتصادية السائدة في العالم، و هي أساسا النظام الرأسمالي و النظام الإشتراكي، من حيث بيان الخصائص الجوهرية لكل نظام من جانب الإيديولوجية أو الفلسفية التي يقوم عليها كل نظام، ثم نوع علاقات الإنتاج أي النمط السائد لنظام الملكية (ملكية خاصة أو ملكية عامة)، ثم كيفية أداء الجهاز الاقتصادي (تلقائيا بما تعرضه قوى السوق (قانون العرض و الطلب) أو وفقا لخطة إقتصادية توضع مسبقا).

**المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

إن بحث النظام الاقتصادي الرأسمالي يتطلب بداية تحليل العوامل و الظروف التاريخية و الاجتماعية التي ساهمت في التطور نحو النظام الرأسمالي، ثم معرفة الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج الرأسمالية، و ذلك على النحو التالي.

**المطلب الأول: ظروف نشأت و تطور النظام الرأسمالي:**

إن التيار الفكري العام خلال الفترة التي سبقت نشوء الرأسمالية، كان يدعو في مجمله إلى تمجيد الفرد بإعتباره الوحدة الأساسية التي تبنى عليها كافة النظم الأخرى، من سياسية و أخلاقية و إقتصادية.

فقد ظهر هذا التوجه الفكري بشكل خاص، في كتابات ديكارت الذي إرتكز على مقولته الشهيرة (أنا أفكر إذا أنا موجود)، حيث إعتبر الفرد و ذاته هو أساس كل معرفة.

أما على الصعيد السياسي، فقد هاجم جون لوك الحكم المطلق و أعتبر أن الدولة هي ظاهرة إرادية أساسها عقد أبرم بين أفراد المجتمع، تنازل بموجبه الأفراد –بإختيارهم- عن بعض حقوقهم و حرياتهم، من أجل الإنتقال إلى الحياة الاجتماعية المنظمة (الدولة)، فإرادة الفرد هي أساس السلطة السياسية في الدولة، و جميع الأفراد متساوون في الحقوق و الواجبات، و في مجال الفكر الأخلاقي فقد برزت مدرسة النفعيين في إنجلترا بزعامة جريمي بنتام Jermy bentham، و الذي إعتبر بأن الفرد هو الذي يحسن رعاية مصلحته الذاتية، و يحقق منفعته الشخصية، فسلوك الفرد دائما يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من اللذة، و تحمل أقل

قدر ممكن من الألم، و هنا تتحقق سعادة الفرد، و يضيف أنصار هذه المدرسة، بأن سعي الفرد لتحقيق منفعته (مصالحه) هو السبيل إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من مصلحة و منفعة المجتمع، لأن مصلحة المجتمع (منفعته) ما هي في النهاية إلا مجموع مصالح الأفراد.

من الناحية التاريخية و كما سبق بيانه، فقد إنتقل المجتمع الأوروبي -في عمومه- من المرحلة الإقطاعية القائمة على ممارسة النشاط الزراعي بطريقة بدائية و محدودة، إلى مرحلة الرأسمالية التجارية التي تميزت بظهور عدد من الصناعات الحرفية في الأرياف، و تركز على زيادة الثروة بالنسبة للفرد و الدولة، و ترك رفع القيود على حركة النشاط التجاري للحصول على الذهب و الفضة لتدعيم قوة الدولة.

غير أن التحول الكبير الذي حدث في منتصف القرن الثامن عشر، هو ظهور الثورة الصناعية من خلال تلك الحركة الضخمة من الإختراعات، و التي أدت إلى حدوث نقلة نوعية في أدوات الإنتاج (الفن الإنتاجي)، حيث حلت الآلة محل أدوات الإنتاج المستمدة من الطبيعة نفسها، التي تستخدم في عملية الإنتاج، فأصبح العامل يدير الآلة بقوته و عضلاته لتقوم هي بدلا عنه بالإنتاج، و في مرحلة لاحقة من التطور الصناعي، ساهمت الإختراعات الجديدة في زيادة الطاقة المحركة للعملية الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج.

فأدى هذا التطور الصناعي الهائل، إلى أن غزت الآلة جميع فروع الإنتاج، كصناعة النسيج و إستخراج الحديد و الفحم،...، فضلا عن دخول الآلة بشكل مكثف في مجال الإنتاج الزراعي.

و قد ترتب عن هذا الوضع زيادة هائلة في الإنتاج في جميع فروع و قطاعات الإنتاج، مما أدى إلى البحث عن أسواق خارجية لبيع و تصريف المنتجات، فأصبحت التجارة أداة في خدمة الصناعة، و أدى هذا الوضع بدوره إلى إفراز هيكل طبقي جديد، حيث ظهرت طبقة العمال الذين يعملون في المصانع، و طبقة أصحاب رؤوس الأموال و المشروعات، الذين يملكون عنصر رأس المال في تلك المشروعات، و يتحملون المخاطر الناجمة عن نشاطهم الإستثماري، مقابل حصولهم على عائد الربح بعد بيع منتجاتهم في السوق وفقا لقانون العرض و الطلب.

**المطلب الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

أسهمت الكتابات و النظريات المختلفة التي صيغت لتفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية، و إكتشاف القوانين التي تحكمها مرحلة الرأسمالية التجارية بعد قيام الثورة الصناعية، في بلورة أهم أسس و معالم الرأسمالية كنظام إقتصادي، يستند إلى إيديولوجية راسخة متعددة الجوانب أو العناصر، تشمل بيان الهيكل الطبقي للمجتمع الرأسمالي (نظام الملكية)، و الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، فضلا عن الأداء الاقتصادي القائم على قانون العرض و الطلب (قوى السوق و جهاز الأثمان).

**الفرع الأول: الإيديولوجيا:**

و هي الفلسفة أو الرؤية التي تؤسس للنظام الرأسمالي، و تشمل فلسفة الكون و الفلسفة الإجتماعية، و هي تقوم على عدة عناصر أهمها[1]:

**أولا: سيادة النظرية العلمية:**

إن الصراع الطويل و المرير بين الدين و العقل الذي ميز التاريخ الأوروبي، أدى في النهاية إلى إنتصار العقلانية التي تستند في تفسيرها للواقع إلى النظرة العلمية (علاقة السببية)، بعيدا عن التفسير أو النظرة الميثافيزيقية (قوى ما وراء الطبيعة التي تتحكم في الظواهر الطبيعية و الإجتماعية)، فالنظرة العلمية تقوم على أساس أن المعرفة أساسها مادي، و لا توجد فكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة، و من تم لا يمكن إستخلاص المعرفة إلا بالإعتماد على المنهج التجريبي.

**ثانيا: القانون (النظام) الطبيعي:**

هو تلك القواعد التي تحكم جميع الظواهر الطبيعية و الاجتماعية بشكل تلقائي، و هي خالدة و أبدية.

**ثالثا: رشادة السلوك الإنساني:**

من أجل تحقيق النفع للإنسان، ينبغي أن يتسم سلوكه بالمنطقية و العقلانية، و التوفيق بين الإمكانيات المتاحة (موارده) و الأهداف المراد تحقيقها (إشباع حاجاته).

**رابعا: حرية الفرد:**

تقضي قواعد القانون الطبيعي أن الإنسان حر في الخلق و الإبداع و العمل بدون قيود، لتحقيق الرشادة في سلوكه و تحرير قدراته الذاتية.

**خامسا: منفعة الفرد:**

إن تحقيق منفعة و مصلحة الفرد الرشيد هي غاية النظام الرأسمالي، و مصلحة المجتمع تحقق من مجموع مصالح الأفراد، و التي يتكفل النظام الطبيعي بالتنسيق فيما بينهما بواسطة "اليد الخفية" التي نادى بها آدم سميث.

**الفرع الثاني: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:**

إن تمجيد الفرد و السعي نحو تحقيق مصلحته الشخصية، بمقتضى أن تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية فردية (خاصة)، تسمح لأصحابها و الطبقة الرأسمالية بتوظيفها و إستخدامها في أوج النشاط، و بالطريقة

---

([1]) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 133.

التي تدر عليهم أكبر عائد ممكن في صورة (فائدة أو ريع أو ربح)، في مواجهة طبقة العمال الذين يتحصلون على أجر نظير الجهد المبذول (العمل) في عملية الإنتاج.

و على ذلك فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي، يقوم من الناحية القانونية على إحترام و تقديس حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و حرية العلاقات التعاقدية، حيث يمكن للأفراد من حق التصرف في ممتلكاتهم بكل حرية و بدون قيود، غير أن هذا لا يمنع أحيانا من تملك الدولة لبعض وسائل الإنتاج أو قيامها بتأميم بعض المشروعات الخاصة لأغراض عامة (المنفعة العامة)، أو إنشاء مشروعات جديدة في مجالات إستراتيجية يعزف الخواص عن الخوض فيها، لإنخفاض هامش الربح أو عائدها الاقتصادي.

**الفرع الثالث: الربح كهدف نهائي للنشاط الاقتصادي:**

إن حرية التملك و إبرام العقود بلا قيود، تؤدي إلى تحرير المبادرة الفردية من أجل تحقيق المنفعة الشخصية (مصلحة الفرد)، فالقرارات التي يتخذها المنظم الرأسمالي (بإقامة مشروعه، أو إنهائه، أو توسيعه، أو تقليصه، أو إختيار الفن الإنتاجي الملائم في عملية الإنتاج،...)، تهدف في النهاية إلى تحقيق الربح و تعظيمه، فالربح هو المعيار الذي يحكم من خلاله على كفاءة المشروع الرأسمالي، و حسن أدائه و حجمه و إمكانية إستمراره.

إن هدف تحقيق الربح كان وراء التطور الهائل الذي عرفته الفنون الإنتاجية المستخدمة، و أساليب الإدارة و التسيير و التسويق، فضلا عن تدفق كم هائل من الإبتكارات و الإكتشافات في مجال المواد المستخدمة و السلع المنتجة، و التحول في هيكل المشروعات المتناسقة إلى الشكل الإحتكاري، حيث يتمتع المشروع بمزايا إحتكارية تمكنه من التحكم في الإنتاج و الأسعار و الأسواق، و لا يتحقق ذلك إلا بالقضاء على المشروعات الصغيرة، و إحلال محلها مشروعات ضخمة تتمتع بقدرات مالية و فنية ضخمة، تمكنها من تحقيق كميات كبيرة من السلع و الخدمات[1].

**الفرع الرابع: خضوع العملية الاقتصادية لقوى السوق:**

إن العملية الاقتصادية من إنتاج و توزيع، و إستهلاك في النظام الإقتصادي الرأسمالي، تحقق توازنها (من خلال قوى السوق أو قانون العرض و الطلب) بصورة تلقائية و بعيدا عن تدخل الدولة، فوسائل الإنتاج المملوكة للأفراد و حرية العلاقات التقاعدية، تسمح بإتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية الفردية، و التي يتم التنسيق فيما بينها بواسطة تفاعل قوى العرض و الطلب، التي تحدد مستوى الأسعار (الأثمان) التي بها المنتجات، فضلا عن التحكم و تحديد عائد الإنتاج بالنسبة للعناصر التي شاركت في عملية الإنتاج من العمل (الذي يقابل أجر العامل)، و الفائدة (التي يقابلها تقديم القرض من البنك مثلا)، و الريع (مقابل تأجير الأرض).

---

([1]) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 134-135.

كما يحدد قانون العرض و الطلب حجم الإستهلاك و أنواعه طبقا لمستويات الأسعار، و حجم الدخول السابق توزيعها و تحديدها و فقا لقوى السوق، و عليه فإن جميع القرارات المتخذة من قبل المنتج أو المستهلك بوعي و تدبر، و التي تبتغي الوصول في المحصلة إلى نتيجة معينة، إلا أن النتيجة النهائية على مستوى المجتمع قد تكون غير النتيجة التي توقعها الفرد، أو مجموعة من الأفراد الذين إتخذوا تلك القرارات، فالسوق من خلال تفاعل عدد هائل من القرارات الاقتصادية من جانب العرض أو من جانب الطلب، سيستمر تلقائيا في التنسيق فيما بينهما (القرارات) حتى تصل إلى مستوى توازن معين.

تاريخيا فإن النظام الرأسمالي في مساره نحو تحقيق المزيد من التطور و التنمية، عرف الكثير من الإخفاقات و الأزمات، و سبب ذلك هو الإعتماد على آلية السوق (قانون العرض و الطلب في تحقيق توازنه).

و أبرز الشواهد التاريخية على ذلك (أزمة الكساد الكبير سنة 1929)، و نتيجة لذلك ظهرت إتجاهات فكرية جديدة في النظام الرأسمالي، تنادي بضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن في العملية الاقتصادية.

**المطلب الثالث: التوجهات الراهنة للنظام الرأسمالي:**

إذ كانت الحرية الفردية و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و تحقيق الربح و آلية العرض و الطلب، هي السمات الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي نظريا، فإن واقع تطبيقات هذا النظام في دول العالم المختلفة، أبان عن وجود عدة نماذج أو أشكال للنظام الرأسمالي.

و يمكن التمييز في هذا الصدد بين إتجاهين أساسيين، الإتجاه المحافظ الحديث و الإتجاه الليبيرالي[1].

**الفرع الأول: الإتجاه المحافظ الحديث:**

يقوم هذا الإتجاه على مسألتين محوريتين، هما:

- ✓ حرية المبادرة الفردية، عن طريق فسح المجال لحرية الملكية (ملكية وسائل الإنتاج)، و حرية العلاقات التعاقدية.
- ✓ أن التوازن الاقتصادي العام في المجتمع، يتحقق تلقائيا بواسطة قانون العرض و الطلب القائم على المنافسة.

إن هذا الإتجاه يعارض و بشدة أي تدخل غير طبيعي لعمل آلية السوق و جهاز الأثمان، لأن ذلك سيلحق ضررا كبيرا بالمنافسة و بالحرية الفردية، و دعا إلى أن دور الدولة يقتصر على المجالات التالية[2]:

- حماية الحقوق الفردية الخاصة، و ضمان حرية العلاقات التعاقدية.
- الحفاظ على النظام العام و فرض سيادة القانون.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 136.
[2] عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص137.

- تقوية جهاز العدالة لفض المنازعات، و تحقيق العدل في المجتمع.
- تدعيم المنافسة و القضاء على القوى الإحتكارية.
- الحفاظ على الأمن الداخلي و الدفاع ضد أي إعتداء خارجي.
- القيام ببعض الأشغال أو الخدمات التي لا يقوى القطاع الخاص على خوضها (كالأشغال العامة الكبرى)، أو لأنها لا تعود عليه بعائد كبير.
- التصدي لبعض المشكلات التي يفرزها نظام السوق، و يعجز عن علاجها (التلوث الصناعي و تأثيراته على البيئة).
- القيام ببعض الواجبات الإجتماعية ذات الطابع الأخلاقي و الخيري، كمساعدة أو تقديم يد العون لبعض الفئات الإجتماعية، كالأطفال و العجزة و المعوقين،.. .
- و يبرر أصحاب هذا الإتجاه قيام الدولة بوظائفها التقليدية (الدولة الحارسة)، على أساس أن تدخل الدولة في العملية الاقتصادية لا يرتب فقط المساس بالحرية و المنافسة، بل يؤدي إلى إلحاق أضرار أكيدة بالفرد و المجتمع ككل.

و الدليل الواضح على ذلك حسب الإتجاه المحافظ، هو أن القوانين التي تضعها الدولة و تهدف إلى حماية العمال، عن طريق رفع الأجور و الذي أدى إلى إلحاق الضرر بالعمال أنفسهم، فرفع الأجور عن الحد الذي تحدده قوى العرض و الطلب، و إن ترتب عنه رفع دخل فئة محدودة من العمال، إلا أنه في المقابل أدى إلى خفض الكمية المطلوبة من العاملين ككل، لاسيما بالنسبة للشريحة الفقيرة محدودة المهارات و الإمكانيات[1].

**الفرع الثاني: الإتجاه الليبيرالي:**

يذهب أنصار هذا الإتجاه، إلى أن مقتضيات تحقيق دولة الرفاهية الاجتماعية (دول الرعاية الإلهية)، تستوجب فرض قيود حرية التملك و حرية العلاقات التعاقدية، من أجل توجيه الأداء الاقتصادي على مستوى المجتمع، بالتدخل المباشر للدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية (كسياسات تنظيم الأسواق، و تسقيف الأسعار و منع الإحتكار، و حماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة، نظام الضمان الاجتماعي، و النظام الصحي، التعليم،..).

و يبرر أصحاب هذا الإتجاه رأيهم بالقول، أن النفع العائد على المجتمع ككل من تدخل الدولة، يتجاوز بكثير ما قد يترتب عن المساس بالحريات الفردية.

حاصل ما تقدم، فإن مختلف التوجهات التي أفرزها الواقع بفعل تطبيق النظام الرأسمالي، تنطلق كلها من أساس واحد، و هو تقديس حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، و حرية العلاقات التعاقدية و التسليم بالدور الذي يلعبه قانون العرض و الطلب (قانون السوق) في تحقيق التوازن التلقائي للعملية الإقتصادية ككل، إلا أن

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 138.

نقطة الإختلاف بينهم تتعلق بأهمية و كيفية تدخل الدولة، فجانب من هذا الإتجاه يدعو إلى التدخل المحدود للدولة، في حين يدعو جانب آخر إلى التدخل الواسع لضبط العملية الاقتصادية عن طريق التنظيم و التخطيط.

**المبحث الثاني: النظام الإقتصادي الإشتراكي:**

لقد أفرز تطبيق النظام الرأسمالي خلل كبيرا في توزيع القوى في المجتمع، و فروق هائلة في توزيع الدخل، كما رتب التسليم بآلية السوق (العرض و الطلب) كأداة لتحقيق التوازن الكلي بصورة تلقائية، أزمات إقتصادية كأزمة الكساد الكبير 1929، و التي أدت إلى توقف عدد كبير من المصانع و إنتشار ظاهرة البطالة، مما أسهم و بشكل لافت في الدفع بالأفكار المنادية بضرورة تدخل الدولة لإعادة ترتيب العملية الاقتصادية، بما يحقق التوازن الاقتصادي المطلوب، بل إن الأمر تعدى ذلك بكثير حين نادى جانب كبير من الإقتصاديين إلى إحداث ثورة حقيقية في الإنتاج و التوزيع، عن طريق تجسيد طرق الإنتاج الإشتراكية كبديل للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

و على ذلك سيتم التطرق للظروف التاريخية التي أحدثت التحول نحو تطبيق النظام الإشتراكي في عدد كبير من الدول، ثم خصائص النظام الإشتراكي، و ذاك على النحو التالي.

**المطلب الأول: ظروف ظهور النظام الإشتراكي:**

يجد النظام الإشتراكي منطلقه الأول في أفكار هيجل و كارل ماركس (1818-1883)، اللذان سلما بأن هناك تغييرا مستمرا، فالمؤسسات الاقتصادية، نقابات العمال و الشركات، و المظاهر الاقتصادية للدولة و سياستها، و صراع الطبقات كلها في حال حركة أو أنها مصدر للحركة، و أن التغيير لابد أن يحدث في المجتمع نتيجة للصراع الطبقي، فيؤدي إلى أن تسيطر طبقة على الطبقات الأخرى عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج، فالرأسمالية الصناعية -حسب تحليل ماركس- أفرزت طبقة ملاك وسائل الإنتاج (أصحاب المصانع) و طبقة العمال، فعلاقة صاحب العمل (الرأسمالي) و العامل، هي علاقة إستغلال لجهد و كد العامل، فالعامل كما يذكر كارل ماركس (يأتي إلى المصنع غير حامل شيئا إلا جهده البدني الذي يريد بيعه، و الذي لا بديل له عن أن يذهب إلى هناك، و من هناك قوة الرأسمالي و سلطته و عجز العامل و إستسلامه)[1].

كما أكد ماركس على أن سلطة الرأسمالي لا تقتصر على حدود مؤسسة، فهي تمتد إلى المجتمع و الدولة (فالجهاز الإداري للدولة الحديثة لا يعدو أن يكون لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية بكاملها)، و أكد ماركس من جانب آخر أن الأزمة الرأسمالية سمة ملازمة للنظام الرأسمالي، فليس التوزيع غير المتكافئ للسلطة، و لا التوزيع غير المتكافئ للدخل، هو الذي سيصبح أكبر خطر يهدد بقاء الرأسمالية، و لكن الإتجاه إلى الكساد و البطالة.

---

[1] جون كينيث جالبريث، مرجع سابق، ص 150.

و يخلص كارل ماركس في رؤيته لنقاط ضعف الرأسمالية، إلى أنه مع إزدياد تركيز النشاط الاقتصادي في أيدي عدد متناقص بإستمرار من الرأسماليين، هو إتجاه عضوي للرأسمالية، إتجاه يمضي بقوة لا راد لها، و عندما يرتبط هذا التركيز مع الطابع الذي يزداد رقيا و ترابطا لدى العمال، مع إزدياد فهمهم للرأسمالية و دورهم في داخلها، فإنه يسهم بقوة في إنهيار النظام[1].

لقد تنبأ كارل ماركس من خلال كتاباته و البيان الشيوعي الذي أصدره رفقة فريد ريك إنجلترا (1820-1890)، من قيام الثورة العمالية ضد الرأسمالية في مهد الثورة الصناعية إنجلترا، غير أن ذلك لم يحدث تحت تأثير الإصلاحات التي حدثت من المشاق المصاحبة للرأسمالية (في مجال التأمين الاجتماعي و تحسين ظروف العمل و الظروف الصحية)، بحيث لم تعد مثيرة للغضب الثوري من جانب العمال.

غير أنه لم يكد ينتهي القرن التاسع عشر، حتى إعتنقت غالبية النقابات العمالية في أوروبا و أمريكا أفكار كارل ماركس، و أصبحت حليفا للأحزاب الإشتراكية، و أدى ذلك إلى قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 ضد النظام القيصري و إنتصارها، و من هنا بدأت أول تجربة لتطبيق الإشتراكية (طريقة الإنتاج الإشتراكية) في العالم، كما طبقت بعد ذلك العديد من الدول الإشتراكية في أوروبا الشرقية و آسيا و أمريكا اللاتينية، إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلا، فمع نهاية الثمانينات من القرن الماضي شهدت غالبية تلك الدول التخلي نهائيا عن الخيار الإشتراكي، و تبنى طريقة الإنتاج الرأسمالية، ما عدا قلة قليلة من الدول، و هي الصين -و لو نظريا- و كوريا الشمالية، كوبا،... .

غير أن الأزمة المالية العالمية 2007، و ما ترتب عنها من إنهيارات مالية للبنوك في دول آسيا و أمريكا و أوروبا، و أزمة كورنا Covid-19 , أعادت طرح الكثير من الأسئلة حول دور الدولة في العملية الاقتصادية، و عودة الحديث عن البديل الإشتراكي.

**المطلب الثاني: خصائص النظام الإقتصادي الإشتراكي:**

يقوم النظام الاقتصادي الإشتراكي على إيديولوجية المادية التاريخية في تفسير الظواهر الاجتماعية، و على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و على إشباع الحاجات الجماعية كهدف للنشاط الإقتصادي عن طريق التخطيط المركزي.

---

[1] من العبارات الشهيرة لماركس (إن رأسماليا واحدا يعمل دائما على قتل الكثيرين...و إلى جانب التناقض المستمر لعدد حيثان رأس المال الذين يغتصبون و يحتكرون كل مميزات عملية التحول هذه، يزداد حجم البؤس و القمع و الإستعباد و الاذلال و الإستغلال، و لكن إلى جانب هذا تنمو أيضا ثورة الطبقة العاملة، و هي طبقة تزداد دائما عددا و إنضباطا و إتحادا و تنظيما من خلال آلية عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها، إن الإحتكار يصبح قيدا على أسلوب الإنتاج الذي نشأ و إزدهر معها و في ظلها، و في النهاية يصل تركيز وسائل الإنتاج و الطابع الإشتراكي للعمل إلى نقطة يغدوان فيها غير متفقين مع غشائها الخارجي الرأسمالي، و تتمزق أجزاء هذا الغشاء الخارجي بعضها عن بعض، و يقرع الناقوس معلنا وفاة الملكية الخاصة الرأسمالية، و الذين نزعوا ملكية غيرهم تنزع الآن ملكيتهم)./ جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص 153.

**الفرع الأول: المادية التاريخية (الإيديولوجيا):**

يذهب كارل ماركس في سعيه لتفسير الظواهر الاجتماعية، إلى انها تخضع لحركة مستمرة و تحول و تطور لا يتوقف و لا ينقطع، و كل شيء في حالة ضرورة و تغيير مستمر، و بالتالي فلا وجود لقوانين طبيعية أبدية أو خالدة تحكم الظواهر الاجتماعية، كما ذهبت إلى ذلك المدرسة الطبيعية و التي سبق بيانها، فالتغيير و التطور يحدث -حسب ماركس- بفعل قانون صراع الأضداد من خلال تصارع الأضداد و المتناقضات في الشيء ذاته (النظرية الجدلية أو الديالكتيكية).

و عليه فالظاهرة الاجتماعية توصف بأنها ظاهرة ديالكتيكية، عندما توجد بين مراحلها أو عناصرها علاقة تضاد، أو تتقابل عناصرها لتنتج ظاهرة جديدة بخصائص و سمات جديدة، لكنها في نفس الوقت تحتفظ بخصائص مورثة عن الظاهرة القديمة، فالصراع الطبقي بين طبقة ملاك وسائل الإنتاج و العمال، سيؤدي في النهاية إلى إنتصار الثورة العمالية البرولتاريا، التي تصبح مالكة لوسائل الإنتاج.

**الفرع الثاني: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:**

على النقيض من النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فإن النظام الإشتراكي يقوم على الملكية الجماعية أو العامة لوسائل الإنتاج، الأمر الذي يسمح بإلغاء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، من أجل إقامة مشروعات عامة لإشباع الحاجات الإجتماعية لأفراد المجتمع، و تقتضي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج من جانب إستخدامها على ما يلي[1]:

- ✓ تحديد أهداف النشاط الاقتصادي جماعيا، و تحديد كيفية إستخدام وسائل الإنتاج بطريقة قادرة على تحقيق هذه الأهداف.
- ✓ أن تكون الجماعة هي صاحبة الكلمة العليا في إتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بتسيير الوحدات الإنتاجية، و التي يجب أن يكون هدفها من الإنتاج هو تحقيق المصلحة الجماعية على المدى القصير و الطويل أيضا.

**الفرع الثالث: إشباع الحاجات الجماعية:**

إذا كانت الغاية من النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تحقيق الربح، فإن غاية النشاط الاقتصادي في النظام الإشتراكي هو تحقيق الصالح العام، أي إشباع الحاجات الاجتماعية التي تسمح ظروف المجتمع من قوة عاملة و مستواها الفني، و وسائل الإنتاج و موارد و أدوات الإنتاج....، من إنتاج منتجات تشبع حاجات أفراد المجتمع خلال مدة زمنية معينة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 142.

و على ذلك ففي المجتمع الإشتراكي، يتم في مرحلة أولى توزيع الناتج لكل حسب عمله، أي وفقا للمساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي، و في مرحلة ثانية يوزع الدخل لكل حسب حاجته بغض النظر عن فرق الخبرات و القدرات، لأن الأمر يتعلق بحاجة ضرورة واجبة الإشباع، و يشمل ذلك بالطبع السلع و الخدمات المتعلقة بالتعليم و الصحة، و السكن و الضمان الإجتماعي[1].

**الفرع الرابع: التخطيط المركزي:**

بإعتبار الدولة في النظام الإشتراكي هي مالكة وسائل الإنتاج باسم الجماعة لتحقيق غايات إجتماعية، و هي إشباع حاجات الأفراد المجتمع فإنه يقع على عاتقها مهمة تنظيم عمليات الإنتاج و التوزيع، وفق خطة مركزية ملزمة للجميع و شاملة، ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تحديد أهداف معينة للإستهلاك و الإنتاج من جانب الكم و النوع.
- توزيع الموارد الإنتاجية وفقا للإستخدامات الإنتاجية المختلفة.
- تحديد قطاعات الإنتاج و الوحدات الإنتاجية التي تقوم بالإنتاج، و أهدافها في إطارها المكاني و الزماني.
- تحديد كيفية توزيع عائد الإنتاج بطريقة تحقق الأهداف المسطرة سلفا في الخطة الاقتصادية.

إن تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية في النظام الإشتراكي، يقتضي تركيز سلطة إتخاذ القرارات الاقتصادية في جهة، و التي تلزم جميع الوحدات الإنتاجية و الإستهلاكية، و من تم فإن جميع القرارات الاقتصادية من إنتاج و إستهلاك و توزيع تتخذ بشكل مركزي، و تشمل جميع عناصر العملية الاقتصادية في المجتمع.

غير أن تطبيقات النظام الإشتراكي في مختلف دول العالم، تراجعت بشكل كبير خاصة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بعد التفسخ الشهير لما كان يسمى بالإتحاد السوفياتي، بعد الإصلاحات العميقة التي مست الهيكل الاقتصادي في عهد الرئيس غوربتشوف، و أدى هذا الإنهيار الخارجي لطريقة الإنتاج الإشتراكي، إلى رجوع الدول التي تبنتها إلى نظام الرأسمالية، عن طريق الدخول في عمليات خصوصية واسعة، أي نقل الملكية من حيازة الجماعة إلى حيازة الأفراد، و إطلاق العنان لقوى السوق، و التقليص من دور الدولة و تدخلها في الشأن الاقتصادي، مع إختيار أنسب و أفضل التنظيمات الاجتماعية و الأدوات للقيام بالأنشطة العامة، و إتساع الحاجات الاجتماعية، و التقليص من السلطات المركزية للحكومة، و توزيع على مختلف الفاعلين الإقتصاديين في المجتمع.

إن إنحسار طرق الإنتاج الإشتراكية، فسح المجال إلى إعلان العالم الحر (الرأسمالي)، و إنتصار القيم الرأسمالية في الإنتاج و الإستهلاك، و السيطرة على القرارات الاقتصادية العالمية عن طريق الشركات العابرة

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 143.
[2] عادل أحمد حشيش، المرجع نفسه، ص 143-144.

للحدود و المؤسسات المالية الدولية (كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منطقة التجارة العالمية،...)، و من هنا برزت ظاهرة العولمة كنظام إقتصادي عالمي جديد، ساهم في بلورته التطور التكنولوجي الهائل، الذي هز العالم في مجالات الإتصال و وسائل النقل، مما ساهم في تدفع كميات هائلة من المنتجات على نطاق دولي واسع.

**المبحث الثالث: العولمة كنظام إقتصادي عالمي:**

العولمة مصطلح حديث نسبيا أثار الكثير من الجدل و النقاش، و أصبح مصطلح متنازع عليه يرتبط بتحول العلاقات المكانية، التي تشمل تغييرا في العلاقة بين المكان و الاقتصاد و المجتمع، فهو حسب البعض (العولمة) مفهوم سلس و مرن جدا، و يشكل في الواقع زبون زلق جدا يصعب التعامل معه[1].

و على ذلك سيتم التطرق لتعريف العولمة و مظاهرها، ثم العولمة و تحدي التنمية، و ذلك على النحو التالي.

**المطلب الأول: تعريف العولمة و مظاهرها:**

في واقع الأمر، فإن العولمة ظاهرة صعبة التحديد و التعريف، لتعدد مضامينها و موضوعاتها، و يمكن تسليط الضوء عليها من زاويتين مختلفتين، و أحيانا متناقضتين.

فمن زاوية النظرة المؤيدة للعولمة، و التي ترى أن إنتشار إقتصاد السوق، و المنافسة الحرة و التجارة و الديمقراطية الغربية –كما تمارس حاليا- هي توجه تقدمي بالغ الأهمية، و تعتبر الرأسمالية خيرا أخلاقيا يعزز الفعالية و النمو الإقتصادي، و يؤدي إلى مكاسب الرفاه العالمي في عمومه.

و من زاوية مغايرة، فإن العولمة تشكل تهديدا للمجتمع و المحيط المحليين، و تكرس التفاوت في التطور و تديم الظلم بطريقة لا رجعة فيها.

و على ذلك سيتم التطرق لتعريف العولمة، ثم مظاهرها، و ذلك على النحو التالي.

**الفرع الأول: تعريف العولمة:**

وفقا للتحليل السابق، يمكن تعريف العولمة من منظور المتحمسين لها، و من منظور المشككين فيها[2]:

فمن منظور المتحمسين لها، فهي تعبر عن وضع تتدفق فيه المعلومة و رأس الإبتكار في جميع أنحاء العالم بسرعة فائقة، تمكنها التكنولوجية و تغديها رغبات المستهلكين للوصول إلى الأفضل، و المنتجات الأقل تكلفة.

---

[1] ورويك موراي، ترجمة سعيد منتاق، جغرافية العولمة، عالم المعرفة، الكويت، العدد 397، فبراير 2013، ص 21.
[2] ورويك موراي، جغرافية العولمة، المرجع نفسه، ص 23.

كما يعرفها جانب من المتحمسين، بأن العولمة هي عملية أو مجموعة من العمليات، تجسد تحولا في التنظيم المكاني للعلاقات و المعاملات الاجتماعية:

-التي تقيم من حيث إتساعها و كثافتها و سرعتها و تأثيرها.

-مولدة تدفقات و شبكات من النشاط و التفاعل، و ممارسة لسلطة عابرة القارات و أقاليمها.

أما المشككين في العولمة، فيعرفونها على أساس هي مجموعة العمليات الجدلية، بحكم أن المسافة الاجتماعية النسبية بين من يوجد فيها و من يوجد خارج الشبكة، تتسع مع تزايد كثافة العمليات و إتساعها، و هكذا تحدث العولمة في وقت واحد فضاءات من الإقصاء –التهميش-، تؤدي إلى تزايد في التفاوت الإجتماعي و الاقتصادي، و السياسي و الثقافي عبر الفضاء.

و يعرفها جانب آخر من المشككين، على أنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافيء[1].

**الفرع الثاني: مظاهر العولمة:**

أحدثت العولمة تحولا كبيرا في العلاقات الدولية (التدبير الشامل للشؤون العابرة للحدود) عبر آلية المركز و الأطراف، من خلال تكريس سيادة قيم الرأسمالية، و الهيمنة الأمريكية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية.

و على ذلك سيتم بحث مظاهر العولمة، و ذلك على النحو التالي:

**أولا: الهيمنة الأمريكية:**

إنتهت الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، و المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي سابقا، بإنتصار إيديولوجية الرأسمالية في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و أدى ذلك إلى فرض إرادة واحدة و نظام واحد، سخر كل مؤسسات المجتمع الدولي لخدمة مصالحه، بحكم القوة و السيطرة.

فالولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة، نجحت في تسويق الأفكار إلى جانب تسويق السلع و الخدمات، فإستحوذت على مناطق نفوذ كثيرة في مختلف بلدان العالم، عن طريق نشر قواعدها العسكرية و اللوجستية للسيطرة على ثروات العالم، و فتح أسواق جديدة لمنتجاتها لتأمين سيطرتها على الاقتصاد العالمي.

---

([1]) فريدة بلفراق، الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص 66.

**ثانيا: الاقتصاد المتعولم و التقسيم الدولي للعمل:**

فسحت العولمة مجالات أوسع لعولمة الاقتصاد، الذي أصبح متسعا فضائيا من خلال دائرة رأس مال السلع، عن طريق عمليات التبادل (التجارة)، و دائرة رأس المال أي الإستثمار، و في مرحلة لاحقة عولمة الرأسمال المنتج، مع ظهور الشركات العابرة للقوميات و الشبكات العالمية و مؤسسات السلسلة، فإحداث القيمة و الفائض، يقع في فضاءات إقتصادية خاصة، يمكن تقسيمها إلى فضاءات الإنتاج، و الإستثمار و الإستهلاك.

و يمكن تلخيص خريطة إقتصاد العالم في السنوات القليلة الماضية، في سبع نقاط[1]:

- ✓ سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها الاقتصاد الأكبر في العالم، على الرغم من المنافسة الشديدة من قبل اليابان.
- ✓ إرتقاء اليابان إلى ثاني أكبر إقتصاد، و ثالث أكبر مصدر.
- ✓ الأداء المتفاوت لإقتصاديات أوروبا الغربية.
- ✓ ظهور عدد من البلدان المصنعة حديثا بشرق آسيا، لتصبح مهمة عالميا في تصدير البضائع.
- ✓ إرتقاء الصين اللافت، لتصبح قوة إقتصادية رئيسة.
- ✓ الأداء الضعيف لأغلب "البلدان النامية"، ما عدا إستثناءات قليلة، مثل تشيلي.
- ✓ ظهور عدد من الإقتصاديات الإنتقالية في أوروبا الشرقية، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

إن الاقتصاد بالتعولم أصبح يخضع إلى تقسيم دولي جديد للعمل، يسمح بتجميع الأنشطة مع تغير الأولوية النسبية لعوامل الإنتاج، من خلال أربع أفضية متداخلة[2].

و يتعلق الفضاء الأول بوجود مناطق صناعية جديدة، و هي تكتل كثيف عادة لشركات ذات حجم صغير و متوسط، تختص في إنتاج الجودة العالية من السلع أو الخدمات، تشمل الأمثلة جاتلاند في الدنمارك (الأثاث و بناء السفن)، سمالاند في السويد (تصنيع المعادن)، و إيطاليا الثالثة في شمال إيطاليا (المنسوجات، الخزف، الأحذية).

أما الفضاء الثاني، فيتعلق بمناطق التكنولوجيا الرفيعة، و تسمى أيضا بمناطق الحزام الشمسي، و هي مجموعة متنوعة من الأقطاب التكنولوجية، و الممرات و المركبات الإبتكارية، و هي في الغالب الأعم مناطق غير صناعية في السابق، تطورت من خلال إمساكها بصناعات (الحزام الشمسي) ذات التكنولوجيا العالية، في تكنولوجيا المعلومات و الإلكترونات، و المستحضرات الصيدلية و البحث و التنمية، و تشمل الأمثلة برنامج القطب التكنولوجي الياباني، و ممر الأربعة أميال للمملكة المتحدة، و وادي السيليكون بالوألتو كالنيورنيا.

---

[1] ورويك موراي، مرجع سابق، ص 132.
[2] ورويك موراي، المرجع نفسه، ص 136-137.

أما الفضاء الثالث، فيتعلق بعيوب الإنتاج المرن داخل المناطق الصناعية القديمة، التي إستهدفت مجموعة من التطورات الاقتصادية، من خلال شركات و قطاعات طبقت تقنيات الإنتاج المرن، مثل جنوب ويلز التي أعادت البناء بعيدا عن الفحم و الفولاذ نحو إنتاج السيارات، إعتمادا على الإستثمار الياباني و الكوري في الثمانينات.

أما الفضاء الرابع فيشمل المدن العالمية، مع تحول الإقتصاديات المتقدمة بشكل واسع إلى النشاط المرتكز على الخدمات، حيث تعتبر مدن رئيسية مثل طوكيو و نيويورك و لندن مراكز التحكم في الاقتصاد العالمي، فهي مأوى المقرات الرئيسية لأهم الشركات العالمية، فضلا عن كونها ممولا للخدمات المالية و الاعمال التي تدير الشركات العالمية (منطقة كاناري ووف في لندن، و ولستريت في نيويورك، و وسط المدينة في بلوس أنجلوس).

**المطلب الثاني: العولمة و تحدي التنمية:**

تبعا للآراء التي تم عرضها من قبل حول دور العولمة، سواء من منظور المتحمسين الذين يرون أن العولمة قوة إيجابية للتنمية، أو من منظور المشككين الذين يرون أنها تديم التخلف و تفاوت الرفاه بالنسبة للذين يرتبطون بشبكات الرفاه الجديدة، في مقابل الأغلبية الساحقة من سكان الأرض غير المرتبطين بهذه الشبكات و يتطلعون للتنمية، و على ذلك سيتم بحث مفهوم التنمية، ثم تأثير العولمة على التنمية في إطار مفاهيمي.

**الفرع الأول: مفهوم التنمية:**

وضعت التنمية في إطار مفاهيمي بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا المصطلح ثار حوله نقاش واسع، بالنظر لتعدد موضوعاته و جوانبه، و على ذلك فقد وجدت عدة تعريفات للتنمية، كما أن التنمية تفترض أن يكون التقدم الاجتماعي من خلال المكاسب الاقتصادية المحققة، غير أن خطابات التنمية تعددت و مؤشراتها إختلفت[1].

و على ذلك سيتم بيان تعريف التنمية، ثم مؤشراتها و ذلك على النحو التالي:

**أولا: تعريف التنمية:**

وجدت عدة تعريفات للتنمية، يمكن إجمالها فيها[2]:

[1] يذهب جانب من الاقتصاديين بصدد النظرة إلى التنمية، إلى أن هذه الأخيرة عولمت من قبل الإقتصاديين، و كأنها كانت لا شيء أكثر من تمرين رياضي، لا علاقة لها بالأفكار السياسية و أشكال الحكم، و دور الشعب في المجتمع، حان الوقت كي نجمع النظرية السياسية و الاقتصادية، لإعتبار ليس فقط الطرق التي يصبح فيها المجتمع أكثر إنتاجا، و لكن لإعتبار جودة المجتمعات التي من المفروض أن تصبح أكثر إنتاجا-تنمية الناس بدلا من تنمية الأشياء./ ورويك موراي، مرجع سابق، ص 314.

[2] ورويك موراي، المرجع نفسه، ص 315.

يعرف جانب من الاقتصاديين التنمية (هي العملية التي من خلالها يحول مجتمع تقليدي، يستعمل تقنيات بدائية و قادر من تم على الحفاظ فقط على مستوى متواضع لدخل الفرد الواحد، إلى إقتصاد حديث بدخل و تكنولوجيا عاليين (وليامنس و ميلنر)).

و يعرفها جانب آخر، هي عملية تطوير على الحياة الإنسانية، هناك ثلاث جوانب مهمة من التنمية:

1. الرفع من مستويات عيش البشر من خلال عمليات نمو إقتصادية ملائمة.
2. إحداث ظروف تفضي إلى نمو إحترام الذات عند الناس، من خلال إنشاء المؤسسات التي تعزز الكرامة الإنسانية و الإحترام.
3. تنمية حرية الناس بتوسيع إختياراتهم المتغيرة (تودارو).

**ثانيا: مؤشرات التنمية:**

كانت التنمية الى وقت قريب تقاس بمؤشرات إقتصادية (الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد الواحد، و الناتج الإجمالي الحقيقي بالنسبة إلى الفرد الواحد)، و النمو الاقتصادي و مستوى التصنيع و التمدن بنية التصدير، غير أن هذه المؤشرات غير قابلة للمقارنة بسبب قصور البيانات الإحصائية من جهة، و التفاوت الإجتماعي من جهة أخرى.

و من المؤشرات الأكثر إستخداما لقياس التنمية، هو مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، الذي يجمع بين العوامل الثلاثة الآتية مرجحة بالتساوي[1]:

1. طول العمر و توقع الحياة بعد الولادة.
2. المعرفة (معرفة القراءة و الكتابة عند الكبار (1/3)، و سنوات التعليم (2/3)).
3. مستوى المعيشة (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بالنسبة إلى الفرد الواحد، محولا إلى تكافؤ القوة الشرائية).

**الفرع الثاني: تأثير العولمة على التنمية:**

إن موضوع تأثير العولمة على التنمية في البلدان المتخلفة أو الضعيفة، أثار جدلا و نقاشا واسعين، من جانب التأثير الإيجابي للعولمة في القضاء على الفوارق في التنمية بين الدول، أم أنها على العكس من ذلك، أن للعولمة تداعيات سلبية على التنمية في البلدان المتخلفة، و تؤدي حتما إلى تحطيم الأنظمة الاقتصادية القائمة في هذه الدول.

و عليه سيتم بحث سمات العلاقات الدولية في ظل نظام العولمة، ثم الخيارات المتاحة أمام الدول المتخلفة لتحقيق التنمية، أو على الأقل تحدي العولمة.

---

[1] ورويك موراي، مرجع سابق، ص314.

**أولا: سمات العلاقات الاقتصادية في ظل العولمة:**

من السمات البارزة للنظام الرأسمالي العالمي، أن التنمية متفاوتة أو غير متكافئة، فالإختلافات في الدخل الفردي بين الدول القومية الفردية ضخمة، فدخل البلدان الأقل نموا للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، هو حوالي ست مرات أصغر من المتوسط العالمي.

و هذا التفاوت في التنمية مستمر، بل يتعمق يوما بعد يوم من خلال إنتهاج سياسات و إستراتيجيات بالغة الخطورة، يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- الرقابة على المبادلات التجارية.
- الإفقار عن طريق مجهود التحضير للحرب.
- إستراتيجية الهيمنة و القوة الاقتصادية.
- إستراتيجية التطويق و التضييق.
- إسترتيجية العنف الاقتصادي.

إن تطبيق هذه الإستراتيجيات رتب تركز الثروة خلال العقدين الماضيين في يد نخبة عالمية عابرة للحدود، لها ثقافتها المتميزة، و هدفها النهائي هو الحصول على المزيد من الربح على حساب تفقير الشعوب، عن طريق ممارسة المزيد من الضغط على الحكومات (خاصة في الدولة المتخلفة)، لإعادة بناء و هيكلة إقتصادياتها و بحجة جذب الإستثمار الأجنبي، عن طريق تكييف تشريعاتها و قوانينها لفتح المزيد من الأسواق لتصريف منتجاتها، و الحصول على الثروات (ثروات الدول المتخلفة بأقل سعر ممكن)، و عدم السماح لهذه الدول بإمتلاك التكنولوجيا لمنافسة الدول المتقدمة، و الإبقاء على التبعية المطلقة في هذا المجال.

**ثانيا: حركة التصدي للعولمة:**

إن الليبرالية الجديدة من منظور العولمة، هي التي تفتح الأبواب للتدفقات في الإستثمار و التجارة، مسهلة دخول الشركات العابرة للقوميات مما يسمح بإنتشار أوسع للشبكات العالمية في المحليات، و يؤدي تطبيقها و بقوة إلى خصخصة الاقتصاد و إنفتاحه، و تقليص حجم تدخل الدولة إلى الحد الأدنى[2].

و تم تكريس ذلك بواسطة برامج التكييف الهيكلي، عن طريق القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فضلا عن تدفقات الدعم المشروطة عند تبنيها، فمنحت السياسات قوة عظمى للمؤسسات و الصناعات و نخب الدول المشاركة في تصميمها و تطبيقها.

---

[1] فريدة بلقراف، مرجع سابق، ص 58-59.
[2] ورويك موراي، مرجع سابق، ص 335.

و أدت الصرامة في تطبيق برامج التكييف الهيكلي حسب المعارضين للعولمة و حتى المؤيدين، إلى أنها جلبت آثار سيئة تمثلت في الفقر و التفاوت في الدخل و البطالة، و نشاط القطاع غير الرسمي[1].

إن الواقع الذي فرضته العولمة على الدول الفقيرة، أدى إلى بروز الكثير من الحركات المناهضة لها، و التي نجحت إلى حد ما في عرقلة هذا المسار ، و أبرز مثال على ذلك فشل مؤتمر كانكون ديسمبر 2003، الذي عقدته منظمة التجارة العالمية، و وصل الأمر بالبعض إلى حد إعلان موت المنظمة، و أرجعت الصحافة هذا الفشل إلى فلاحي الدول النامية و المنظمات الأهلية غير الحكومية، التي إتخذها الفلاحون كمستشارين لهم، و في ديسمبر 2003 أعلن دي كاستيلو في كانكون عن تعثر المفاوضات، و إتساع الهوة بين الشمال و دول الجنوب، و قد اكدت معظم دول الجنوب رفضها لإعلان 13 سبتمبر حول الزراعة، حيث انه مجرد نسخة منقحة من ذلك الإعلان الذي صدر في 13 أغسطس 2003 حول الزراعة، عقب اللقاء المشترك بين ممثلي كل من الولايات المتحدة و المجموعة الأوروبية[2].

إن التصدي للعولمة من المنظمات الأهلية غير حكومية لا يكفي للحد من آثار العولمة الوخيمة على التنمية و إقتصاديات الدول المتخلفة، بل يجب على حكومات هذه الدول أن تتخلص من التبعية المطلقة لسياسات العولمة و مؤسساتها من خلال إيجاد بدائل إقتصادية حقيقية، تبنى على رؤية واضحة تأخذ بعين الإعتبار خصوصياتها الفكرية و الثقافية...، و تعيد بناء مؤسسات السياسة على الديمقراطية التي تسمح بالمشاركة الواسعة للشعب في صناعة القرار السياسي، لتكون هذه المؤسسات في خدمته، و أن تأخذ الرؤية الاقتصادية بعين الإعتبار الإستثمار في الإنسان و ليس في الأشياء، و يؤدي ذلك حتما إلى إنخراط و بقوة شعوب هذه الدول في العملية الاقتصادية، و يفسح المجال للإبداع و الإبتكار.

---

[1] وريك موراي، مرجع سابق، ص 336.
[2] فريدة بلقراف مرجع سابق، ص 74-75.

**الخاتمة:**

بيدو واضحا من خلال العرض السابق، أن الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد، و مهما أختلف في المصطلح المستخدم، إلا أن مدلول هذا العلم ينصرف إلى معرفة و تحليل كافة أوجه النشاط المادي للإنسان في مظاهره المتعلقة بالإنتاج و التوزيع و الإستهلاك، و إعادة الإنتاج و مختلف التنظيمات و التفاعلات بين العناصر المتباينة إجتماعيا، و التي شاركت في العملية الاقتصادية ككل.

و من هذا المنظور فإن الاقتصاد السياسي كعلم إجتماعي يحاول بحث و تحليل الظواهر الاقتصادية، التي هي في جوهرها ظواهر إجتماعية من أجل إكتشاف القوانين التي تخضع و تتحكم فيها، بإستخدام مناهج و طرائق تعتمد التحليل المجرد الذي يستخدم أدوات الإستنباط و المنطق الرياضي، فضلا عن إستخدام المنهج الواقعي أو الإستقرائي، الذي يقوم على ملاحظة الواقع و دراسة تاريخ الواقع الاقتصادي، و مختلف الأفكار التي عرضت على الإنسان في أمور حياته الاقتصادية، و الهدف النهائي هو محاولة الإنسان التنبؤ بمستقبل الظواهر الاقتصادية، و التي تساعد في نهاية المطاف على وضع السياسات الاقتصادية، لزيادة معدلات النمو و الدخل و تحقيق التنمية.

إن البحث الاقتصادي، لا يصل دائما إلى أحكام تقريرية تتسم بالعلمية، فإلى جانب هذه الأحكام، فإن البحث في مجال الظواهر الاقتصادية يتضمن أحكاما قيمية أو تقديرية، تتأثر بمختلف المذاهب الفكرية و الفلسفية و الدينية و السياسية، و تشكل هذه الأحكام ما يسمى بالفكر الاقتصادي.

و إنتهى هذا البحث إلى أن المشكلة الاقتصادية و المتعلقة بندرة الموارد نسبيا، و تعدد و تنوع و تزايد الحاجات الإنسانية، هي مشكلة موجودة في كل مجتمع و في كل وقت، أي أنها واحدة غير أن المجتمعات تختلف في طريقة التصدي لها و مواجهتها، و على ذلك تظهر و تبرز مختلف الأنظمة الاقتصادية (النظام الاقتصادي الرأسمالي، و النظام الاقتصادي الإشتراكي)، فكل نظام بلور حلوله للمشكلة الاقتصادية من خلال إيديولوجية محددة المعالم، تقوم على تحديد طبيعة ملكية وسائل الإنتاج (عامة أو خاصة)، و على الهدف النهائي لعملية الإنتاج (تحقيق الربح أو إشباع الحاجات بشكل جماعي)، و على آلية معينة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام (آلية العرض و الطلب أم التخطيط المركزي).

إن تطبيق أحد هذين النظامين الإشتراكي أو الرأسمالي في بلدان العالم المختلفة أفرز تفاوت و تباين واضحا في النمو الاقتصادي و التنمية، و أدى في نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى تخلي معظم الدول الإشتراكية على الخيار الإشتراكي و الرجوع إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية، بل أن الواقع رتب في النهاية سيادة طريقة الإنتاج الرأسمالية عالميا (العولمة)، عن طريق عولمة الإنتاج و رأس المال و الإستهلاك، بواسطة شركات عابرة للحدود، و مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و ولد هذا الوضع نخبة عالمية تتجاوز الحكومات و الدول، بل أنها تخضع هذه الحكومات و الدول للإستراتيجيات من أجل تحقيق مزيدا

من التمدد و الإنتشار عالميا لغاية نهائية هي تحقيق المزيد من الربح، و أفرز هذا الوضع مزيدا من تعميق الفوارق بين الدول و طبقات المجتمعات في مستويات الدخل و المعيشية.

غير أنه و مع بداية سنة 2020، و بعد تفشي وباء أو جائحة كورونا Covid-19، و التي أدخلت العالم في أزمة صحية غير مسبوقة، كانت تداعياتها و آثارها ضخمة و خطيرة على الاقتصاد العالمي، حيث تراجع مستوى النشاط الاقتصادي بشكل كبير (حالة ركود)، مع تفشي ظاهرة البطالة و بشكل قياسي، مما إستدعى تدخل الحكومات من أجل إنقاد ما يمكن إنقاذه، بواسطة برامج الإنعاش الاقتصادي.

إن هذا الوضع الاقتصادي المقلق جدا طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل العولمة، أو بعبارة أدق هل هي نهاية العولمة؟

**قائمة المراجع:**


(1) بلفراق فريدة، الوجيز في الإقتصاد السياسي، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2016.

(2) جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، تاريخ الفكر الإقتصادي، عالم المعرفة، الكويت، 2001.

(3) حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

(4) حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.

(5) عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

(6) على أحمد صالح، المدخل للعلوم الإقتصادية، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2016.

(7) فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي و تطوره، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2003.

(8) محمد حامد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، منشأة المعرف، الإسكندرية، مصر، 1982.

(9) محمد لبيب شفير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1989.

(10) وروبك موراي، ترجمة سعيد منتاق، جغرافية العولمة، عالم المعرفة، الكويت، 2013.

**الفهرس:**

**المقدمة.....1**

**الفصل الأول: ماهية الإقتصاد السياسي.....3**

المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية.....4

المطلب الأول: وجها المشكلة الاقتصادية.....4

الفرع الأول: عدم صلاحية الموارد في شكلها الأولي.....4

الفرع الثاني: الإختيار.....5

الفرع الثالث: القرارات التي تتخذ من المجتمع لمواجهة المشكلة الاقتصادية.....5

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية.....5

الفرع الأول: الحاجات.....6

الفرع الثاني: الاموال (الموارد).....8

المبحث الثاني: تعريف الإقتصاد السياسي و علاقته بالعلوم الإجتماعية الأخرى.....9

المطلب الأول: تعريف الإقتصاد السياسي.....10

الفرع الأول: الاقتصاد السياسي هو علم الثروة.....10

الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي هو علم المبادلة.....10

الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي هو علم الندرة و الإختيار.....11

الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي هو علم الموارد النادرة.....11

الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي هو علم طرق الإنتاج.....12

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.....12

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون.....12

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع.....13

الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد السياسي بالتاريخ.....13

الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد السياسي بالجغرافيا.....13

الفرع الخامس: علاقة الاقتصاد السياسي بالديمغرافيا.....13
المبحث الثاني: منهج البحث في الاقتصاد السياسي.....14
المطلب الأول: المنهج التجريدي (العقلي).....14
المطلب الثاني: المنهج الواقعي (الإستقرائي).....15
المطلب الثالث: منهج الإحصاء.....15
**الفصل الثاني: مفاهيم إقتصادية أساسية.....16**
المبحث الأول: مفهوم الإنتاج و عناصره.....17
المطلب الأول: العناصر البشرية.....18
الفرع الأول: العمل.....18
الفرع الثاني: التنظيم.....22
الفرع الثالث: الثورة العلمية (إقتصاد المعرفة).....23
المطلب الثاني: عناصر الإنتاج المالية.....23
الفرع الأول: الموارد.....23
الفرع الثاني: رأس المال.....24
المبحث الثاني: الناتج الوطني و الدخل الوطني.....25
المطلب الأول: الناتج الوطني.....26
الفرع الأول: الناتج الوطني الإجمالي.....26
الفرع الثاني: الناتج الوطني الصافي.....26
الفرع الثالث: كيفية حساب الناتج الإجمالي والصافي.....26
المطلب الثاني: الدخل الوطني.....27
المبحث الثالث: الإستهلاك و الإدخار و الإستثمار.....27
المطلب الأول: الإستهلاك.....28
الفرع الأول: الإستهلاك الخاص.....28

الفرع الثاني: الإستهلاك العام (الحكومي).....28
المطلب الثاني: الإدخار.....28
الفرع الأول: أنواع الإدخار.....28
الفرع الثاني: صور الإدخار.....29
المطلب الثالث: الإستثمار.....30
الفرع الأول: الإستثمار بالإحلال أو الإستبدال.....30
الفرع الثاني: الإستثمار الصافي.....30
الفرع الثالث: صافي المخزون في نهاية العالم.....31
**الفصل الثالث: تطور الفكر الاقتصادي.....32**
المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة.....33
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي عند اليونان.....33
الفرع الأول: الفكر الاقتصادي عند أفلاطون.....34
الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي عند أرسطو.....36
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند الرومان.....37
المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.....38
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي.....38
الفرع الأول: ظهور النظام الإقطاعي.....39
الفرع الثاني: سيادة تعاليم الكنيسة المسيحية.....40
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي.....42
الفرع الأول: أساسيات السلوك الاقتصادي الرشيد في الإسلام.....43
الفرع الثاني: موقف الإسلام من بعض النظم الاقتصادية.....44
الفرع الثالث: آراء بعض المفكرين المسلمين حول بعض المشكلات الاقتصادية.....48
المبحث الثالث: المدارس الاقتصادية و نشأة علم الاقتصادي (الاقتصاد السياسي).....50

المطلب الأول: المدرسة التجارية.....51
الفرع الأول: مقومات التحليل الاقتصادي عند المدرسة التجارية.....51
الفرع الثاني: السياسات المنتهجة لتجميع الثروة.....52
الفرع الثالث: تقدير المدرسة التجارية.....55
المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) Les physiocrates.....55
الفرع الأول: مدلول النظام الطبيعي.....56
الفرع الثاني: مدلول الثروة و الإنتاج.....57
الفرع الثالث: رؤية الفيزيوقراط لفرض الضريبة.....57
الفرع الرابع: مدلول الدورة الاقتصادية.....58
الفرع الخامس: تقدير المدرسة الطبيعية.....59
المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية.....60
الفرع الأول: الظروف الاقتصادية التي سادت هذه المرحلة.....60
الفرع الثاني: رواد المدرسة الكلاسيكية.....60
الفرع الثالث: تقدير المدرسة الكلاسيكية.....67
المطلب الرابع: المدرسة الحدية.....67
الفرع الأول: المدرسة النمساوية.....68
الفرع الثاني: مدرسة لوزان.....69
الفرع الثالث: مدرسة كمبريدج.....70
المطلب الخامس: المدرسة الكينزية.....71
الفرع الأول: نظريته في التشغيل و البطالة.....71
الفرع الثاني: رأي كينز في دور الدولة.....72
الفرع الثالث: رأي كينز في النقود.....73
**الفصل الرابع: الأنظمة الاقتصادية و طرق الإنتاج فيها.....74**

المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي.....76
المطلب الأول: ظروف نشأت و تطور الرأسمالي.....76
المطلب الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي.....77
الفرع الأول: الإيديولوجيا.....78
الفرع الثاني: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.....79
الفرع الثالث: الربح كهدف نهائي للنشاط الاقتصادي.....79
الفرع الرابع: خضوع العملية الاقتصادية لقوى السوق.....80
المطلب الثالث: التوجهات الراهنة للنظام الرأسمالي.....80
الفرع الأول: الإتجاه المحافظ الحديث.....81
الفرع الثاني: الإتجاه الليبيرالي.....82
المبحث الثاني: النظام الإقتصادي الإشتراكي.....82
المطلب الأول: ظروف ظهور النظام الإشتراكي.....83
المطلب الثاني: خصائص النظام الإقتصادي الإشتراكي.....84
الفرع الأول: المادية التاريخية (الإيديولوجيا).....84
الفرع الثاني: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.....84
الفرع الثالث: إشباع الحاجات الجماعية.....85
الفرع الرابع: التخطيط المركزي.....83
المبحث الثالث: العولمة كنظام إقتصادي عالمي.....86
المطلب الأول: تعريف العولمة و مظاهرها.....86
الفرع الأول: تعريف العولمة.....86
الفرع الثاني: مظاهر العولمة.....87
المطلب الثاني: العولمة و تحدي التنمية.....89
الفرع الأول: مفهوم التنمية.....89

الفرع الثاني: تأثير العولمة على التنمية.....90

**الخاتمة.....93**

**قائمة المراجع.....95**

**الفهرس.....96**

أ.د فوزي عمارة
رئيس المجلس العلمي
- كلية الحقوق -